الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 48 آذار / مارس 2020م

محور العدد

الحوامل الفكريّة والسياسيّة والعسكريّة والإيديولوجيّة للتوجّه الرّوسيّ نحو الشرق

نظام الحداثة الرأسمالية وتعاطيها مع القضية الكردية

الثورة في الشرق الأوسط

وتقرأون أيضاً

- مقتطفات من ثورة "روجآفا"
- أزمة الدولة ما بعد الثورة
- المحاولات الثّوريّة الفرديّة والجماعية
- القضيّة الكرديّة والبُعد التّاريخيّ والدّوليّ في حلّها

الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية كلية تعنى بشؤون الشرق الاوسط

العدد ٤٨ اذار ٢٠٢٠م

إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة

شاهو كوران

المشرف العام

زياد محمد

مدير التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

سليمان محمود

جاسم الهويدي

حسن ظاظا

هجار شكر

السيد عبدالفتاح

الإخراج الفني

يريفان عثمان

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27907104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد :48 - آذار - 2020

كلمة العدد		٣
الثورة الذهنية في الشرق الأوسط	عبد الله أوجلان	٤ - ١٢
أزمة الدولة ما بعد الثورة	عواس علي	١٣ - ٢٧
في الثورة والسلطة والهوية والحزب	مظلوم عبدي	٢٨ - ٣٦
الثورة الدينية في الشرق و تداعياتها على الشرق الأوسط	أحمد دالي	٣٧ - ٤٣
المحاولات الثّوريّة الفرديّة والجماعية	بولات جان	٤٤ - ٥٥
الثورة السورية وانعكاساتها على الذهنية العربية	شهاب الدين عباس ابشر	٥٦ - ٥٨
انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري والموقف الدولي	فارس عثمان	٥٩ - ٦٩
الثورات الأوروبيّة في القرن الواحد والعشرين، وتعامل الدول معها	صلاح الدين مسلم	٧٠ - ٧٧
مقتطفات من ثورة «روجآفا»	مايكل كناب	٧٨ - ٨٥
في مفهومي الثورتين الغربية والشرقية	سردار هوشو	٨٦ - ٩٣
القضيّة الكرديّة والبُعد التّاريخيّ والدّوليّ في حلّها	جميل رشيد	٩٤ - ١٠٨
دور وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات المتاجرة بالآثار في سورية	ياسر الشوحان	١٠٩ - ١١٨
سوريا في الحسابات الروسية الاستراتيجية	عبد القادر رمو	١١٩ - ١٢٦
الحوامل الفكرية والسياسية والعسكرية والإيديولوجية للتوجه الروسي نحو الشرق	إسماعيل خالد إسماعيل	١٢٧ - ١٤١
المعابر	جاسم الهويديّ	١٤٢ - ١٤٤

كلمة العدد

هيئة التحرير

الثورة مفاهيمها وعلاقتها بالسلطة والهوية

الثورة مغيّرة التاريخ، وبالثورة يتغيّر المفهوم والفكر ويتطوّران، وهناك منتصرون مؤقّتون، ومنهزمون مؤقّتون، وإنّ الصراع الناشئ ما بين الطبقات المحتكرة وبين الشعب هو صراع قديم، فقد بدأت الثورات مع نشوء المدينة والتاريخ شاهد على ذلك، وكانت معظم الثورات تهدف إلى البحث عن الحرّيّة والمساواة، وعدوها اللدود هو السلطة.

أتعدّ الثورة ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة من الناس داخل المجتمع بغية التغيير, ولا تشترط زمناً معيناً لتتم خلاله عملية التغيير هذ؟ أم هي قيام الجماهير بقيادة نخب وطلائع معينة من مثقفيها من أجل تغيير نظام الحكم بالقوة (هذا التعريف الذي وُلد خلال فترة الثورة الفرنسية 1789)؟ أم تعني التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق؛ لتحقيق طموحات التغيير نحو نظام سياسي جديد وعادل؟ أم الثورة هي ثورة ذهنيّة؟

لقد باتت الثورات أو التسميات الإعلاميّة لها (الانتفاضات – أعمال الشغب – الأحداث – حرب أهليّة – عصيان مدنيّ...) سمةَ العصر الحديث، فما هي الثورة الذهنية في الشرق الأوسط؟ وكيف تآكلت القوالب الذهنيّة الكلاسيكيّة؟ وبدأت الاحتكارات الذهنيّة في الشرق الأوسط بالتصدّع؟ إذاً فما علاقة الثورة بالسلطة والهوية والحزب والانتهازيّة الثوريّة؟ وفي هذا العصر ما علاقة الدولة القوميّة بالثورة؟ وهل الثورة تكمن في إسقاط النظام وحسب؟ كيف انعكست الثورة السورية على الذهنية العربيّة؟ ما هي أزمة الدولة ما بعد الثورة (الدستور – السلطة ومناهضتها – كيفية صياغة الدستور؟ - السلطة الشموليّة وركائزها...) وما هي الثورة الدينية في الشرق وتداعياتها على الشرق الأوسط؟ وكيف اختلفت طبيعة الثورة ومكانتها في الأديان السماوية بحسب السياق العام لكلّ ديانة وأطروحتها ونظرتها للوجود والإنسان والحياة, وعلى أساس ذلك تحدّدت ملامح، وسمات كلّ دين، وما هو الفرق بين مفهومَي الثورتين الغربية والشرقية؟

إذاً ما الفرق بين المحاولات الثّوريّة الفرديّة والجماعية؟ وكيف كانت تأثيرات الثورات الأوروبيّة في القرن الواحد والعشرين على العالم، وكيف تعاملت الدول مع هذه الثورات؟ أهي ثورة برتقالية أم ثورة الزهور أم ثورة الأرز أم ثورة أرجوانيّة أم ربيع دمشق أم الربيع العربيّ أم ربيع الشعوب...؟

إنّها أسئلة مهمّة سيجيب عليها كتّاب هذا العدد، وهناك مواضيع أخرى قيّمة سيجيب عنها هذا العدد حول انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري والموقف الدولي، وهناك مقتطفات من ثورة "روجآفا".

وهناك محور مهمّ أيضاً يتناوله هذا العدد حول الدور الروسيّ في الشرق الأوسط، وما هي الحوامل الفكرية والسياسية والعسكرية والإيديولوجية للتوجه الروسي نحو الشرق، وما هي النظريّة الأوراسيّة، وما هي سوريا في الحسابات الروسية الاستراتيجية، وموضوع مهمّ آخر؛ وهو دور وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات المتاجرة بالآثار في سورية، والقضية الكردية والبعد التاريخيّ والدوليّ في حلها.

الثورة الذهنية في الشرق الأوسط

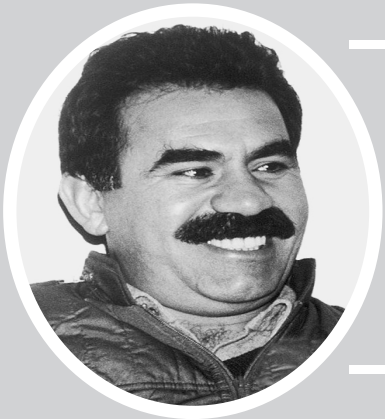

عبد الله أوجلان

تمهيد

لَم يُولَد المجتمعُ المدينيُّ في مصر وسومر من تلقاء ذاته. بل إنه، وكما يُثبِتُ هذان المثالان، ينتهلُ مشاربَه بالتأكيد من ثقافة ميزوبوتاميا العليا. البرهانُ الآخرُ البالغُ الأهميةِ حول مدى رقيِّ الدياليكتيك التاريخيِّ في الهلال الخصيب، هو سفرُ النبيِّ إبراهيم إلى مصر قبل ما يُخَمَّنُ بحوالي ثلاثة آلاف وسبعمائة عام. والثقافةُ المُوَلِّدةُ للمدنيتَينِ المصريةِ والسومرية، هي تلك الثقافةُ اليانعةُ في قوسِ سلسلةِ جبالِ طوروس-زاغروس. المهمُّ هنا هو معرفةُ وجود مستوى ثقافيٍّ باهرٍ لا يزال تاركاً آثارَه على التاريخِ الاجتماعيّ.

من هنا، لا بدَّ من إسنادِ نشوءِ الحقيقةِ الكرديةِ إلى هذه الثقافة، ما دامَت آثارُ هذا المركزِ الثقافيِّ لاتزال تُعاشُ بكثافةٍ ملحوظةٍ بين الكرد، وما دام هذا الشعبُ لا يَنفكُّ يواصلُ وجودَه كأقدمِ الشعوبِ الآهلةِ في هذه الأراضي. بدأَ المجتمعُ القَبَلِيُّ بالبروزِ قبل حوالي ثماني آلافِ سنة في سلسلةِ طوروس–زاغروس. إنها ثقافةٌ عريقةٌ لدرجةٍ وكأنها تُعلنُ عن حضورِها من خلالِ كعبتِها الأولى البهيةِ من جهة، وعبر ثقافتِها الموسيقيةِ الكونيةِ الأولى متجسدةً في الطبلِ والمزمارِ والنايِ من الجهةِ الثانية. فما النايُ والمزمارُ سوى تعبيرٌ فنيٌّ لهذه الثقافة. بينما المركزُ الدينيُّ يُعدُّ تعبيرَها الفكريّ.

الواقعُ الكرديُّ ثمرةٌ من ثمارِ هذا السياقِ التاريخيِّ العظيمِ من ناحية، ومشحونٌ من الناحيةِ الأخرى بالأعراضِ الدالةِ على تَسَمُّرِه وبقائِه عالقاً في هذه الثقافة. لذا، لا يمكنُ إيضاحُ إصرارِه على البقاءِ شعباً قَبَلِيّاً ثقافياً بعَزوِ ذلك إلى وضعِ الدفاعِ إزاءَ قوى المدنيةِ وحسب. فلو أنّ تلكَ الثقافةَ لم تمتلكْ جذوراً ضاربةً في الأغوار، فإما أنها كانت ستتحول إلى مدنية، أو كانت ستنصهرُ في بوتقةِ المدنياتِ التي نشأَت في ربوعِها. ونحن شاهدون على آلافِ المجتمعاتِ القَبَلِيّةِ المنصهرةِ بهذا المنوال. والكردُ بجانبِهم هذا مجموعةٌ شعبيةٌ لا مثيلَ لها. وكحقيقةٍ سوسيولوجية، فإذا كان مجتمعٌ ما قد شَهِدَ ثورةً تاريخيةً بنحوٍ جذريّ، فمن العسيرِ عليه ريادةُ ثورةٍ ثانيةٍ كبرى ومختلفةٍ بين ثناياه. واحتلالُ الثورةِ الذاتيةِ التي عايَشَها لعالَمِه الذهنيِّ والمؤسساتيِّ بنحوٍ تامٍّ يلعبُ دورَه في ذلك. فإنجازُ ثورةٍ أخرى يقتضي ذهنيةً ومؤسساتيةً مختلفتَين. وهذا غيرُ واردٍ إلا بين الثقافاتِ من الدرجةِ الثانية، والتي تُشَكِّلُ الأطرافَ قياساً بالمركزِ الثقافيِّ الوطيد. تُشيرُ جميعُ المُعطَياتِ التاريخيةِ إلى أنه لم يقتصر الأمرُ على ثورة الهوموسابيانس المعَمَّرة ثلاثمائة ألفِ سنة، بل إنّ الثورةَ الزراعية المعَمَّرة حوالي أربعةَ عشر ألفِ سنة أيضاً قد تَرَكَت بصماتِها الراسخةَ في الثقافةِ الكرديةِ المستقرة. والخرائطُ الجينيةُ تُبَرهنُ أنّ نوعَ الهوموسابيانس والثورةَ الزراعيةَ قد انتشرَا من هذا المركزِ الثقافيِّ صوب أطرافِه وجميعِ أرجاءِ المعمورة.

لهذه الأراضي دورُها المصيريُّ في الانتقالِ إلى مرحلةِ الحضارة، ليس على صعيدِ رَصفِ الأرضيةِ الثقافيةِ فحسب، بل ومن حيث رسمِها ملامحَ الحضارةِ وتكوينِها لمضمونِها وتمكينِ تطورِها أيضاً. فأراضي ميزوبوتاميا السفلى ووادي النيل السفليّ، التي ازدهرَت عليها المدنيتان التاريخيتان الأَوَّلِيّتان السومريةُ والمصرية، تفتقرُ إلى خلفيةٍ ثقافيةٍ عريقة. فظروفُها لا تَصلحُ حتى لحياةِ مجتمعِ الكلان. من هنا، فهاتان المدنيتان المتصاعدتان قبل خمسِ آلافِ سنة، تَدينُ بالفضلِ في أرضيتِها الذهنيةِ والمؤسساتيةِ إلى تلك الثقافةِ ذاتِ الحياةِ البهيّةِ المُعَمِّرةِ آلافاً من السنين؛ تماماً مثلما هي عليه المدنيةُ الأوروبيةُ في استنادِها إلى الحضارتَين الإسلاميةِ والصينية، وما هي عليه المدنيةُ الأمريكيةُ في ارتكازِها إلى المدنيةِ الأوروبية. لذا، فأوهَنُ نقاطِ علمِ التاريخ والسوسيولوجيا التي لا تزالُ قائمة، تتجسدُ في عجزِه عن التحليلِ الكافي للجوانبِ النظريةِ والعمليةِ للعلاقةِ بين الثقافةِ والمدنية. ولعدمِ تحليلِ الانتقالاتِ الثقافيةِ والحضاريةِ بين ميزوبوتاميا العُليا وميزوبوتاميا السفلى ووادي النيلِ دورٌ مهم في ذلك. حيث محالٌ عَلمَنةُ التاريخ والسوسيولوجيا بالأساليبِ التحليليةِ فقط. بمعنى آخر، محالٌ عَلمَنةُ السوسيولوجيا، ما لَم يُفهَم التاريخُ مثلما حدث، وما لَم يُستَوعب المجتمعُ مثلما هو عليه.

أما صَونُ الكردِ لوجودِهم بطابعِه الثقافيّ، فيتأتى من قوةِ الثقافةِ التاريخيةِ التي يرتكزون إليها. لذا، يستحيلُ إيضاحُ تفضيلِهم الحياةَ الثقافيةَ على حياةِ المدنيةِ بكونِه تخلفاً ساذجاً أو بدائيةً بسيطة. فالثقافةُ التي

عاشوها ليست ثقافةَ مدينةٍ أو طبقةٍ أو دولة، بل هي ثقافةٌ تُعانِدُ في التشبثِ بالديمقراطيةِ القَبائليّة، ولا محلَّ فيها للتحولِ السلطويِّ أو الطبقيّ. والعجزُ عن التحكمِ اليسيرِ بالكردِ يُعزى إلى ديمقراطيتِهم الثقافيةِ هذه.

الحضور الثقافي للقبيلة

لا يُمكنُ الاستخفافُ بعالَمِ العواطفِ والأفكارِ المتولِّدةِ من الحضورِ الثقافيِّ للقبيلة. إذ لا ينفكُّ الوعيُ الذي يُحافظُ على صمودِ البشريةِ مَشحوناً بالآثارِ العميقةِ لذاك الوجودِ الثقافيّ. حيث تكمنُ الثقافةُ القَبَلِيّةُ في ركيزةِ كافةِ أشكالِ الوعيِ الرئيسيةِ المذكورةِ والمحسوسةِ في حقولِ الفنِّ والمعرفةِ والفلسفةِ والدينِ والميثولوجيا. بمعنى آخر، ما مِن مدرسةٍ ميثولوجيةٍ أو دينيةٍ أو فلسفيةٍ أو فنيةٍ إلا وعبَّرت عن الثقافةِ القَبَلِيّةِ قولاً وعاطفةً. بل، وإذ ما بَحَثنا ونَبَشنا في أعماقِ الفوارقِ الميثولوجيةِ والدينيةِ والفلسفيةِ والفنية، فسنَعثرُ على الحضورِ القَبَلِيِّ في دعامةِ كلِّ فارقٍ منها. أما أشكالُ وعيِ القومِ والأمةِ اللاحقة، فهي مُشتقّاتٌ من أشكالِ وعيِ القبيلةِ المُطَوَّرةِ اعتماداً على الاتحاداتِ القَبَلِيّةِ التعددية. وعلى سبيلِ المثال، فالقبيلةُ العِبريةُ تتسترُ في أساسِ الأديانِ الإبراهيميةِ التي كثيراً ما نُصادِفُها في التاريخ، وكذلك في مذاهبِها وطرائقِها، وفي أرضيةِ الظواهرِ الأخيرةِ في التَحَوُّلِ إلى أمةٍ بوصفِها قوميةً دينية. ذلك أنّ القوةَ الكامنةَ لوقائعِ تلك الأديانِ والمذاهبِ والأممِ قبلَ ظهورِها، تنبعُ من جَوالِ القبيلةِ العِبريةِ فيما بين الهلالِ الخصيبِ والمدنيةِ المصرية. أما الثورةُ الإبراهيمية، فيتخفى في أساسِها تدميرُ الأوثانِ التي هي طواطمُ قَبَلية مُكَدَّسَةٌ في مركزِ المعبدِ الكائنِ في منطقةِ أورفا، وفي إحلالِ عقيدةٍ قَبَلِيّةٍ صِيغَت اصطلاحاتُها بصورةٍ أفضل محلَّها. بينما أطراً الدينُ العيسويُّ التحولَ على الدينِ الإبراهيميِّ باسمِ القبائلِ المقهورةِ وبقايا العبيد. أما

> **لا يُمكنُ الاستخفافُ بعالَمِ العواطفِ والأفكارِ المتولّدةِ من الحضورِ الثقافيِّ للقبيلة. إذ لا ينفكُ الوعيُ الذي يُحافظُ على صمودِ البشريةِ مَشحوناً بالآثارِ العميقةِ لذاك الوجودِ الثقافيّ. حيث تكمنُ الثقافةُ القَبَلِيّةُ في ركيزةِ كافةِ أشكالِ الوعيِ الرئيسيةِ المذكورةِ والمحسوسةِ في حقولِ الفنِّ والمعرفةِ والفلسفةِ والدينِ والميثولوجيا. وما من مدرسةٍ إلا وعبّرت عن الثقافةِ القَبَلِيّةِ قولاً وعاطفةً**

الإسلامُ الذي هو دينٌ قامَ سيدُنا محمد بريادتِه، فقد حَقَّقَ الشيءَ عينَه من أجلِ عالَمِ القبائلِ الأخرى التي تَعيشُ حياةً مشابهة، وعلى رأسِها القبائلُ العربيةُ المحصورةُ بين البيزنطة والساسانيين. من هنا، لن نستطيعَ التفكيرُ بالمسيحيةِ من دونِ القبائلِ البائسةِ المقهورةِ وحشودِ العبيدِ الباحثين عن ضميرٍ يَلوذون به ويَأوون إليه، ولا التفكيرُ بانطلاقةِ الإسلامِ من دونِ القبائلِ العربيةِ الفقيرة.

أزمة الاشتراكية المشيدة، والانطلاقة الثورية

ما كان للنظامِ ألاّ يعكسَ أزمةَ الثقافةِ الماديةِ لديه على الميدانِ الأيديولوجيِّ أيضاً. وبالأصل، فقد انفجرَت ثورةُ ١٩٦٨ في مجالِ الثقافةِ المعنويةِ بوصفِها ثورةً أيديولوجية. حيث كانت تنتفضُ في وجهِ الثقافةِ العصريةِ بجميعِ مشتقاتِها الليبراليةِ اليمينيةِ منها واليسارية. وقد كانت ثورةً مهمةً بمعناها هذا.

أو إنها ثورةٌ أيديولوجيةٌ أدت دوراً يضاهي دورَ الثورتَين السياسيتَين الفرنسية والروسية بأقلِّ تقدير. فمنذ إنجازها تحطَّمَت شوكةُ الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للحداثةِ لأول مرة. وهكذا، شرعَت العديدُ من المكوناتِ المجتمعيةِ الثقافيةِ والجنسيةِ والأثنيةِ والدينيةِ والمحليةِ في خوضِ صراعِ الهوية. بَعدماَ تعرضَت لمئاتِ السنين إلى الأسْرِ والصهر، بل وإلى التطهيرِ العرقيِّ تحت اسمِ المجتمعِ النمطيّ. علاوةً على المعنى القَيِّمِ الذي اتسمَت به مبادرةُ الشبيبةِ في ريادةِ هذا الصراع (قلّما أثرَت الحداثةُ في هذه الشريحة). إذ لَم تُخَض الثورةُ الأيديولوجيةُ ضد الليبراليةِ الرأسماليةِ فقط، بل وتهاوَت الجسورُ التي تُوصِلُ إلى الدولةِ القوميةِ الليبراليةِ والدولةِ القوميةِ للاشتراكيةِ المشيدةِ أيضاً وبالمِثل. أما النهوضُ الأيديولوجيُّ في وجهِ الصناعوية، فكان يُعَبَّرُ عنه بسرودٍ نظريةٍ مُحكَمة لأولِ مرة. حيث كانت الفامينيةُ قد صاغت البراهينَ النظريةَ التي تتساوى أهميةً مع النظرياتِ الطبقيةِ على الأقل. فكانت أَثبَتَت أنّ الهوياتِ الثقافيةَ التقليديةَ ثمينةٌ ولا غنى عنها، بقدرِ ما هي حالُ الهوياتِ العصرية. بالتالي، كان قد أُدرِكَ تماماً أنّ نظريةَ النزعةِ إلى الأمةِ العصريةِ ليست سوى إحدى الحجج لإضفاءِ الشرعيةِ على الأثنيةِ الحاكمة. أما فكرةُ التحررِ القوميِّ الحديثةُ وممارستُها العملية، والتي هي من أكثرِ الأيديولوجياتِ الثوريةِ المُفضَّلةِ في ذاك الوقت؛ فكان يتضحُ أنها ليست تحرريةً ولا مناهِضةً للرأسماليةِ بالدرجةِ المزعومة. أما تحوُّلُ الاشتراكيةِ المشيدةِ إلى نظامٍ مُعَزِّزٍ للحداثةِ الرأسماليةِ وليس متجاوزاً إياها، فكان حديثَ الساعة. كما كانت ديمقراطيّةُ الديمقراطيةِ الاجتماعية قد اختُزِلَت منذ أمَدٍ بعيدٍ إلى ورقةِ التوتِ التي تُخفي عيوبَ الرأسمالية.

أفضَت الأزمةُ الأيديولوجيةُ للنظامِ إلى تردُّدِ صداها بقوة داخلَ تركيا أيضاً. حيث كانت الأزمةُ البنيويةُ للفاشيةِ التركيةِ البيضاء قد انعكسَت على الحقلِ الأيديولوجيّ، متعرضةً بذلك إلى حملاتِ الفضحِ والتشهيرِ التي شنَّتها عليها الأيديولوجيا الثورية. أي إنّ الطلاءَ الحداثويَّ للقوميةِ العلمانيةِ لَم يُجْدِ نفعاً. هذا وكانت أصداءُ الأيديولوجياتِ الثوريةِ العصريةِ أيضاً تُدَوّي بما يضاهي الأيديولوجيا الدينيةَ التقليدية. فالحركاتُ الثوريةُ التي برزَت في أعوامِ السبعينيات، كانت في أساسِها حركاتٍ أيديولوجيةً لَم تتطَوَّرْ بَعدُ خصائصُها السياسية. وكانت أهميتُها تتأتى من فضحِها للنظامِ القائم. إذ كانت الحقائقُ الاجتماعيةُ تُذكَرُ لأولِ مرة، وتُبَثُّ فيها الروحُ واحدةً تلو الأخرى عبر صراعٍ أيديولوجيٍّ عتيد؛ بَعدما اعتُقِدَ أنها باتت مدفونةً في القبورِ منذ زمنٍ غابر. أما الأيديولوجياتُ الاشتراكية، فحَذَت حذوَ الأيديولوجياتِ الإسلامية. وقد تَلَت كِلا المسارَين صياغاتٌ أيديولوجيةٌ باشرَت بالظهورِ تدريجياً، لتتحدثَ عن الظاهرةِ الكردية. فأُجِّجَت شرارةُ النعراتِ القوميةِ العنصرية كَرَدةِ فعلٍ عليها. وشَهِدَت تركيا خلال السبعينياتِ أشدَّ الصراعاتِ الأيديولوجيةِ ضراوةً في تاريخِها بكلِّ ما للكلمةِ من معنى. فبينما اندفعَت القوميةُ العنصريةُ وراء دولتيةٍ قوميةٍ أكثر رسوخاً بكثيرٍ مما هو عليه نموذجُ ألمانيا الهتلرية، فقد كانت الأيديولوجياتُ الإسلاميةُ منساقةً وراء أداءِ دورِها التقليديِّ مجدَّداً (بعدَما أفلَتَته من يدِها لصالحِ الدولةِ القوميةِ العلمانية)، طامعةً بذلك في كسبِ موطئِ قدمٍ لها داخل الدولة. في حين كانت الأيديولوجياتُ اليساريةُ منهمكةً بالمجتمعيةِ التجريديةِ في خضمِّ مآزقِها الاصطلاحيةِ العميقة النابعةِ من الخلطِ بين المجتمعيةِ والدولتيةِ القومية. فتجاربُها الديمقراطيةُ كانت محدودة، مع أنه كان يجب أنْ تَكُونَ لها أهدافُها الجذريةُ إلى أبعدِ حد. وكانت عالقةً في دوامةِ نشاطاتٍ مجموعةٍ ضيقة، بدلاً من سلوكِ الممارسةِ الشعبيةِ الديمقراطية. مع ذلك، فقد كانت جميعُها تؤدي أدوارَها عموماً في تسليطِ الضوءِ على الحقائقِ الاجتماعية.

من الخطأ أيضاً النظرُ إلى الاشتراكيةِ وكأنها مجتمعٌ سيُبلَغ دوماً بالثوراتِ والحروب. لا ريب أنّ الحروبَ أيضاً ممكنةٌ من أجلِ تحقيقِ تحولاتٍ ثوريةٍ إذا ما تَكَوَّنَت الظروفُ اللازمة. لكنّ الاشتراكيةَ لا تعني الثورةَ فقط. بل هي المشاركةُ الديمقراطيةُ في المجتمع، والحياةُ الواعيةُ والميدانيةُ ضد الرأسمالية. في حين أنّ قولَ «الثورةُ أولاً ثم الحياةُ الاشتراكية»، ليس إلا خداعاً للذاتِ وتعويلاً على أمنياتٍ جوفاء. فبقدرِ عيشِ الماضي بوعيٍ وطيدٍ وتصييره حاضراً، فسيُعاشُ المستقبلُ أيضاً باستقبالِه بنفسِ الوعيِ والمتانة. ما من شكٍّ في ضرورةِ القيادةِ الاستراتيجيةِ والتكتيكيةِ في جميعِ هذه المراحل. لكنّ اعتبارَ الاشتراكيةِ ممارسةً ميدانيةً ستُنفَّذُ بهكذا نوعٍ من المصطلحاتِ العسكرية، سيُفسحُ الطَّريقَ أمام أخطاءٍ فادحة. وقد مُورِسَت الاشتراكيةُ المشيدةُ بأحدِ جوانبِها على هذه الشاكلة، فانهارَت بعدَما أصابَها الإرهاق. ثمة حاجةٌ مُلِحّةٌ أكثر من أيِّ وقتٍ مضى للحركاتِ والأحزابِ والتحالفاتِ الاشتراكيةِ التي تَعمَلُ أساساً بالمجتمعِ التاريخيِّ المؤَطَّرِ عموماً ببراديغما العصرانيةِ الديمقراطية، والتي تُعِدُّ وتُسَلِّحُ نفسَها بالإدارةِ الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ والبيئيةِ والاقتصاديةِ في وجهِ المجتمعِ الاستهلاكيِّ المُحاصَرِ على يدِ صناعويةِ الرأسماليةِ ودولتيتِها القومية، والذي يدمرُ البيئةَ بعدَ قطعِ أواصرِه بها. إنّ ضرورةَ صياغةِ وتنفيذِ النظريةِ الاشتراكيةِ في ظلِّ هكذا نموذجٍ من الخطط لَم تَفقدْ من أهميتِها شيئاً. عِلماً أنّ هذه ليست مجردَ فكرٍ طليعيٍّ واعٍ أو حركةٍ تنظيميةٍ صامدةٍ في وجهِ الهيمنةِ الرأسمالية. بل هي حركةٌ مجتمعيةٌ حقيقيةٌ مستمرةٌ طيلةَ التاريخ بالمضمونِ عينِه، ولكن باستقاماتٍ وتَوَجُّهاتٍ أيديولوجيةٍ وعمليةٍ مختلفة. والمجتمعُ الحقيقيُّ هو طبيعةُ هذه الحركة. بينما المجتمعيةُ هي وظيفيّتُها بالتحديد. حيث تواجدَت جنباً إلى جنبٍ مع جميعِ نُظُمِ المدنية، ولكنها بقيَت على تضادٍّ معها بقدرِ ما جرى عيشُها بصورةٍ منهَجة.

أما عدمُ إدراكِها كفايةً، فيُعزى إلى قوةِ الدعايةِ الأيديولوجيةِ التي أَطلَقَها الطرفُ المقابل. من هنا، فالحقائقُ الاجتماعيةُ هي الاشتراكيةُ بذاتِ نفسِها. وستَظلُّ قائمةً كطرازٍ للحياة الحقيقية، ما دامَ المجتمعُ قائماً. بهذا المعنى، فالتاريخُ ليس مجردَ تاريخ الصراعِ الطبقيِّ فحسب. بل وهو تاريخُ الكفاحِ لأجلِ حمايةِ المجتمعِ وصَونِ حريتِه ومساواتِه تجاه السلطةِ والدولةِ المهيمنة. والاشتراكيةُ هي تاريخُ هذا الكفاحِ الاجتماعيِّ الصائرِ عِلمياً مع مُضِيِّ الوقت.

الثورة الذهنية في الشرق الأوسط

توغَّلَت الحداثةُ الرأسماليةُ في الشرقِ الأوسطِ من خلالِ الذهنيةِ السلطويةِ أولاً، مثلما فعلَت على الصعيدِ العالميّ. فهيمنةُ الذهنيةِ المسماةِ بالاستشراقيةِ تَعودُ إلى عدةِ قرون. وربما أنها تمتدّ بجذورِها إلى عهدِ التوسعِ الثقافيِّ الإغريقيِّ–الرومانيّ. إذ غالباً ما كانت الحروبُ الصليبيةُ في العصورِ الوسطى حروباً ذهنية. لكنّ الغزوَ الفكريَّ الأصلَ حصلَ مع صعودِ الحداثةِ الرأسمالية. هذا وينبغي عدم الإغفالِ بأنّ العاملَ الأساسيَّ الذي فتحَ الطريقَ أمام صعودِ أوروبا الغربية، هو تفوُّقُها في وعيِ الحقيقة. ولتكييفِ الخبرةِ الشرقيةِ مع ظروفِها الملموسةِ نصيبُه المتَعيِّنُ في ذلك. وهكذا، فإنّ عصورَ النهضةِ والإصلاحِ والتنويرِ قد مَكَّنَت من تفوقِ وعيِ الحقيقةِ لدى أوروبا الغربيةِ على الصعيدِ العالميّ. فبقدرِ ما حلَّلَت نفسَها، فإنها تمكَّنَت بالمِثلِ من تحليلِ العالمِ عموماً والشرقِ الأوسطِ خصوصاً. وقد جعلَت الرأسماليةُ وعيَ الحقيقةِ حِكراً عليها، وتبنَّت العديدَ من التطوراتِ الإيجابيةِ الحديثةِ العهد. ومع مطلعِ القرنِ التاسع عشر، كانت أوروبا قد بسطَت احتكارَها على وعيِ الحقيقةِ منذ زمنٍ طويل. وحقَّقَت دخولَها إلى منطقةِ الشرقِ بتفوقِها في وعيِ الحقيقة. حيث باشرَ المبعوثون قبل كلِّ شيءٍ بإعادةِ اكتشافِ المنطقة. ثم تحوَّلَت طريقةُ

تناوُلِ الكشّافةِ الرَّحّالين والباحثين العلميين للمنطقةِ وكيفيةُ فهمِهم إياها إلى مدرسةٍ فكريةٍ سُمِّيَت «الاستشراقية». بمعنى آخر، فالاستشراقيةُ هي الهيمنةُ الذهنيةُ لمدنيةِ أوروبا الغربية. وهكذا، فَقَدَ الشرقُ استقلالَه الذهنيَّ تدريجياً، اعتباراً من القرنِ التاسع عشر، وسادت الأفكار الاستشراقية. وانضوى النخبويون والمتنورون الشرقيون تحت حاكميةِ الفكرِ الاستشراقيّ. ونجحَت جميعُ المشتقاتِ الفكريةِ للّيبرالية، وعلى رأسِها القومية، في الاستيلاءِ على الذهنيةِ الشرقية. بل حتى إنّ التيارَ الإسلامويَّ الجديدَ والحركاتِ الفكريةَ الدينيةَ الأخرى تطورَت مركونةً إلى القوالبِ الاستشراقية.

لَم تَكُن حركاتُ الدولةِ القوميةِ المتناميةُ مع بدءِ القرنِ العشرين في مضمونِها سوى كنايةً عن مؤسساتٍ عميلةٍ للفكرِ الاستشراقيّ. أي أنّ مؤسِّسي الدولةِ القوميةِ لَم يَكونوا، وما كان لهم أنْ يَكُونوا، أصحابَ فكرٍ استقلاليٍّ على حدِّ ترويجِهم الدائم. فجميعُ الصياغاتِ الفكريةِ البارزةِ في الشرقِ الأوسطِ خلال القرنِ العشرين، بما فيها الفكرُ اليساريّ، كانت مهورةً بطابعِ الاستشراقية. ورغم إطلاقِ تسميةِ «الحقائقِ العلميةِ العالميةِ» على الأفكارِ التي جرى تكييفُها مع واقعِ المنطقةِ باسمِ علمِ الاجتماع، إلا إنّ جميعَها كانت استشراقيةً في مضمونِها. وبطبيعةِ الحال، تستقي الاستشراقيةُ قوتَها من دنوِّها إلى الحقيقةِ بنسبةٍ أكبر بكثيرٍ مما هي عليه القوالبُ الذهنية القديمة. ونظراً لتدني مستوى الحقيقةِ في أفكارِ ناقدي الاستشراقيةِ مقارنةً مع الاستشراقيين، فقد كانوا عاجزين عن إحرازِ النجاح. وبالمقدورِ قولُ الأمرِ عينِه بشأنِ النخبِ السلطويةِ الاستشراقيةِ أيضاً، كـ»تركيا الفتاة» و»جمعيةِ الاتحاد والترقي»، والتي كانت تنتهلُ قوتَها من ذهنيتِها الاستشراقيةِ الأقوى نسبةً إلى الذهنياتِ القديمة. هذا الوضعُ هو الدافعُ الأوليُّ وراء خروجِهم من

> **توغّلَت الحداثةُ الرأسماليةُ في الشرقِ الأوسطِ من خلالِ الذهنيةِ السلطويةِ أولاً، مثلما فَعلَت على الصعيدِ العالميّ. فهيمنةُ الذهنيةِ المسماةِ بالاستشراقيةِ تَعودُ إلى عدةِ قرون. وربما أنها تمتدّ بجذورِها إلى عهدِ التوسعِ الثقافيّ الإغريقيّ–الرومانيّ. إذ غالباً ما كانت الحروبُ الصليبيةُ في العصورِ الوسطى حروباً ذهنية. لكنّ الغزوَ الفكريّ الأصلَ حصلَ مع صعودِ الحداثةِ الرأسمالية**

صراعِ السلطة موفَّقين، سواء في عهدِ المَلَكيةِ الدستوريةِ أم الجمهورية. كما يتعينُ المعرفةُ يقيناً أنّ الاستشراقيةَ الغربيةَ تُشَكِّلُ منبعَ القوةِ الكامنةِ خلف نزعةِ القوميةِ التركية. أما السببُ وراء قيامِ النخبِ السلطويةِ منذ أمَدٍ بعيدٍ بتحويلِ قِبلَتِها من مكة إلى باريس، فهو النجاحُ والمتانةُ اللذان حقَّقَهما الفكرُ الاستشراقيُّ لديها. ومع تأسيسِ الدولةِ القومية، بلغَ الفكرُ الاستشراقيُّ أَوجَهُ وبسطَ احتكارَه على كافةِ الذهنياتِ الأخرى. إذ لَم يَبسطْه في الحقلِ الأيديولوجيِّ وحسب، بل وفي المجالِ الفنيِّ أيضاً. كما فكَّكَ أواصرَ الأخلاقِ التقليدية، ممهداً السبيلَ إلى سيادةِ القوالبِ الأخلاقيةِ الغربية.

اعتباراً من النصفِ الثاني من القرنِ العشرين، بدأَت الاحتكاراتُ الذهنيةُ تُصابُ بالتآكلِ ضمن الشرقِ الأوسط، مثلما كانت عليه في عمومِ العالَم. فقد بدأَت ثورةُ عامِ ١٩٦٨ الثقافيةُ بفتحِ ثغراتٍ في الاحتكارِ الاستشراقيّ.

كانت تلك الفترةُ سنواتٍ بدأَت الأيديولوجيا الليبراليةُ والعلمويةُ الوضعيةُ تفقدان فيها تفوقهما. أما الانهيارُ المتسارعُ للاشتراكيةِ المشيدةِ في عامِ ١٩٩٠، فقد زادَ من زعزَعَةِ الفكرِ الوضعيّ الليبراليّ. ونخصُّ بالذِّكرِ أنّ العلمويةَ الاجتماعيةَ أُصيبَت بجروحٍ غائرة. كما أُصيبَ الاحتكارُ الذهنيُّ للحداثةِ الرأسماليةِ لأولِ مرةٍ بتزعزعٍ جديّ. فظهرَت العديدُ من التياراتِ المسماةِ بماوراء الحداثة. وتصاعدَت التياراتُ الفامينيةُ والأيكولوجيةُ والثقافيةُ والمدارسُ الفكريةُ اليساريةُ الجديدة. وجذرت الأزمةُ البنيوية المستفحلة في الرأسماليةِ خلال أعوامِ ١٩٧٠ بالتزامنِ مع الأزمةِ الذهنية، لتزداد استفحالاً مع مُضِيّ الوقت. فانهارَ الاحتكارُ الفكريُّ القديمُ إلى غيرِ رجعة. ونالَت الاستشراقيةُ نصيبَها من ذلك باعتبارِها اشتقاقاً من الأيديولوجيا الليبرالية. فاختلَّت حاكميتُها الفكريةُ على الشرق. وقدَّمَ عددٌ كبيرٌ من المفكرين (يتقدمُهم جوردون تشايلد، صموئيل كريمر ، وآندريه غوندر فرانك) إسهاماتٍ ثمينةً للثورةِ الفكرية، التي كشَفَت النقابَ عن دورِ الشرقِ الأوسطِ باعتبارِه مهدَ نظامِ المدنيةِ المركزية. وهكذا، حصلَت نهضةٌ فكرية حقيقيةٌ بالتزامنِ مع بسطِ حدودِ الحداثةِ الرأسماليةِ وتطورِ الشرقِ ارتباطاً بنُظُمِ المدنيةِ المركزية. أما أفكارُنا بشأنِ السياسةِ الديمقراطيةِ والعصرانيةِ الديمقراطية، والتي سعينا إلى رسمِ ملامحِها في المرافعاتِ على شكلِ حلقاتٍ تزدادُ اتساعاً وعُمقاً بنحوٍ طرديّ، فقد أضحَت مُتَمِّمةً لأفكارِ أولئك المفكرين، ولو عن غيرِ قصد. وفيما يتعلَّقُ بالتقييماتِ التي تناولَت ولادةَ نظامِ المدنيةِ المركزية ودورَه في صعودِ الحداثةِ الرأسماليةِ داخل أوروبا الغربية، فقد كانت صحيحةً بخطوطِها العريضة.

كان التأثيرُ المشتركُ لكافةِ هذه المؤثراتِ الفكريةِ الثوريةِ قد أفضى بدءاً من تسعينياتِ القرنِ العشرين إلى ثورةٍ ذهنيةٍ متسارعةٍ في وجهِ الذهنيةِ الليبراليةِ والاستشراقية. وإلى جانب

”اعتباراً من النصفِ الثاني من القرنِ العشرين، بدأَت الاحتكاراتُ الذهنيةُ تُصابُ بالتآكلِ ضمن الشرقِ الأوسط، مثلما كانت عليه في عمومِ العالَم. فقد بدأَت ثورةُ عام ١٩٦٨ الثقافيةُ بفتحِ ثغراتٍ في الاحتكارِ الاستشراقيّ. كانت تلك الفترةُ سنواتٍ بدأَت الأيديولوجيا الليبراليةُ والعلمويةُ الوضعيةُ تفقدان فيها تفوقَهما. أما الانهيارُ المتسارعُ للاشتراكيةِ المشيدةِ في عامِ ١٩٩٠، فقد زادَ من زعزَعَةِ الفكرِ الوضعيّ الليبراليّ“

التأثيرِ المحدودِ لتلك الثوراتِ الذهنية، إلا إنّ ما طغى على مرافعاتي كان بمثابةِ تدوينٍ مستقلٍّ لثورةٍ فكريةٍ ولتطورٍ فكريٍّ تدريجيٍّ في آنٍ معاً. إنّ الثورةَ الذهنية، التي تخطَّت الاستشراقيةَ وتخلصَت من تأثيرِ المذاهبِ المركزيةِ واليمينيةِ واليساريةِ اللّيبراليةِ في الشرقِ الأوسط، تتسمُ بعظيمِ الأهمية. وينبغي عدم النسيان أنه يستحيلُ عيشُ أيةِ ثورةٍ مجتمعيةٍ مستدامة، ما لَم تُعَشِ الثورةُ الذهنية. والصياغةُ الموجودة في المجلَّداتِ الخمسةِ الأخيرةِ من مرافعاتي، تبسطُ بالخطوطِ العريضة مَرامَنا من مصطلحِ «الثورةِ الذهنيةِ» في الشرقِ الأوسط. يتعينُ التشديدُ على أهميةِ سكبِ ذلك في الممارسةِ العملية، عوضاً عن تكرارِه. فأثمنُ الأفكار، أي تلك التي نصيبُها من الحقيقةِ جدٌّ وطيد، لن تُعَبِّرَ عن أيِّ شيء، ما لَم تُطَبَّقْ عملياً. فحتى لو احّدَ العالَمُ على فكرةٍ خاطئةٍ أو نصيبُها من الحقيقةِ واهن، فإنّ الفكرةَ التي تكونُ نسبةُ الحقيقةِ فيها أعلى، تستطيعُ أنْ تتحدى

العالَمَ بنجاحٍ وأنْ تحرزَ نصرَها المؤزرَ في النهاية، حتى لو دافع عنها شخصٌ واحدٌ فقط. والتاريخُ البشريُّ مليءٌ بهذه الأمثلة. فما يؤدي إلى ذلك هو قوةُ الحقائقِ الغالبةُ دوماً. قد تُقمَعُ الأفكارُ المُعَبِّرةُ عن الحقيقة، وقد تُجازى؛ ولكنها لن تُهزَمَ أبداً.

كنتُ، أو كنا، قد باشَرنا بالممارسةِ العمليةِ محَصَّنين بأفكارٍ نصيبُها من الحقيقةِ جدٌّ محدودٍ في بادئِ الأمر. وبتصعيدِ الممارسةِ العمليةِ بصدقٍ وإخلاص، ضاعَفنا من نسبةِ الحقيقةِ في تلك الأفكار. ومع الانكبابِ على الممارسةِ العمليةِ مُحَصَّنين بالأفكارِ التي تضاعفَت نسبةُ الحقيقةِ فيها، بات لا مفرّ من خوضِ ممارساتٍ عمليةٍ أكثر توفيقاً. النتيجةُ الأوليةُ التي ينبغي استنباطُها هنا، هي أنّ الحقائقَ الكبرى وما تَنُمُّ عنه من ممارساتٍ ميدانيةٍ عظيمة، قد تبدأُ بكلمةٍ واحدةٍ فقط إذا تَطَلَّبَ الأمر. ففي حالِ الالتزامِ بالكلمةِ بصدقٍ وإخلاص، وعدمِ التراجعِ عن توحيدِها مع الحياة، يغدو لا ملاذ من تعاظُمِ الحقيقةِ وطرحِها لنفسِها وكأنها انتصارٌ للحياةِ الحرةِ داخل المجتمع. فالمجتمعاتُ ظواهر عطشى للحقيقة، كما التربةُ الظمأى للماء. وبإرواءِ ظَمَأِها ذاك، تتعرفُ المجتمعاتُ على الحياةِ الحرةِ والديمقراطيةِ كما التربةُ المزدهرة.

نجحَت الحداثةُ الرأسماليةُ عن طريقِ مؤسساتِ الجامعةِ الموالية للعلمانية، في كسرِ شوكةِ السيادةِ الذهنية، التي أمسَكَت الكنيسةُ بزمامِها طيلةَ العصورِ الوسطى. وجعلَت الإنجازاتِ العلميةَ والفلسفيةَ والفنية، التي أسفرَ عنها عصرُ النهضةِ والإصلاحِ والتنوير، حِكراً عليها بوساطةِ الاحتكارِ الذي طالَ الجامعاتِ عموماً. وبهذا المعنى، يُعَدُّ القرنُ التاسع عشر قرناً حَسَمَت فيه الرأسماليةُ حاكميتَها على العلمِ والفلسفةِ والفن. وفي أواخرِ القرنِ العشرين، برزَت الأزمةُ وتَبَدّت الحلولُ ضمن هذه الحاكمية، التي دامَت قرابةَ قرنَين من الزمن، وذلك بما يتماشى مع الأزمةِ والحلولِ الموجودةِ في البنيةِ العامةِ للنظامِ القائم. حيث كانت الفلسفةُ قد فقدَت أهميتَها القديمةَ حيالَ التقنياتِ العلميةِ المُختَبَرة. وتحوَّلَ العلمُ بذاتِ نفسِه إلى تقنياتٍ بحوثٍ لا عدَّ لها ولا حصر. في حين خَسِرَ الفنُّ قيمتَه كمدرسةٍ قائمةٍ بذاتِها بعدَ العصرِ الكلاسيكيّ، فاختُزِلَ إلى سلعةٍ فظةٍ متجسدةٍ في هيئةِ صناعةٍ متكدسة. وفي المحصلة، فجميعُها كانت قد تحوَّلَت إلى أدواتٍ منفعيةٍ بسيطةٍ بيَدِ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ والصناعوية. وهكذا كانت قد فقدَت جميعاً مهاراتِها ومَهَمّتَها الأساسيةَ في البحثِ عن الحقيقةِ والتعبيرِ عنها. والمقصودُ من أزمةِ العلمِ والفلسفةِ والفنّ، كان خسارةَ تلك المهاراتِ في البحثِ عن الحقيقةِ والتعبيرِ عنها.

كانت منطقةُ الشرقِ الأوسطِ قد شهدَت سياقاً مماثلاً خلال القرنِ الثاني عشر، عندما بسطَت دوغمائيةُ المدرسةِ الإسلاميةِ نفوذَها في وجهِ الفلسفةِ والعلمِ والفنّ. والأزمةُ التي تغلغلَت داخلَ العلمِ والفلسفةِ والفنِّ في أوروبا، قد وجدَت معناها مع تردّي مكانةِ الاستشراقيةِ في الشرقِ الأوسط. كان هذا تطوراً إيجابياً بجانبِه هذا. إلا إنه كان يحتوي على المخاطر، لعجزِه عن إنجازِ ثورةٍ ذهنيةٍ بديلة. حيث لَم تُعَشْ ثورةٌ ذهنيةٌ جذريةٌ في المنطقة، رغم ظهورِ بعضِ التطوراتِ المحدودةِ إزاء ذهنيةِ الغربِ المهيمنةِ وطرازِه في الفنِّ والحياة. بل استمرّت الأزمةُ في هذه الساحةِ مثلما الحالُ في بقيةِ الساحات. كان بإمكانِ الشرقِ الأوسطِ أنْ يحوِّلَ المخاطرَ الناجمةَ عن تلك الأزمةِ إلى فرصةٍ سانحة. وفي سبيلِ ذلك، كان بمقدورِه إنجازُ الثورةِ الفلسفيةِ والعلميةِ والفنيةِ المنسجمةِ مع أسسِه التاريخيةِ والثقافية، والتي تُشَكِّلُ مصدرَ إلهامٍ وتوجيهٍ لمقوماتِ العصرانيةِ الديمقراطية، أي للأمةِ الديمقراطيةِ واقتصادِ السوقِ الكمومونالّي والصناعةِ الأيكولوجية. بمعنى آخر، كان بوسعِه تحقيقُ وإحياءُ عصورِ

النهضةِ والإصلاحِ والتنويرِ بمنوالٍ متداخلٍ وكثيف، وبطرازٍ ثوريّ. ولا داعي بتاتاً لتقليدِ الغربِ أو محاكاتِه في هذا المضمار. فإلى جانبِ مشاطرتِه المكاسبَ العالمية، إلا إنّ المهمَّ هنا هو عرضُ خلاّقيتِه المكانيةِ والتاريخية، وإبْرازُ ثورتِه الذاتية.

ولحُسنِ حظِّ الثورةِ الكردستانيةِ المُطَوَّرةِ بما يتلاءمُ مع نظريةِ ومصطلحاتِ العصرانيةِ الديمقراطية، فإنها تتحققُ في عهدِ الأزمةِ التي تعاني منها الحداثةُ الرأسماليةُ في حقولِ الذهنيةِ وطرازِ الحياة. فالقِسمُ الأكبرُ من ثوراتِ القرنَين التاسع عشر والعشرين، وعلى رأسِها الثورتان الفرنسيةُ والروسية، قد عجزَت عن تخطي ذهنيةِ الحداثةِ الرأسماليةِ وطرازِ حياتِها. وكانت نجاحاتُها محدودة، رغمَ جهودِها الدؤوبةِ والأصيلةِ وطموحاتِها في أنْ تَكُونَ البديل. ما من ريبٍ في أنها تركَت وراءها إرثاً عظيماً ومكاسب ذهنيةً لها نصيبٌ عالٍ من الحقيقة، ولا تزالُ تنضحُ بالحياة، وقِيَمَ حياةٍ أخلاقيةٍ وجمالية. وعليه، بمقدورِ الثورةِ الكردستانيةِ أنْ تستفيدَ من حُسنِ طالِعِها هذا على أكملِ وجه، بتوحيدِ كلِّ هذه المنجَزاتِ الذهنيةِ والحياتيةِ الثمينةِ في ممارستِها العمليةِ الخاصةِ بها. كما باستطاعتِها إحياءُ الفردِ الديمقراطيِّ والاشتراكيّ، الذي سيتشكلُ بالتوازي مع تحويلِ البناءِ المتداخلِ للأمةِ الديمقراطيةِ والاقتصادِ الكوموناليِّ والصناعةِ الأيكولوجيةِ إلى طرازِ حياةٍ اجتماعية؛ وذلك حيالَ فرديةِ الحداثةِ الرأسماليةِ المشحونةِ بالمصائدِ والأفخاخ، والتي صارَت وحشاً استهلاكياً طائشاً يَبتلعُ الحقيقة؛ وكذلك حيالَ عناصرِها المتمثلةِ في نزعاتِ الربحِ الأعظم والدولةِ القوميةِ والصناعوية، والتي تُوَلِّدُ الفرديةَ وتنتجُها. وبوسعِها تعميقُ ثورتِها الذهنيةِ والأخلاقيةِ والجماليةِ بكلِّ ما أُوتيَت من طاقة، بحيث تجعلُها مُلكاً للفرد، وتعمِّمُها على شعوبِ الشرقِ الأوسطِ قاطبة. وبإمكانِها عبرَ ثورتِها الخاصةِ بها أنْ تقدِّمَ الإسهاماتِ المهمةَ للثقافةِ التاريخيةِ الشرقِ

”من الخطأ النظرُ إلى الاشتراكيةِ وكأنها مجتمعٌ سيُبلَغ دوماً بالثوراتِ والحروب. لا ريب أنّ الحروبَ أيضاً ممكنةٌ من أجلِ تحقيقِ تحولاتٍ ثوريةٍ إذا ما تَكَوّنَت الظروفُ اللازمةُ. لكنَّ الاشتراكيةَ لا تعني الثورةَ فقط. بل هي المشاركةُ الديمقراطيةُ في المجتمع، والحياةُ الواعيةُ والميدانيةُ ضد الرأسمالية. في حين أنّ قولَ «الثورةُ أولاً ثم الحياةُ الاشتراكية»، ليس إلا خداعاً للذاتِ وتعويلاً على أمنياتٍ جوفاء“

أوسطيةِ المتميزةِ دائماً بالتكاملِ والكونية، وأنْ تُقَيِّمَ الحياةَ وكلَّ مجالٍ من مجالاتِها على أنه مدرسةٌ ناجعةٌ في سبيلِ ذلك.

ويكمنُ حُسنُ طالعِ الشعوبِ والأفرادِ الذين فقدوا كلَّ ما لديهم، في تَمَثُّلِهم القيمَ الثوريةَ والحَيَواتِ العامرةَ بالحريةِ والأخلاقِ والجمال، وفي تَبَنّيهم إياها لتَعَطّشِهم لها. فلتَتواجد الحداثةُ الرأسمالية، ولكنْ بشرطِ ألاّ تُلَوِّثَنا بقَبيئِها. لحُسنِ الحظِّ أنهم لَم يتلطخوا، أو نادراً ما تلطخوا بها. والأروعُ من هذا وذاك، هو تشاطُرُ قِيمِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ المتناسبةِ مع طبيعتِنا الاجتماعيةِ وأنشطتِنا الفردية، وتشاطُرُ الأمةِ الديمقراطيةِ وطرازِ الحياةِ الاقتصاديةِ الكوموناليةِ والأيكولوجية، وتشاطُرُ عِلمِها وفلسفتِها وفنِّها بروحٍ مفعمةٍ بالحريةِ والمساواةِ والديمقراطية؛ وجعلُ كلِّ ذلك مُلكاً للمجتمع.

أزمة الدولة ما بعد الثورة

عوّاس على

تمهيد

بداية لابد من التنويه:

إنّ أكثر الدراسات السياسية والأبحاث تقدّم بطريقة منهجيّة, موجهة إلى أشخاص منهجيين, على الرغم من أنّ الدراسات والأبحاث السياسية يجب أن توجّه إلى الشعب الذي يصعب عليه أن يفقه العبارات الفلسفية المستنبطة من قواميس السياسة والفلسفة.

في هذا البحث حاولت الابتعاد عن المعاني والجمل المقولبة والتي يعجز عن فهمها الأكاديميون من خارج عوالم السياسة.

ربّما كان لمقولة "من السهل الاستيلاء على السلطة، ولكن من الصعب الحفاظ عليها "الكثير من الحقيقة التي تدفع عناصر السلطة إلى اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ عليها.»

أسهل تعريف للسلطة: السلطة: هي مجموعة الأشخاص التي تشغل وتتحكّم في مركز إصدار القرارات, الناهية أو الآمرة، بدءًا من أصغر خلية في الدولة إلى رأس الهرم فيها.

إنّ أصعب ما يواجه رجالات الدولة أو الإدارة؛ هو كيفية الحفاظ على هذه السلطة, فيندفع هؤلاء للبحث عن السبل للحفاظ عليها, إما بإرضاء الشعب أو باللجوء إلى القوة المبطّنة.

الحفاظ على السلطة

إنّ الحفاظ على السلطة قد يأتي من مسربين لا ثالث لهما: أوّل هذين المسربين:

1- الحفاظ على السلطة بطريقة شرعية أو قانونية, والشرعية دائماً تأتي من إرضاء الشعب الذي يشكّل ركناً أساسيّاً من أركان الدولة, قبوله بسلطة هذه الإدارة، وتمسّكه بها من خلال تحقيقها لمصالح الشعب على مستوى الأفراد, بغضّ النظر عن نوع النظام الذي تحكم به هذه السلطة, ففي نهاية الأمر لا يهمّ الشعب نوع الحكم بالقدر الذي تحقّق مصالحه, فالشعب الكويتي لا يهمّه نوع النظام أو الحكم طالما يحصل على جميع متطلباته, باستثناء الطامحين بالسلطة, وهذه حقيقة يجب عدم إنكارها, وكذلك الشعب الكوبي الذي يعاني من الجوع لا تهمّه الفلسفة الماركسية بالقدر الذي أصبحت عبئاً عليه.

2- الحفاظ على السلطة عن طريق العنف, وهو ما يدعى بالدكتاتورية, وغالبا ما تلجأ اليه السلطة الفاقدة شرعيتها من قبل الشعب, وتفقد السلطة شرعيتها عندما تعجز عن تلبية متطلبات الشعب, بدء من حرية التعبير إلى الخبز, دائماً وأبداً حرية التعبير والرأي تتمحور حول ما يحقّق مصالح الشعب, فالمطالبون بحرية تعاطي المخدرات لا يمكن أن يحقّقوا مصالح الشعب, من حيث أنّ جميع مصالح الشعب تصبّ فيما هو نافع للشعب.

ظهور السلطة

إذا كان الشعب والإقليم ركناً من أركان الدولة, فكذلك القانون الدولي اعتبر السلطة ركناً من الاركان التي تقوم عليه الدولة.

كان أوّل ظهور للسلطة, في مظهرها السياسي ظهورها في رحم الدولة، وتطوّرت فيما ظهرت عليه وفق مظاهرها التي لازالت تحافظ عليه مع ظهور الدولة القومية في أوروبا.

اختلف فقهاء القانون الدولي العام والباحثين حول أصول نشأة السلطة، فمنهم من ذهب إلى أنّ أصل نشوء السلطة هو الإله, إذ ليس للإنسان أيّ دور في نشأتها، بل الدور يعود إلى قدرات الإله, فهو مَن أمر أفراد معينين بتسلطهم على باقي الأفراد, ومنها ظهرت الدولة.

وبعضهم ذهب إلى أنّ القوى هي أصل نشأة السلطة, وذلك عن طريق ظهور بعض الأشخاص الأقوياء كالفرسان, والمحاربين الذين يمتازون بالقوى, والشجاعة, فاستولوا على زمام الأمور في الجماعة بقوّتهم وخبرتهم.

وهناك مَن أرجع أصول نشأة السلطة إلى طبيعة الإنسان, فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي, ولا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين, ولا بدّ له مِن حاجته إلى العيش الجماعي, وفق نظرية القطيع, فتمّ اختيار

بعض الأفراد الشجعان لتولّي مهمّة السلطة والقيادة, ومنها تمّ ظهور السلطة في القيادة فالدولة.

وهناك نظرية العقد الاجتماعي: التي وضع اسمها هوبز, وصاغها جان جاك روسو, والتي قيل عنها إنّها نظرية شرعنة السلطة المطلقة التي قادها لويس الرابع عشر في فرنسا.

والمتمعّن في هذه النظريات الأربع ربما يجد نظرية القوى هي الأقرب إلى المنطق والواقع العلمي, ولكننا لا نستطيع أن نعزل هذه النظريات عن بعضها البعض, فالنظرية الطبيعية هي أولى النظريات التي انبثقت عنها السلطة فالدولة, إذ أنّ طبيعة الإنسان, هي أولى الظروف الملائمة التي تمخّضت عنها نظرية القطيع والعيش الجماعي في درء الخطر, وتحقيق المكاسب.

نظرية القوى هي الأخرى, النظرية التي ساهمت في ظهور السلطة, فلولا الطبيعة الاجتماعية للإنسان لما كان هناك ما ندعوه بالسلطة على الجماعة التي نشأت استناداً إلى الطبيعة الفيزيولوجية المتفاوتة للإنسان من حيث إمكانياته القوى المتباينة بين شخص وآخر.

النظرية الإلهية

إذاً حسب الواقع لا نستطيع أن نعزل تلك النظريات عن بعضها البعض, ويعتبر بعضها مكمّلاً البعض, وعلى رأسها النظرية الإلهية التي ترسو تحت جناحَي نظرية القوى, فمهما كانت هذه النظرية بعيدة عن تلك النظريات نجدها في حقيقتها تقوم على النظرية الاجتماعية والقوى المعنوية (الفكرية). فإنّ تطوّر الفكر والوعي بين البشر الذين راحوا يبحثون عن أصل الطبيعة, للوقف في وجه مخاطرها, دفعهم إلى البحث عن القوى والتمسك بها, والانصياع لها, بدءًا من الشمس والنار فالأصنام التي ظهرت لدى الجماعات كانت رمزا للقوى, أرادوا وقبل أن يُحكموا من قبل تلك الاصنام تيمّناً بقوتها وجبروتها, فاعتبرت رمزاً للقوة, وسرعان ما تحولت تلك الأصنام إلى آلهة يستمدون القوى منها, وكان لتلك آلهة أشخاص محدودين, وحدهم يحق لهم أن يستمدّوا القوى منها, متمثلين في الفرسان, فأصبح هؤلاء الفرسان وكلاء عن تلك الآلهة, وتحولوا إلى أنصاف آلهة يستحوذون على السلطة و يحكمون باسمها.

الشيء الغامض حتى اليوم, أن كان هؤلاء الذين كانوا يحكمون باسم الآلهة هم على دراية بحقيقة تلك الآلهة؟ على الأغلب كانوا على دراية بحقيقة تلك الآلهة, لكنهم أرادوا أن يتخذوها ذريعة لحكمهم, واستمداد قوتهم منها, أمام الشعب لشرعنة حكمهم, وخير مثال على ذلك ما قاله هامان لفرعون (على هامان يا فرعون) وربما من المفيد سرد تلك القصة التي تتحدث عن فلاحٍ من الغيط جاء بذيل ثوره الذي بُتر وهو يحاوِل أن يستنهض ثوره الموحل, فجاء بذيل الثور وطلب من هامان أن يخبر الفرعون بطلبه بإعادة ذيل الثور للثور, فأخبر هامان الفلاح بأنّ اليوم غير مخصص للذيول, وبعد أن انصرف الفلاح دخل هامان على الفرعون ضاحكاً وأخبره بطلب الفلاح, فقال له الفرعون: لماذا لم تدخله لأعيد له ذيل ثوره, فضحك هامان وقال مقولته (على هامان يا فرعون) أي أنّ معظم هؤلاء كانوا على دراية بحقيقة ذريعة ألوهيتهم وأصنامهم.

أي أنّ قوّتهم الجسدية كمحاربين أشداء تمخضّت عنها نظرية القوى الإلهية, لاستمداد الشرعية من تلك الآلهة لمباركة قوّتهم, وربما خيرُ مثال على ذلك نظرية القوى عند قطيع الحيوانات, فالقطيع يقوده الحيوان الأقوى بين القطيع ويتربّع على رأس السلطة, ولا ننسى القوى المادية في العصر الحديث "الثروة" التي تخوّل أصحابها بالاستيلاء على السلطة,

وخير مثال على ذلك: رئيس الولايات المتحدة الأميركية "ترامب» فالكل يعلم بأنّ الذي شرّع لتولي ترامب السلطة, ليس خبرته السياسية ولا علمه, ولا حنكته, فما دفع به إلى السلطة هو ثراؤه الفاحش.

ثم تأتي نظرية العقد الاجتماعي التي واكبت ظهور الوعي, والفكر الحر لدى الإنسان, مرتكزة على نظرية القوى, فلو تمعّنّا في التاريخ نجد أنّ معظم الأباطرة والملوك تربّعوا على رأس السلطة بالقِوى المباركة من الآلهة, وبعد ازدياد الوعي لدى الإنسان وظهور بعض المفكّرين الطامحين بالحريات الفردية, راحَ هؤلاء السلطويون يبحثون عن مصوغ قانوني يُشرعن لهم تربّعهم فوق عرش السلطة, في مواجهة الطامحين في الحريات الفردية, والعامة, وحرية الرأي ضمن تحقيق المصلحة العامة للشعب.

مناهضة السلطة

ظهر الصراع بين الفكر الذي يمثّل مصالح الشعب ويدعو إلى المصلحة العامة, والفكر الذي يتمسّك بالسلطة الفردية, وربّما أقدم تلك الأفكار المناهضة للسلطة الفريدة على الإطلاق ظهرت في بلاد سومر, الثورة القانونية «ثورة أوركاجينا» ٢٤٠٠ ق. م, ثمّ أفكار الفقيه والمشرّع اليوناني في أثينا ٦٠٠ ق. م, إلى جانب هؤلاء المفكرين ظهر مفكّرون موالون للسلطة قاموا بوضع قوانين تخدم الشرعية لسلطة الشمولية المطلقة.

ظهرت هذه القوانين المشرعنة للسلطة الشمولية من بين الطبقة المستفيدة من السلطة, من بين الكهنة ورجال الدين والعلماء المقربين من السلطة, على رأسهم «هوبز» و»جان جاك روسو» في نظرية العقد الاجتماعي, التي بموجبها تم شرعنت السلطة الفردية المطلقة, وكذلك "ماركس " في دكتاتورية البروليتاريا المتمثلة في دكتاتورية الدولة ورأسماليتها.

وخير مثال لهؤلاء في عصرنا الحالي هم الإعلاميون, ومن لفّ لفيفهم الذين يسوّقون للدكتاتوريات الفردية, والأحزاب السياسية الشمولية.

إنّ معظم النظريات السابقة تحدثت عن ظهور الدولة الأم والسلطة الأم «الدولة الكلاسيكية» لكن هناك نوع آخر من الدول, والسلطات اللاحقة للدولة الأم, ظهرت وانبثقت ضمن النظريات التي تحدّثنا عنها, منها الدولة التي حصلت على استقلالها من دولة أخرى, باستخدام القوى ما يدعى بالكفاح المسلح في بدايات القرن العشرين كفيتنام والهند...إلخ.

وكذلك الدول المنفصلة عن الدولة الأم بعد تفكّكها وانهيارها, كدويلات الاتحاد السوفيتي التي نالت استقلالها بانفصالها عن الدولة الأم, وكذلك الدول الاتحادية التي تشكّلت من اتحاد عدد من الدول كالإمارات المتحدة.

الدولة والسلطة

والسؤال: مَن الأسبق بالظهور؟ الدولة أم السلطة, فحقيقة الجواب على هذا السؤال يتطلب الرجوع إلى تاريخ تطور البشرية, ولا نحتاج إلى العناء حتى نتوصل إلى حقيقة مفادها بأنّ السلطة سبقت ظهور الدولة, فظهور السلطة ظهر مع بداية ظهور المجموعات البشرية التي اعتمدت على الصيد.

سنتفرّد بدراسة السلطة, كمجموعة من الأشخاص, وكيف تظهر هذه المجموعة, وتتحكم بهذه السلطة.

بعضها ظهر من خلال طموح بعض الأشخاص في تشكيل الدولة, وهذا الطموح يرتكز على وجود فراغ سلطوي في زمان ومكان تتوفّر

فيه مقومات الدولة, وعلى الأغلب يظهر في أقاليم وجدت من خلال تفكّك بعض الدول والإمبراطوريات, كالإمبراطورية العثمانية, وبعضها جاء من خلال بعض الشعوب المستعمرة من قبل دول تمتلك القوى التي تخولها باستعمار شعوب ضعيفة, كالفيتنام والهند وأنغولا, وبداية تشكيل الدولة مهما كانت ظروف ظهورها, يقوم على توفر أركانها (الشعب ـ الإقليم ـ السلطة) وما يدعى بأطراف الحوكمة في الدولة.

الشعب: لا بدّ من وجوده كجذر تتفرّع عنه الأركان الأخرى, وهو الإقليم والسلطة.

الاقليم: هو المساحة التي يعيش فيها الشعب, وتحدّدها السيطرة التي يفرضها هذا الشعب على هذه البقعة من الأرض, وما ندعوه بالسيادة لاحقاً.

سندرس نوعين من هذه الدول وسلطاتها, أوّلها: سلطة الدولة المتشكّلة نتيجة وجود فراغ سلطوي. وثانيها, سلطة الدولة التي تشكلت نتيجة انتزاع استقلالها بالكفاح المسلّح, أي: بالقوى.

بعض الشعوب أو الأمم وجدت نفسها تعيش في فراغ سلطويّ, كالدول المستعمرة من قبل بعض الإمبراطوريات المنهارة, بعد انهيار تلك الإمبراطوريات وجدت نفسها تعيش في فراغ سلطوي, فكيف يتمّ تشكيل تلك السلطة, ربما الطريقة المثلى: تقوم بداية على إيجاد النهج الأمثل الذي يجب أن تسير عليه السلطة, واختيار النهج هو اختيار تحديد القوانين التي تحكم هذا النهج, والمتمثّل في الدستور: الدستور الذي تتفرّع عنه جميع القوانين والمبادئ التي تحدّد كيفية الطريقة التي تحكم بها السلطة, وتحدّد نوع النظام الذي تحكم وفقه السلطة.

كيفية صياغة الدستور

هناك عدة طرق لصياغة الدستور وذلك وفق الدولة الناشئة.

طريقة انتخاب لجنة لصياغة الدستور: يتمّ انتخاب الشعب لجنة دستورية من بين أشخاص مرشّحين لهذه المهمة تحت إشراف لجنة مهمّتها الإشراف على انتخابات اللجنة الدستوريّة, وتحديد عدد أعضاء اللجنة مسبقاً من قبل لجنة الإشراف, ويتم اختيار الأعضاء من بين المرشّحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات, وبعد تعيين الأعضاء الفائزين في الانتخاب تباشر اللجنة عملها في صياغة الدستور, ويتمّ التعامل مع المواد التي تمّت صياغتها من قبل اللجنة على أنّها مسودة, حسب ما ترتئيه اللجنة المنتخبة, فتقوم بطرح مسودة الدستور للاستفتاء العام, وبعدها تتحوّل المسودة الدستورية إلى دستور تباشر اللجنة عملها حسب المواد الواردة في متنه, أو تقوم اللجنة بصياغة المواد الدستورية, وتتجاوز موضوع المسودة, وتباشر عملها مباشرة وفق المواد الواردة في متنه.

> ظهرت القوانين المشرعنة للسلطة الشمولية من بين الطبقة المستفيدة من السلطة, من بين الكهنة ورجال الدين والعلماء المقربين من السلطة ممن يسوّقون للدكتاتوريات الفردية، والأحزاب السياسية الشمولية, وشرعنوا السلطة الفردية المطلقة

فتتابع عملها بالإشراف على المرشّحين لعضوية البرلمان, حسب عدد المقاعد التي حدّدها الدستور, وذلك حسب الدوائر الانتخابية, ويمكن أن يرد عدد الدوائر الانتخابية في متن الدستور أو التعليمات اللاحقة للدستور, يمكن اعتبار الدولة دائرة انتخابية واحدة, وبالتالي يتمّ التصويت من قبل جميع المواطنين على المرشحين. ويتمّ اختيار الأعضاء من بين الحاصلين على أعلى الأصوات, أو تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية يتم تحديد عدد المقاعد لكلّ دائرة انتخابية. على الاغلب حسب عدد سكان كلّ دائرة, ويتمّ التصويت على المرشحين المتنافسين على مقاعد الدائرة من قبل المواطنين المقيمين ضمن الدائرة الانتخابية, ولا يحقّ للمواطن المقيم في دائرة انتخابية الإدلاء بصوته في دائرة أخرى.

طريقة تعيين لجنة لصياغة الدستور

غالباً ما تستخدم هذه الطريقة في الدول التي تحصل على استقلالها عن طريق الكفاح المسلح, ويتمّ اختيار أشخاص مختصّين من قبل قادة الثورة تدعى: "لجنة صياغة الدستور" وتكمن سلبية هذه الطريقة في وقوع اللجنة التي يتمّ اختيارها تحت تأثير قادة الثورة, وحققوا النصر «القوى العسكرية" بعد اختيار اللجنة تقوم اللجنة المختارة بصياغة الدستور. وعلى الأغلب يتمّ عرضه على قادة الثورة الذين كانوا قد رسموا مسبقاً الخطوط العريضة للدستور وفق ما يتلاءم والأيديولوجية التي اختاروها مسبقاً للثورة المسلّحة التي قادوها, غالباً تتمّ قيادة الثورة المسلحة, تحت رعاية حزب, مؤدلح, وتنتهي مهمة اللجنة بعد صياغة الدستور مباشرة, وتنحلّ تلقائياً من ذاتها.

وتأتي الخطوة الثانية بعد أن تنتهي اللجنة الدستورية من صياغة الدستور. وعرضه على القادة يتم القيام بإجراءات تشكيل السلطات وفق ما يحدّده الدستور. وعلى الأغلب يتم اختيار أعضاء هذه السلطات من عناصر لعبت دوراً في الثورة تحت راية حزب معين, أو حركة, وأغلبهم من العسكريين الذين يرفضون التنازل عن السلطة. ويودّون قيادة الدولة وفق أيديولوجيتهم, وهنا لابدّ من أن نذكر أنّ القادة العسكريين لا يلبثون أن يتحوّلوا إلى دكتاتورين, ومن الصعب أن ينهج هذه النوع من السلطات نهج الدولة القانونية, وإن كانت تتظاهر بذلك من خلال المسميات التي تطلقها على أنظمتها ونهجها, وغالباً ما ينتهي بها المطاف إلى سلطة دكتاتورية شمولية كما ظهر في الاتحاد السوفيتي وكوبا وكوريا والصين تحت راية الأحزاب الشيوعية.

وفي كافة الأحوال لا يحق لأعضاء اللجنة الدستورية ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان, أقلّها للدورة التي تلي صياغة الدستور.

النوع الثاني: السلطة التي تنبثق من جراء وجود فراغ سلطوي بعد انهيار الدول المستعمرة. أو تفكك بعض الدول المركّبة.

يظهر هذا النوع من السلطة عادة من بين الشخصيات التي كانت تحتلّ مراكز مرموقة لدى الدول المستعمرة, فيحيطون أنفسهم بهالة عسكرية من المقرّبين لهم من قبيلتهم, كشيوخ العشائر في دول الخليج العربي, أو القادة العسكريين في المغرب العربي أو القادة العسكرين في الدول الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي, كرئيس روسيا.

وأكثر هذه السلطات تتخذ لذاتها دستوراً يتوافق مع مصالحها الذاتية والقبلية, دساتيرَ منهجية دينية جاهزة, يتم صياغة هذه الدساتير من قبل شخصيات دينية مقرّبة للقوى المستولية على السلطة, كالدول التي ظهرت بعد انهيار الإمبراطورية

العثمانية، أو القادة العسكريين في الدول الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وغالباً ما يصيغ هؤلاء القادة لذاتهم دساتير عسكرية تسمح لها بالهيمنة على السلطة.

أكثر هذه الدول نهجت نهج الشيوعية أو الملكية واختارت أنظمة تتوافق مع مطامحها السياسية.

فالنهج الشيوعي؛ الذي استبدل دكتاتورية الشخصيات السلطوية الحاكمة, بدكتاتورية الدولة, التي أثبتت التجارب بتحول سلطتها إلى سلطة شمولية, لا تقل ظلماً واضطهاداً عن الدكتاتوريات السلطوية الفردية, وكذلك الأنظمة الملكية لا تقلّ شمولية عن الأحزاب المؤدلجة, وإن كانت بعض هذه الأنظمة مازالت تحافظ على سلطتها عن طريق إرضاء شعوبها بالإغداق عليها بما جادت عليهم الطبيعة من ثروات, لكن الحقيقة تبقى شاسعة بين أفراد السلطة الملكية وعامة الشعب, وهؤلاء لا يتوانون عن إكرام القوات العسكرية التي يحمون بها سلطتهم. ففي نهاية المطاف تعرّضت, وستتعرض هذه الأنظمة السلطوية لفشل ذريع، وعلى الأغلب يمكن فشلها في محورين ضعيفين, أبقيا على هشاشة السلطة في القاعدة، وابتعاد الشعب عنها.

الشمولية

1 ـ الشمولية الفكرية

2 ـ الشمولية السلطوية

الشمولية الفكرية: تكمن الشمولية في بدايتها في الأحزاب التي يتمّ تشكيلها تحت نهج أيديولوجيات ضيقة كالأيديولوجيات الدينية, أو الطبقية التي تفرض على المجتمع أن يتطبّع بطبعها الأيديولوجي, فالأيديولوجيات التي لا تقبل الآخر الذي لا يتطبّع بنهجها, وتضييق الخناق على المجتمع، وربّما إن تابعنا المجازر التي تمخّضت عن الأنظمة الشيوعية وخير مثال, «كيمل سونغ» قائد ثورة كوريا، وستالين وكذلك الأيديولوجيات الإسلاميّة، وما تمخّض عنها من مذابح ومجازر, وإنكارها حقّ الغير الذي لا يتوافق مع أيديولوجياتها, وغالباً هذه الأحزاب تضيّق الخناق على الحريات الشخصية, والحريات العامة للشعب, وتتمنهج بمقولة (الشعب هو الأفراد الذين يؤمنون بأيديولوجيتنا) وكل مَن لا يؤمن بأيديولوجيتنا لا يعتبر من الشعب.

تحاول هذه الأحزاب أن تجعل من أفراد المجتمع نسخاً متشابهة ذوي فكر واحد وعقيدة واحدة، ويتحوّل قادة هذه الثورات إلى آلهة مصغرة على الأرض, ويتمّ صناعة مظهر واحد لجميع الشعب, ويصبح من واجب الشعب النظر عبر منظار السلطة, والتفكير وفق منهاج السلطة, وتبادر هذه السلطة إلى تشكيل جيش تحت قيادة عسكريين مقرّبين للسلطة يأتمرون بأوامرها, تحت مسمّى حماية الوطن, وفي الحقيقة هذا الجيش همّه الوحيد هو حماية السلطة، وما يلبث أن يتحول هذا الجيش من جيش وطنيّ إلى جيش عقائدي يدافع عن السلطة وعقائدها, وخير مثال على ذلك الجيش السوري.

ركائز السلطة الشمولية

أوّلاً ـ الفكر الشمولي الأوحد: يتمحور في إيجاد السبل التي ترسّخ دكتاتورية السلطة وشموليتها من خلال:

١ـ إيجاد نظام فكري شامل يبدأ من أدنى مراحل الدراسة، وينتقل إلى أعلى المستويات, وبموجب هذا الفكر يتمّ خلق نسخ متشابهة من المجتمع، وأغلبها ضمن إدارة الحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة.

«الشعب الذي تسوده الأخلاق لا تحكمه الدكتاتورية» لها دورها ونصيبها، إذ أنّ الأفراد الذين يظهرون من بين الشعب ويصلون إلى السلطة، هم من بين أفراد المجتمع، يحملون ثقافة هذا المجتمع بكلّ معانيه وقيمه وهم منبثقون من بينه، إذ أنّ كلّ فرد يخضع إلى رقابة المجتمع وفق القيم والأخلاق التي تعتبر من ثقافة المجتمع و أسلوب التفكير والتعامل مع الآخرين»

٢ـ إيجاد أشخاص مستفيدين من الفكر الشمولي يقومون بخلق أرضية لهذا الفكر, ويتبلور في الإعلام والصحافة والكُتاب, وليس بالغريب تسمية هذه الفئة بالسلطة الرابعة, ومهمة هذا الفئة هي رسم نهج تفكيريّ أوحد لأفراد المجتمع, بدءاً من الأطفال والشباب, ومهمّته الأساسية فتح المنافذ على كلّ ما هو إيجابي وإغلاق المنافذ على كلّ ما هو سلبي تقوم به السلطة.

٣ـ إيجاد عدوّ مفترض للثورة ومنطلقاتها يتمحور حول تهديد الوطن في شخصية السلطة, وشحن جميع طاقات المجتمع وقدراته في مواجهة هذا العدو المفترض, وسنّ قوانين تحكم على كلّ من يعارض هذه السلطة بالعمالة لصالح العدو المفترض.

٤ـ إيجاد رقابة فكرية على أفراد المجتمع حول كلّ ما هو معارض لفكر السلطة, وغالباً ما يتمّ عن طريق تشكيل أعداد متنوعة من الفروع الأمنية يترأسها أفراد من الأشخاص المقربين للسلطة, و يتم تشكيلها تحت بند حماية المواطن والوطن واتباع أسلوب التخوين وخدمة عدو الوطن. وينتهي المطاف بكل من يحمل فكر معارض للسلطة إلى السجن أو التصفية.

ثانياً ـ الشمولية السلطوية: وتتمحور حول الاستيلاء على جميع مؤسسات الدولة من قبل أفراد الثورة وقيادتها وفق نهج الفكر الشمولي, وأكثر الأحيان تكون قيادة هذه المؤسسات قيادات حزبية, أو عسكرية تمّ تعينها من قبل القيادات الحزبية الأعلى, وتبدأ من الإدارات الثلاثة أو السلطات الثلاثة: (التنفيذية والتشريعية والقضائية).

1- **السلطة التنفيذية:** وتلتزم بجميع القوانين التي تمّت صياغتها في الدستور بموجب الفكر الشمولي, وغالباً تسعى هذه السلطة إلى إرضاء رأس الهرم الذي يتربّع على السلطة, وغالبا أفراد هذه السلطة من النوع غير المختص "تكنوقراط» لسهولة التحكّم بقراراتهم من قبل رأس الهرم, وتكون هذه السلطة بداية ظهور الفساد السلطوي, كونها محصّنة من رأس الهرم.

2- **السلطة التشريعية:** ويتمّ اختيار أعضائها من قبل الشعب وفق قوائم تحتوي على عدد من أعضاء الحزب الواحد, وأعضاء يتم اختيارهم من قبل الموالين للسلطة تحت مسمّى "المستغلين" كما شاهدنا في سوريا, تبيّن لاحقاً أنّ أكثر الأعضاء الذين تمّ ترشيحهم لمجلس الشعب تحت مسمّى مرشّحين مستغلين, هم من الأشخاص الحزبية المبطّنة الموالية للسلطة, وهؤلاء الأعضاء ملزمون بسنّ القوانين التي تتوافق مع رأس الهرم, أو وفق مبادئ الحزب الواحد.

3- **السلطة القضائية:** يترأسها رأس الهرم، ويتمّ تعيين أعضائها من القضاة الموالين، والمطبّعين بفكر الحزب الواحد، ويخضع هؤلاء الأعضاء لرقابة صارمة من قبل رؤساء الفروع الأمنية، وحتى قراراتهم تخضع للرقابة. وهنا لابدّ من التنويه إلى دور الفرد في تلك السلطة، والذي تحوّل لاحقاً إلى مجموعات «شركات".

كما أنّ الفرد القائد، أو مجموعة من القادة، يلعبون دورهم في وضع الخطوط العريضة للثورة، أو الكفاح المسلّح للتحرير، كذلك يلعبون دورهم في وضع الخطوط العريضة للدستور الذي تنهج الدولة على نهجه، فمنهم من يسعى إلى تحقيق مصالح خاصة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمصالحه الخاصة، وتحقيق مكاسب تاريخية، وبطولية لشخصيته، وعلى الأغلب البطولات العائلية، والأمثلة كثيرة على ذلك، فمعظم القادة في الشرق سعَوا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، من خلال تولّيهم السلطة، وعكس الآخر الذي سعى إلى تحقيق مصالح أمّته أو قوميته، فهتلر الذي كان يطمح إلى تحقيق مستقبل زاهر للأمّة الألمانية على مدى طويل، والحروب التي خاضها ربما كان لا يهدف إلى تحقيق مصالحه الشخصية، وإن كان تاريخه يُشير إلى تحقيق مكاسب تاريخية بطولية لشخصية العريف، وكذلك «هوشمين وجهاب» في حركة التحرر الفيتنامية، حيث تنازل العسكر للمؤسسات المدنية في إدارة الدولة، بدون أي إكراه، فالقادة العسكرين فضّلوا مصلحة الوطن على مصالحهم الشخصية، ومنهم كذلك الشيخ زايد الذي امتاز بكرمه لأفراد قبيلته، وانعكس ذلك على ازدهار دويلته على مستوى العالم، وإن كان النظام السياسي المتّبع هو نظام سياسي ملكي، أو أميري قبلي، على عكس ما نراه في إقليم كردستان وعائلة البرزاني التي حوّلت كلّ الثروات في الإقليم إلى استثمارات وأرباح ورؤوس أموال شخصية لأفراد القبيلة، وفتح شركات استثمارية خاصة تعود ملكيتها لأفراد القبيلة، فالشعارات والأسماء التي تطلقها على نفسها الدول، غالباً ما تتناقض مع الواقع، فالدول التي تسمّي نظامها باعته الأسماء الديمقراطية والحرية، لا تعرف من الديمقراطية سوى الاسم فقط، وقد يتّخذ من اسم الديمقراطية ستاراً تستباح خلفه الحريات العامة والخاصة والديمقراطية.

وإلى جانب الشخصيات المذكور أعلاه، هناك شخصيات تسعى إلى تحقيق مصالح البشرية، وتقدّمها على مصلحتها الشخصية، وترفض كلّ أنواع السلطة الفردية وهؤلاء يتحوّلون إلى شخصيات ثورية متصوّفة تنكر ذاتها من أجل ذات البشرية كلّها، ومنهم «كيفارا» على عكس الشخصيات الأخرى التي تنتهز فرصة الاستيلاء على السلطة لتحقيق مصالحها الفردية، وجمع ثروات هائلة لأسرها والتنازل عن كلّ ما هو وطني و يخدم الشعب، تبيع الأخضر واليابس في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة.

وما لاشكّ أنّ الأخلاق الفردية الموروثة من المجتمع تلعب دوراً مهمّاً في ذلك، ومقولة: «الشعب الذي تسوده الأخلاق لا تحكمه الدكتاتورية» لها دورها ونصيبها، إذ أنّ الأفراد الذين يظهرون من بين الشعب ويستولون على السلطة، هم من بين أفراد المجتمع، يحملون ثقافة هذا المجتمع بكلّ معانيه وقيمه» الثقافة الاجتماعيّة: أسلوب التفكير والتعامل مع الآخرين" وهم منبثقون من بينه، إذ أنّ كلّ فرد يخضع إلى رقابة المجتمع وفق القيم والأخلاق التي تعتبر من ثقافة المجتمع (الانثربولوجيا) فهذه الثقافة تعتبر رقابة اجتماعية على الفرد، وهي العين التي ترقب تصرفاته وحركاته، وبعض الفلاسفة اعتبرها سلطة ملزمة للفرد يخضع لرقابتها الدائمة، وكلّ من يخرج عنها يعتبر شاذّاً ومعرّضاً للنبذ من قبل المجتمع، فالشاذّون عن المجتمع ليس

لديهم القدرة على حكم شعب خلوق مهما كان دكتاتوراً, وعادة لا تسود الأخلاق إلّا في المجتمعات التي تمتلك الوعي والفكر ما يكفي لقبولها بالأخلاق بدل القانون الذي يتعارض مع الأخلاق اجتماعيّاً من حيث الالتزام الطوعي والالتزام الجبري, وربما الأخلاق وحدها لا تأتي إلّا من وعي وفكر متطوّر, إذ أنّ الوعي العلمي وحده لا يكفي. فكثير من العلماء الذين لا يمتلكون الأخلاق قد يدمّرون المجتمع بعلمهم إذا كانوا يفتقدون للأخلاق, لذلك تأتي الأخلاق قبل العلم والمعرفة والوعي, إذْ أنّ العلم بدون أخلاق يعتبر وحشية. كما هي الحرية بدون وعي تعتبر حالة فوضوية, ولا نخطئ إذا قلنا كما هم الأفراد بفرديتهم الدكتاتورية السلطوية, هناك مجموعات من البشر على شاكلتهم تمتاز هذه المجموعات بدكتاتورية وسلطوية, وأكثرها من الشركات خاصة. ففي العصر الحالي الذي تحوّلت فيه الدول إلى دول تسير في ظل الشركات العملاقة, وكلّ ما يدار من حروب هو بأوامر وقرارات من الشركات العملاقة التي تبحث عن مواد أوّلية, وأسواق لتصريف منتجاتها كما هو الحال مع روسيا التي تحارب بعناصر يعود تمويلها إلى شركات عملاقة.

أزمة الدولة الحديثة

الأزمة الخارجية: إنّ معظم الدول التي تنشأ حديثاً تتعرّض لضغوط خارجية من قبل أقطاب العالم, المتمثل بالدول العظمى "روسيا وأميركا" فكلّنا يعلم أنّ العالم منقسم إلى معسكرين؛ غربي وشرقي, الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية, والشرقي بقيادة روسيا؛ وريثة الاتحاد السوفيتي, والدولتان العظيمتان لا تقبلان بظهور دولة ثالثة مطلقاً, حتى من بين الدول التي تعتبر دولاً حليفة لأحد هاتين الدولتين, ولا تتوانى هاتان الدولتان عن تدمير كلّ دولة تفكر بأن تصبح قوّة تجارية عظمى تنافس إحدى هاتين الدولتين, وخير ما نراه هو الصراع الدائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران, وكذلك الصين, وكوريا, وتركيا, وهاتان الدولتان لا ترغبان في ظهور أيّة دولة أو قوى جديدة في العالم, لذلك كلّ دولة أو دويلة ترغب في التكوين, أو الظهور فإنّها تتعرّض لضغوط من أحد القطبين وحلفائه, على الأغلب تظهر الدول الجديدة على إثر الصراعات الدولية, لكنّ هذه الدول الحديثة تبقى معرّضة لصراع الدول العظمى المتمثلة في احتساب المكاسب والخسائر المتوقعة على إثر ظهور الدولة الجديدة, وكلّ طرف من الدولتين العظميين ترجّح كفّة الأرباح والخسائر, وخير مثال على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في التنازل عن جزء من الأراضي التي تقع تحت سيطرة "قسد" حليفتها التي تعتبرها حليفاً استراتيجيّاً بحربها ضد داعش, لصالح تركيا, بعد احتساب الأرباح والخسائر, وكذلك تنازل روسيا عن عفرين لصالح تركيا بعد ترجيح كفّة الأرباح التي ستجنيها من تركيا, والكلّ يعلم أنّ هاتَين الدولتَين لا تخوضان الحرب المباشرة وجهاً لوجه, بل تلجآن إلى الحرب

إنّ معظم الدول وخاصة التي تنشأ حديثاً تتعرّض لضغوط خارجية من قبل الدول المهيمنة على أقطاب العالم, المتمثلة بالدول العظمى «روسيا وأميركا» والدولتان العظيمتان لا تقبلان بظهور دولة ثالثة تنافسها مطلقاً, حتى من بين الدول التي تعتبر دولاً حليفة لأحد هاتين الدولتين

بالوكالة, لذلك كلّ دولة أو كيان يظهر للعالم الجديد معرّض للضغط من قبل أحد هاتين الدولتين أو الاثنين معاً, وغالباً ما تتعرض هذه الدويلات أو الكيانات للحرب بالوكالة من قبل هاتين الدولتين, وربما تتّفق هاتان الدولتان حول ظهور كيان جديد مقابل الحدّ من ازدياد قوى بعض الدول التي تتمادى في قوّتها.

وهنا نرى أن ظهور الدولة الجديدة يقف على توافق مصالح هاتَين الدولتين العظميين, ولابدّ من ذكر مقولة الرئيس الأمريكي في أحد خطاباته: «لسنا بحاجة إلى ظهور قوى جديدة تصبح عائقاً في طريقنا".

إذاً لابد للدولة الجديدة من تجاوز محنة الضغط الخارجي من هاتين الدولتين.

الأزمة الداخلية: إنّ صعوبة التحول من نظام حكم العسكر إلى نظام الحكم المدني أكبر صعوبة تواجه الدولة الجديدة الناشئة عن طريق الثورات سواء منها حركات التحرر أو الانقلابات, أو الصراعات الدولية أنّ معظم الدول الحديثة تنشأ عن طريق تحرّكات عسكريّة تستفيد من الصراعات الدولية أو الداخلية كما في الدول الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي, فهذه الدولة تجد صعوبة التحول من دولة يقودها العسكر إلى دولة تقودها المؤسسات المدنية, وتكمن تلك الصعوبة في العقلية العسكرية للعسكر الذي يرى في نفسه المؤسّس والمحرّر للدولة, ويجد في نفسه المضحّي وصاحب الحق في قيادة الدولة ورعايتها وبالتالي يعاني من صعوبة التنازل عن سلطته العسكرية للمؤسسات المدنية, فتنتهج الدولة الجديدة ما تمّ ذكره سابقاً في تحوّل الدولة الى دولة دكتاتورية شمولية, وقد تحتاج المؤسسات المدنية متمثلة بالشعب إلى ثورة, ضدّ العسكر لانتزاع السلطة واخضاعها للمؤسسات المدنية, وإن كان بعض القوى العسكرية تنازلت طوعاً للمؤسسات المدنية كما تمّ ذكره في التجربة الفيتنامية.

الضغوط الاقتصادية

سرعان ما تجد الدولة الحديثة نفسها أمام صراع اقتصاديّ, وتعاني من صعوبة تأمين متطلبات الشعب, بدءاً من الغذاء, وانتهاء بالأمن المجتمعيّ.

غالباً ما تقوم الدولة الجديدة على أنقاض الحرب والصراع العسكريّ الذي يدمّر البنى التحتية للدولة الأمّ, فتقع في مصيدة تأمين الغذاء للشعب الذي ما يهمّه في نهاية الأمر أن يتمّ تأمين الغذاء له, من حليب الأطفال إلى الخبز, وأكثر ما تعانيه من جراء ذلك الدول الحديثة ذات الاقتصاد غير المتكامل, وخاصة في الجانب الزراعي, الذي يعتبر المصدر الرئيسي للغذاء, فتعاني الدولة الحديثة من صعوبة إرساء قواعد استقرار الأمن بين الشعب. سألت أندريا غاندي في مذكراتها والدَها جواهر نهرو, ماذا يحدث في الحرب؟ أجابها: ينهار الاقتصاد, قالت: وماذا ينهار بعد الاقتصاد؟ أجابها تنهار الأخلاق. فالشعب الجائع لا يمكن أن يشعر بالاستقرار, فأكثر الشعب لا يلتفت إلى الأمور السياسية, ولا يهمّه أمرها, وجلّ اهتمامه ينصبّ على تأمين متطلبات الحياة, وسبل العيش.

وكذلك تجد نفسها بمعزل عن المجتمع الدولي في التعامل التجاري, ويصعب عليها الحصول على ما تحتاجه من دول المجتمع الدولي, ومعاناتها من عدم الاعتراف الدوليّ بوجودها, وإرساء قواعد المعاملات التجارية الدولية, وغالباً ما تحتاج الدول الحديثة إلى دول داعمة لها, تمدّ يد العون لها حتى تستقيم أمورها الاقتصادية وتتجاوز محنتها, والاعتراف بوجودها, حتى وإن كان على نطاق ضيّق من قبل بعض دول الجوار, وربّما يتبادر إلى ذهننا سؤال مفاده حول المنظمات الإغاثية الدولية؟ وللعلم أن معظم المنظمات الإغاثية الدولية هي منظمات موجّهة, يتم

”ربما يعدّ النظام البرلماني الأنسب والأقرب للدول الحديثة كونه يعطي حقّ الرقابة العامة للبرلمان على جميع الإدارات في الدولة، ويجب أن يشتمل البرلمان على العناصر التي تتمتع بالأخلاق والتكنوقراط بعيداً عن التعصّبات القبلية والقومية والدينية، وإن كان عدد هؤلاء قليلاً بين مجتمع يفتقد إلى الثقافة الاجتماعية الصحيحة التي ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة“

توجيهها من دول معينة ومحدّدة, ولا تستطيع هذه المنظمات التحرك إلّا بمباركة إحدى الدول العظمى.

وغالباً ما تواجه هذه الظروف بتشكيل خلية لإدارة الأزمة التي تمرّ بها الدولة, ومهمّة هذه الخلية أن تكون إلى جانب الشعب, وتكون واضحة وشفّافة تجاه الشعب, وتقوم بتوعية الشعب, وإرشاده إلى الطرق السليمة في مواجهة الأزمة وتجاوزها.

السلطة في الدولة الحديثة: إمّا أن تنهج النهج الشمولي الديكتاتوري, مروراً بالمراحل التي تحدّثنا عنها سابقاً, أو تنهج نهج الدولة القانونية المدنية التي تدار من قبل المؤسسات المدنية.

ما تؤول إليه السلطة الشمولية في نهاية المطاف

- افتعال الأزمات الخارجية, في مواجهة الأزمات الداخلية التي ما تلبث أن تلِجها السلطة الشمولية.
- الحروب الخارجية والتجويع: إنّ أكثر الحروب التي تخوضها الدول غايتها إشغال الشعب ولفت انتباهه الى الحرب بدل السعي وراء المطالب الداخلية, وخير مثال على ذلك ما يقوم به الحكّام العرب ومطالبتهم الدائمة في تحرير فلسطين, ومنها وصية أحد الحكام العرب لصديقه: «إذا أردت أن تحكم ويستقرّ حكمك, فليكن أوّل مطالبك: تحرير فلسطين» والحرب التي خاضها صدام حسين, والتي حصدت آلاف الأرواح مع إيران كان الهدف منها حماية العروبة, وتحرير أراضيها تحوّلت إلى حرب ضد العرب ذاتهم عندما احتلّ الكويت. إنّ معظم الحروب غايتها دعم استمرار السلطة واستقرارها وترسيخ دعائم الدكتاتورية, وتأتي بعدها سياسة التجويع: فالشخص الذي ينام حالماً برغيف الخبز والمواصلات لا يستطيع أن يفكر بأحوال الوطن, وأسباب جوعه ومأساته, وخير مثال على ذلك ما تقوم به السلطات التركية.
- اتّباع سياسة القمع في مواجهة الحراك الذي تتنبّأ به السلطة, ولابدّ من إيجاد الأسباب التي تشرعن القمع, وأكثرها أسباب مفتعلة من قبل الأجهزة الأمنية المرتبطة بالسلطة مباشرة, وأكثر هذه الفروع والمراكز الأمنية هي مراكز سرّيّة يترأسها رجل تمّ اختياره من بين الأوفياء للسلطة, وأقرب مثال هو الانقلاب المزعوم في تركيا, والذي تمّ بموجبه القضاء على جميع الشخصيات التي كانت أسماؤها لدى الفروع الأمنية مسبّقاً, وكانت التهمة موجودة مسبقاً, وتم اختيار العدو مسبقا: فتح الله كولان.

هذا بالنسبة للأمن الداخلي من أجل الحفاظ على السلطة, لكنّ الحفاظ على السلطة يتطلّب ضماناً أمنيّاً من الدول العظمى. فكلّ سلطة لا تستند إلى شرعية لابدّ من داعم خارجي لها يحميها ويوطّد دعائمها.

الشمولية الاقتصادية

يلعب الاقتصاد دوراً كبيراً في إرساء السلطة, والدول التي تمسك بزمام الاقتصاد تحاول دائماً أن تستخدمه في سبيل إرساء قواعد السلطة الفردية, ما يدعى برأسمالية الدولة.

وأكثر الدول التي تتمسّك بركائز الاقتصاد على الأغلب تنتهج النظام الاشتراكي, والذي ثبت بشكل قاطع فشله الذريع من خلال التجربة, من قبل معظم الدول ذات النظام الاشتراكي من حيث الاقتصاد (القطاع العام).

رأسمالية الدولة كان السبب الرئيسي في انهيار هذه الأنظمة, والأسباب الرئيسية تعود إلى:

1- فقدان القطاع الإنتاجي العام إلى روح المنافسة, السبب الرئيسي في تطوّر الإنتاج من حيث النوع والكم, السيارة السوفياتية تفتقد للجمالية من حيث التصميم, لذلك لا تجد لها مكانا في المنافسة بين الأسواق العالمية.

2- التبذير الزائد والإهمال من قبل العاملين, وعدم الاقتصاد في تكلفة الإنتاج من قبل القائمين عليه, كونه في النهاية تعود الأرباح أو الخسائر على الدولة, ويكفي أن نعلم أن الشركة السورية لمياه عين الفيجة أظهرت خسائر فادحة.

3- البيروقراطية: اتّباع النظام المعقّد في إجراءات تطوير الإنتاج, واستبدال وسائل الإنتاج بوسائل إنتاج حديثة أكثر تطوّراً, واللامبالاة من قبل الإدارة خير مثال على أنّ بعض المعامل يتوقف عملها بسبب الروتين المتّبع من أجل استبدال قطعة تالفة.

4- جهل أكثر الإدارات في إدارة المشاريع, ويعود ذلك إلى تعيين أكثر الإداريين من قبل السلطة الشمولية, بعيدة عن الإداريين التكنوقراط: أصحاب الخبرات في الإدارة والكفاءات العلمية, بعض الإداريين القائمين على ادارة معمل الفوسفات هم من حملة شهادة الهندسة في الطيران, وتمّ تعينهم بناءً على مكانتهم الحزبية, وخير مثال على ذلك ما قام به وزير النفط والثروة المعدنية في سوريا حين رفع سعر لتر المازوت من ٧ الى ٢١ ليرة ليحقّق أرباحاً فائضة للميزانية, متناسياً الخسائر التي ستتراكم من جرّاء توقف مشاريع زراعية, وظهر الغباء في عدم احتساب ارتفاع أجور النقل وأسعار الخبز, وفي اليوم التالي تم تدارك الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة, وكذلك إصدار الرئيس السوري قراراً باستبدال المركبات الأقل من ٣ طن محركاتها من الديزل الى البنزين قبل أن تقوم الحكومة بتأمين تلك المحركات, وكلّ ما تشير إليه تلك القرارات الرعناء والتخبط الإداري إلى الجهل في الإدارة وقلة الخبرة الإدارية.

5- اللجوء إلى فرض القوانين العرفية: تلجأ السلطة الشمولية إلى فرض الأحكام العرفية التي تخوّلها الاعتقال التعسفي في مواجهة الشعب الذي ما يلبث أن يتململ من الأوضاع العامة التي آلت إليها السلطة الشمولية, فيتم قمع وزجّ كل من يفكر, مجرّد تفكير بالإطاحة بالسلطة, ومناهضة الفساد والأحكام التعسّفية الصادرة بحق الأفراد المعارضين لها.

ما يجب أن يتضمّنه دستور الدول الحديثة

- النظام البرلماني: ربّما يعدّ النظام البرلماني الأنسب والأقرب للدول الحديثة كونه يعطي

حقّ الرقابة العامة للبرلمان على جميع الإدارات في الدولة, ويجب أن يشتمل البرلمان على العناصر التي تتمتع بالأخلاق والتكنوقراط بعيداً عن الالتزامات الحزبية المؤدلجة، والتعصّبات القبلية والقومية والدينية، وإن كان عدد هؤلاء قليلاً بين مجتمع يفتقد إلى الثقافة الاجتماعية الصحيحة التي ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

- تقسيم المدّة الزمنية لدورة البرلمان إلى دورتين؛ كلّ دورة مدّتها سنتان تشمل إعادة انتخاب نصف الأعضاء فقط، وهذا ما يجعل البرلمان يحتفظ بأعضاء ذي خبرة إدارية لا يعانون من صعوبة تفهّم المهام الموكلة إليهم، ويتيح المجال لنصف الأعضاء الجدد بالتدرّب والتمرّس على أيادي الأعضاء القدماء ذوي الخبرة في ممارسة المهام الموكلة إليهم, وهكذا لن يفتقر البرلمان على أعضاء يفتقدون الخبرة والممارسة العملية، وتصبح لدينا دورة انتخابية كلّ سنتين لنصف الأعضاء, ومن الإيجابي عدم السماح لأعضاء البرلمان تولّي عضوية البرلمان إلّا لدورة واحدة، ويطبق ذلك على رئيس الدولة إذ لا يسمح له بتولي منصب رئاسة الدولة إلا لدورة واحدة.

- عدد الدورات: ربما من الإيجابي ترك عدد الدورات التي يحقّ لأعضاء السلطة التنفيذية تولّي المناصب فيها مفتوحة, طالما هناك رقابة صارمة عليها من قبل البرلمان للاستفادة من الخبرات التي يجنونها من خلال عملهم كرؤساء لإداراتهم, وتحديد مدّة زمنية يقوم البرلمان فيها بتكليف عضو بتشكيل السلطة التنفيذية، وعادة ما تكون أربع أو خمس سنوات.

- استبعاد الأحزاب السياسية من الترشّح بأسمائها ككتل, خاصة الأحزاب التي تنتهج أيديولوجية معينة, تحاول هذه الأحزاب أن تؤدلج المجتمع بأيديولوجيتها، ممّا يجعلها تبتعد عن مراعاة المصلحة العامة للمجتمع، فتطغى المحسوبية على المجتمع.

- فرض قوانين صارمة على جميع السلطات في الدولة بدءاً من البرلمان والسلطة التنفيذية، وانتهاءً بمجلس القضاء الأعلى, وإتاحة مجال محاكمتهم أمام محاكم شبه شعبية علنيّة.

- اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى من بين القضاة الذين يشهد لهم المجتمع بالنزاهة والأخلاق العالية، وأن يحوز مجلس القضاء الأعلى على ثقة البرلمان، أقلّها ٨٠٪ من أصوات أعضاء المجلس، ولا يتمّ عزل أيّ عضو من مجلس القضاء إلّا بناءً على قرار صادر عن لجنة نزيهة يتمّ اختيارها من بين أعضاء اللجنة القانونية في البرلمان.

- احترام حق الشعب في تملّكه وصيانة ممتلكاته الخاصة، ومنع الاعتداء عليها, وتملكها إلّا بموجب قرار قضائي، وتعويض

إنّ موضوع التحول من نظام حكم العسكر إلى نظام الحكم المدني هو أكبر صعوبة تواجه الدول الناشئة عن طريق الانقلابات العسكرية او الثورات سواء منها حركات التحرر أو الانقلابات, أو الصراعات الدولية وإنّ معظم هذه الدول الناشئة عن طريق تحرّكات عسكريّة مستفيدة من الصراعات الدولية أو الداخلية

عادل يحدّده أصحاب الخبرة, لضرورة أو حاجة ماسّة لخدمة المصلحة العامة.

- تشجيع الاستثمار: عن طريق التقليل من الإجراءات القانونية المفروضة على المستثمرين في سبيل الحصول على تراخيص المشاريع التنموية والحماية القانونية للمستثمرين.

- عزل الجيش أو القوى العسكرية عن أجهزة الدولة, وحصر مهامها في الدفاع عن الحدود الخارجية للدولة فقط, ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.

- استبعاد القادة العسكرين من إدارة المؤسسات المدنية, وحصر مهامهم في القوى العسكرية في الجيش.

- التشجيع على الاختراع, والبحث العلمي وفتح مراكز خاصة لذلك وتقديم الإمكانات والخدمات للمخترعين والباحثين, ومساندتهم في اختراعاتهم وأبحاثهم.

- إسناد تأمين الأمن المجتمعي إلى مؤسّسات مدنية مهمّتها تأمين الأمن المجتمعي, ومكافحة الجريمة, وملاحقة المجرمين, وإبدال الإصلاح بدل العقوبة, مع العلم أنّ تحقيق الأمن المجتمعي يبدأ من الطرقات, وينتهي بمكافحة الأمراض والتربية الصحيحة والحفاظ على النظافة العامة, فالمدينة التي تتعرم الزبالة في شوارعها تعرض ساكنيها للأمراض والأوبئة, وانعدام الإنارة العامة في الشوارع تشجّع على ارتكاب الجريمة.

- إتاحة المجال لحرية الرأي والتعبير دون خوف من التعرض للاعتقال التعسفي, بداية من الصحافة والإعلام الناقد, والحيادية التامة, وجعلها مؤسسة رقابة على كافة دوائر الدولة, والابتعاد عن التخوّف من رقابة الصحافة وانتقاداتها للإدارات والمؤسسات.

- احترام القوانين الصادرة والسهر على حسن تطبيقها خاصة القرارات القضائية وتوابعها.

- رفع سوية التعليم وذلك من خلال منح المعلمين والمدرسين مكانة خاصة في المجتمع, واختيارهم من بين المعلمين الأكفّاء, ومنحهم أعلى المرتبات, وتأمين جميع متطلّباتهم الحياتية التي تفتح لهم مجال التفرغ للتعليم والبحث العلمي وفق معايير الدول المتقدمة.

- القطّاع الزراعي: لابد من التذكير بأهمية القطاع الزراعي: المصدر الرئيسي للغذاء, وتقديم الدعم اللازم من أجل زيادة الإنتاج, وخير مثال على ذلك التجربة الصينية.

- احترام القوانين الصادرة, والإشراف على حسن تطبيقها من قبل الجهات العامة, وفرض عقوبات صارمة على كلّ من لا يلتزم بتنفيذها, وتطبيقها.

الهدف الأوّل والأخير من إدارات الدولة والسلطات خدمة المجتمع, والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة, من خلال استثمار الطبيعة لتحقيق حاجات المجتمع والرفاهية, وربّما هذا الهدف يصعب تحقيقه في زمن لا يمكن للضعيف أن يعيش في كنفه, فلابدّ من تأمين وسائل الدفاع الذاتية التي تمكّن المجتمع من الدفاع عن ذاته, وهذا يتطلب تأمين الأسلحة, وخاصّة في دولة تعيش في رقعة الشرق الأوسط.

في الثورة والسلطة والهوية والحزب

مظلوم عبدي

تحرير واعداد صلاح مسلم

تمهيد عن الثورة والثورة في الشرق الأوسط

إنّنا نعرّف الثورة في إطار المدنية الديمقراطية، وتكمن وظيفة الثورة في إزالة العوائق من أمام المدنية الديمقراطية، ويوجد ضمن المجتمع الإنساني مجتمع أخلاقي سياسي، وهو عبارة عن تراكم خبرات الإنسان منذ القدم وحتى يومنا هذا بشكل طبيعي، وهذا ما قوبل بالتحطيم والإعاقة من قبل الأنظمة السلطوية، وعندما تتمّ إزالة تلك السلطة يقوم المجتمع بتنظيم نفسه بنفسه دون أن تكون له حاجة الى الدولة وسلطتها، ويتطوّر بشكل طبيعي، وتكمن وظيفتنا في إزالة تلك العوائق، وإزالة السلطة، وهذه هي وظيفة الثورة.

الثورة في فكرنا لا تعني أن نهدم سلطة أو دولة لنبني بدلاً منها سلطة أخرى، أو دولة أخرى، على العكس من

ذلك؛ فالثورة هي بناء نظام اجتماعي طبيعي.

إنّ ظهور الثورات عبر تاريخ الشرق الأوسط شيء طبيعيّ، ومع ذلك تؤدي أسبابها التاريخية، وتراكماتها منذ القدم التي تظهر حقيقة الشرق الأوسط. إنّ الشرق الأوسط حضارة مستقلة، ونستطيع القول: إنّ الشرق الأوسط هو الحضارة الأساس في تاريخ الإنسانية، وتعرّضت هذه الحضارة للتحطيم قبل ألف عام، وخاصّة في المئتي عام المنصرمة مع ظهور الرأسمالية. لذلك لم تستطع شعوب الشرق الأوسط إثبات نفسها، وثورة الشرق الأوسط هي ثورة استرداد تاريخها، وإثبات ثقافتها وهويتها، لأنّ النظام الموجود في الشرق الأوسط ليس من ثقافة هذه الأرض، بل تمّ فرضها من الخارج من قبل الأنظمة الرأسمالية، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وشعب الشرق الأوسط لا يقبل بهذا الواقع، لذلك إنّه يثور ضد ذلك، وهذه حقيقة هذه الثورات. ومن جانب آخر فقد تمّ بناء الدولة القومية بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت ٦٠ عاماً، لكن لم تنجح هذه الفلسفة، والشعب يثور ضد هذه الذهنية، ويستمر هذا المشروع القوميّ؛ أي الدولة القومية بصعوبة، ولا تستطيع قيادة المجتمع، وقد فقدت معناها في الواقع، وتدافع عن نفسها كآلة معطلة، وأضحى المجتمع لا يقبل بذلك، وهذا هو السبب الرئيسي لقيام هذه الثورات. فالثورة التي انطلقت من تونس في شخصية بوعزيزي كانت لديها ظروفها الموضوعية مسبّقاً.

تقوم الثورات على أنّها نتاج التاريخ، واللاعب الأساسي فيه هو الشعب. فالشعب هو الذي ينزل إلى الشوارع، ويخاطر بنفسه في سبيل نيل حريته، وهو الذي يدخل السجون، وبالأخص هؤلاء الشباب الذين يقودون هذه الثورات. وفي كثيرٍ من البلدان تقوم المرأة أيضاً بدور فعّال، والذي خلق هذا الجو الثوريّ؛ هو الشعب، والأحزاب السياسية الموجودة منذ سنين لديها تنظيم، وكدح، ويريدون أنّ يستفيدوا من هذه الظروف. فهناك أحزاب علمانية و دينيّة، أي أنهم لا يستطيعون استيعاب الشعب من جميع النواحي. ففي الأصل تعدّ المعارضة هي القوة التي تنزل إلى الشارع، وهذه القوة هي الشبيبة، والمرأة اللتان تمثّلان جوهر المجتمع، وهما أصحاب الثورة الحقيقيين، وبقدر ما تلبّي الأحزاب السياسية مطالب الشباب والثورة فإنّها تأخذ مكانها، وشرعيتها بين الشعب الذين هم أصحاب الثورة.

الأحزاب والثورة

هناك أحزاب وشخصيات تتحرّك، وتتقرّب من الثورة فقط من أجل مصالحها السلطوية، كحركة (الأخوان المسلمون) التي انتهزت الفرصة، وركبت الأمواج. ففي جميع البلدان ينبذ الشعب نظام الحاكم، وهنا تلتقي القواسم المشتركة بين هؤلاء الانتهازيين والشعب المستعبد، وبما أنّ الأحزاب لديها تنظيم في الخارج والداخل، فإنّها تستفيد من الثورة لكي تركب الأمواج، وتصل إلى السلطة، ففي مصر كان كذلك، وتونس وليبيا...

الانتهازية والثورة

إنّ الذين تسلّقوا ظهور الثورات، ونجحوا فيها هم مجرد أهداف شخصية سعت لنيل كرسي السلطة، وقد أقنعوا الشعب بأنّهم ينجزون ثورات تاريخية، فالبعض منهم أتى من خلال الانقلابات العسكرية، والبعض قامت معه فئة من الشعب، والبعض الآخر أتى من الفكر القومي الموجود بين شعوب الشرق الأوسط، وقد وعدوا بأنّهم سيحلون المشاكل القومية في الشرق الأوسط، والشعب أيضا ربط آماله بهم. فعلى سبيل المثال كانت الثورة الكبرى ثورة جمال عبدالناصر التي حدثت في ١٩٥٢، وتم التبرير لتلك الثورة، في الأصل كانت الثورة ضمن الجيش، وحدث الانقلاب ضمن الجيش، وبما أنّها كانت ضد القوى الخارجية، فالشعب

المصري، بل العربي بأجمعه كان معه، وقد كان بدوره ينادي بالوحدة العربية والقومية، لذلك أخذ مكانه بين الشعب العربي. لكنّه لم يحقق شيئاً من مصالح المجتمع، لم يكن هناك تغيير جوهري بحيث يدير المجتمع نفسه بنفسه، ولم يستطع الشعب أن يتطوّر من خلال طاقته الداخلية. لقد أسس سلطة على إرادة الشعب، وأسّس دولة قومية، ولم يحدث أيّ تغيير جوهري، لذلك لم يستطع حلّ مشاكل المجتمع، ولم يحقق الشعارات التي قام على أساسها، وهي الحرية و الديمقراطية. ولم يطوّر أيّ شيء، ولم ينقطع عن القوى العالمية، بل كان يتحرك ضمن شبكة المصالح الخارجية. وفي الداخل لم يقم بحل الطبقية في المجتمع، وإنّما أراد أن يدير المجتمع من خلال فئة معينة، ثمّ يديره من طبقة واحدة، ومع مرور الزمن أصبحت الطبقة مجرد عائلة، وأصبحت النتيجة حكم أقلية صغيرة أمام المجتمع كله، وأصبح يبتعد رويداً رويداً عن حقيقته، في الأصل لم يبتعد عن حقيقته، وإنما ظهرت حقيقته أمام الجميع، فعندما تمكن من تنظيم نفسه، وشكّلَ أساساً له، انكشفت حقيقته، واستمرّت هذه الذهنية إلى يومنا هذا. هذا المسار الذي دخلت فيه جميع أنظمة الشرق الأوسط، ابتداءً من الثورة المصرية، ثم ما فعله البعث في سوريا وفي العراق، وما فعله القذافي، إنهم يمثلون حقيقة واحدة؛ وهي البرجوازية و الفكر القومي، وبهذا الشكل فقد كسبوا الشعب لفترة ما من الناحية القومية، لكن هذا لم يكن في جوهره ثورة حقيقية، و شيئاً جديداً، ولم يكن يمثّلون المجتمع، وإنّما كانوا يدّعون بذلك؛ لأنهم كانت عبارة عن سلطة تحكم المجتمع من خلال طبقة معينة ابتعدت عن المجتمع، واليوم يتكرّر نفس السيناريو، إذا حاول حزب واحد من التحكم بالمجتمع، وجعل السلطة هدفاً له، ومثال على ذلك هناك ثورة إيران، تلك ثورة لم تكن ثورة الخميني فقط، وإنما كانت ثورة الشعب من أجل الحرية والديمقراطية، وفي النتيجة تغيّرت السلطة فقط، وأصبح الحكم من سلطة الشاه إلى سلطة الملالي، ولم يتغير في الجوهر شيء، فقبل الثورة كانت الأيديولوجية الفارسية هي السائدة، وبعد الثورة أصبحت الأيديولوجية الشيعية هي السائدة، وأرادوا أن يطوّروا القومية الشيعية. إنّ النظام الإيراني أصبح أكثر استبداداً من ذي قبل، وفقدت جانبها المعنوي، وأصبح يسيّر المجتمع بالقوة والظلم، وظهرت حقيقة الخميني للجميع؛ أي أنه لم يتغير بعد الثورة، وإنّما هذه هي حقيقته.

إنّهم في البداية يتقربون من المجتمع، وبعد أن ينظموا أنفسهم ويمتلكوا القوة، يشكلون عصاباتهم وطبقتهم، ثمّ يعادون المجتمع، ويخضعونه تحت سيطرته.

الدولة والسلطة والثورة

لدينا تجارب كثيرة في التاريخ عن الدولة والسلطة والثورة، وقد استلهمنا التجارب من تاريخ الشعوب الأخرى أيضاً، فعلى سبيل المثال؛ كثيرا ما يطير الكدح سدىً، إذْ تقوم الثورات ضد الطاغية، ويتمّ تقديم الآلاف من الشهداء، لكن تكون النتيجة كما كانت من قبل، مثلا هذه الأنظمة التي يريدها الشعب أن تسقط قد أتت إلى السلطة عن طريق الثورات، ومنهم من قدّم الشهداء، وكان الشعب معهم أثناء ذلك، لكن في النتيجة أصبحت سلطة، ولم تخدم الشعب أو المجتمع، والآن يريدها الشعب أن تسقط!. مثلاً الثورة الاشتراكية انضم إليها الشعب بالملايين، و قدموا شهداء بالملايين من أجل أهداف كبرى، لكن في النتيجة قاموا بتكرار نفس الممارسات التي ثاروا ضدها، لذلك وصلنا إلى قناعة بأن بناء سلطة بديلاً عن سلطة أو دولة عوضاً عن دولة، فلن تكون لها فائدة، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد بديل، بل يوجد له بديل، وهو بناء مجتمع ديمقراطي إيكولوجي، وهكذا يصل المجتمع إلى حريته، وهذا ما نعتمد عليه في ثورتنا. وقد اكتسبنا تجارب في ذلك، فقد قمنا في البداية باستهداف السلطة من أجل كوردستان حرة،

وقدّمنا شهداء بعشرات الآلاف، لكن لا فائدة من ذلك، فقد رأينا أنّه لن نصل إلى هدفنا. إذا كان الشيء الذي نريده هو بناء المجتمع وإزالة العوائق من أمامه. و من جانب آخر إذا كان هدفنا هو إزالة العوائق فيجب أن نبني دفاعنا الذاتي لكي نحمي أنفسنا، عندئذ تكون الحرب، ويكون للنضال معنى. وبمعنى آخر: إنّ فرق نضالنا هو أننا نبني البديل، ونسقط النظام معاً. هذه هي نظريتنا وعلى أساسه نناضل.

الدولة القومية والثورة

دائماً كانت هناك قوّتان في تاريخ الإنسانية وحضارتها، قوّة تمثّل إرادة المجتمع الديمقراطي الأخلاقي، وقوّة النظام العالمي الدولتي المبني على السلطة والطبقية. والقوّة السلطوية تمثّل قسماً صغيراً من المجتمع، ولا يمثّل المجتمع برمّته. فمع تأسيس الدولة السومرية وحتى الآن تستمرّ تلك السلطوية، فمهما أرادت تلك السلطة أن تغيّر من شكلها ففي النتيجة لا يتغير شيء في المجتمع. إن كانت في الدولة الإقطاعية أو الدولة الاشتراكية أو الدولة الرأسمالية، فلن يتغيّر شيء. فالدولة القومية التي تأسست مع الحداثة الرأسمالية، وتسرّبت إلى دول الشرق الأوسط بشكلها الأكثر قساوة، واستبداداً، ولا تحمل شيئاً في جوهرها. حيث تدعي الدولة القومية أنّها تمثّل المجتمع برمّته؛ مثل حزب البعث ونظام القذافي، لأنّ الدولة القومية لديها مسألة شمولية، لكن في النتيجة؛ الدولة القومية تمثّل قسماً من المجتمع. ومع مرور الزمن تصبح هذه الشريحة صغيرة أكثر فأكثر، حتّى تنحصرَ في العائلة الواحدة، ومعظم أنظمة الشرق الأوسط بهذا الشكل؛ أي حكم العائلة الواحدة. ففي الأصل لا يختلف حكم العائلة الواحدة عن الدولة القومية، لأنّها أحد إفرازاتها، وهناك المئات من الأمثلة في العالم.

إنّ هذه الثورات التي تقوم ستضعف من ذهنية الدولة القومية، لكن إن لم تغيّر في جوهرها

> **تكمن وظيفة الثورة حسب مفهوم المدنية الديمقراطية في إزالة العوائق من أمام تيار المدنية الديمقراطية، وتقوية ومساندة الجانب الأخلاقي والقيمي في المجتمع نحو إرساء دعائم مجتمع أخلاقي سياسي والذي هو عبارة عن تراكم خبرات الإنسان منذ القدم وحتى يومنا هذا بشكل طبيعي، وهو ما تم اعاقته من قبل الأنظمة السلطوية على مر التاريخ**

من شيء فستكون السلطة بيد حزب واحد يمثّل فئة معينة من المجتمع، وستستمر السلطوية والطبقية، مهما كانت بنية الحزب، فلتكن سواء أكانت اشتراكية أو اجتماعية أو غيرها فلن يتغيّر شيء. إنه لشيء جميل ومفيد في أن يظهر الأكراد كقومية وشعب مستقل، ومن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنواحي الأخرى، لكن هذا لا يمثل جميع متطلبات الأكراد، لأنّ هناك حزبين يحكمان، والآن هناك خلافات عائلية من أجل الحكم، فهذا لا يمثل المجتمع الذي يعيش هناك برمّته، ونفس سيناريو الدولة القومية الذي ذكرناه آنفاً يمر إقليم كردستان بأطواره، ففي البداية حصلت ثورة باسم جميع الشعب الكردي، ثمّ حكم حزبان هناك، والآن الوضع محصور في العائلة الواحدة!!. فالثورة هناك بحاجة إلى إعادة إصلاح.

إنّ الأنظمة الموجودة الحالية من تونس إلى سوريا كلها بُنيت على طراز الدول الأوربية، وهي طراز الدولة القوميّة، ونتاج الحداثة الرأسمالية،

وهذه الأنظمة التي تقود هذه الدول هي إحدى نتاجات هذه الذهنية. هذه الأنظمة التي بنتها الأنظمة العالمية وصلت إلى حد لا تستطيع خدمة العولمة، والقوى العالمية كما حدث في العراق. لذلك كان على القوى العالمية أيضاً أن تنتهز هذه الظروف لتغيّر من الأنظمة، وتحدّدها لخدمة مصالحها حسب المرحلة الجديدة، وقد بدأت القوى العالمية بذلك المشروع من العراق، لكنّها توقفت بعد ذلك، ولم يتمّ استمرارها، أي أن القوى العالمية كانت تريد أن تحدث تغييراً في هذه الأنظمة قبل هذه الثورات، ومع انطلاق شرارة الثورات أتيحت لها الفرصة أكثر، ومن جانب آخر إنّ شعوب الشرق الأوسط قد ملّت من هذه الأنظمة، وهنا أيضاً حصل قاسم مشترك بين تلك القوى والشعوب المضطهدة، لذلك حصل تقارب فيما بينهما، ونرى أنّ هذا شيء طبيعي، وربّما تريد القوى الغربية أن تنتقم من الأنظمة التي حاربت ضدها مثل ليبيا وسوريا، والقوى العالمية الغربية لا تريد أن تخرج منطقة الشرق الأوسط من سيطرتها، لذلك تريد فقط تغيير السلطة حسب مصالحها، ولا تأخذ إرادة الشعوب أساساً لهذه الثورات، فهذه القوى لا تريد أن تنقطع شعوب الشرق الوسط عن سياسات الأنظمة العالمية، وتعيش ضمن حقيقتها الاجتماعية، لذلك تسعى جاهداً أن تقوم ببعض الإصلاحات فقط في السلطة دون المجتمع، وتعيد بناء مصالحها، والأمثلة في تونس ومصر خير دليل على ذلك.

إنّ هذه الثورات ستحدث تغييراً في وضعها، لكن ليس بالشكل والآمال التي يريدونها، لكن تكون أيضاً أداة بيد القوى الغربية أيضاً؛ أي أنّه سيكون هناك إجماع بين هاتين الفكرتين، لكنّ الشعوب ستخطو خطوة إيجابية نحو الحرية والديمقراطية أكثر بكثير من ذي قبل.

الثورة ومفهوم إسقاط النظام

إنّ الثورة التي تأخذ إرادة الشعوب أساسا لها؛ يجب عليها إحداث تغيير في بنية النظام،

> **على مر السيرورة التاريخية كانت هناك قوّتان تتصارعان دائماً ، قوّة تمثّل إرادة المجتمع الديمقراطي الأخلاقي، وقوّة تمثل النظام العالمي الدولتي المبني على السلطة والطبقية. والقوّة السلطوية تمثّل قسماً صغيراً من المجتمع، ولا يمثّل المجتمع برمّته. فمنذ الدولة السومرية وحتى الآن تستمرّ طابع الدولة السلطوي، وتسحق الطبقات والتيارات المجتمعية الديمقراطية**

وفي النتيجة هناك شخص يمثّل النظام، وهذا النظام مدعوم من قبل فئة أو طبقة معينة، فلا يتغيّر النظام بتغيير ذلك الشخص، وإنّما يجب تغيير ذهنية تلك الشريحة بأكملها، ومثلما قلنا: - إنّ تغيير النظام ليس كافياً، والتغيير ليس تغيير شخص، وتغيير أركان الدولة، لذلك فإنّ اختلافنا عن تلك الثورات التي تقوم هو أنّنا نريد تغيير النظام السلطوي برمّته، ويقوم بدلاً عنه نظام مجتمعيّ آخر، وبمعنى آخر وجوهري يجب أن يكون هناك نظام المجتمع الديمقراطي بدلاً عن النظام الدولتي السلطوي...

يجب ألّا يكون التغيير في رؤوس السلطة وإداراتها ومؤسساتها، وإنّما تغيير الذهنية السلطوية، مثلاً إنّ هناك سلطة تشريعية، أو ما يقال له: مجلس الشعب، لكن في النتيجة يمثّل حزباً أو حزبين، وفي نفس الوقت إنّ الحزب الأكثر شعبية هو الذي يسيطر على المجتمع، وبالتالي يسيطر على الدولة، والحزب الواحد لا يمثل مصالح المجتمع كله، فمن ناحية أخرى

هناك السلطة العسكرية التي تحمي الدولة، والحكومة المتسلطة لا تحمي المجتمع، فهي موجودة لحماية السلطة، لذلك على المجتمع أن يبني مؤسساته بعيداً عن الدولة، وربّما تتواجد الدولة، لكن تكمن وظيفتها في تنسيق عمل المجتمع، وتنظيمه دون حكمه، ولا تكون سلطة فوق رأسها، والمؤسسات التي تُبنى؛ ليكون بناؤها من القاعدة، ولا يأتي الأمر من فوق، فجميع المؤسسات يجب عليها أن تُبنى بذلك الشكل، وتكون قيادات تلك المؤسسات هي المنسّقية المركزية للمجتمع، وتتغير ذهنية المجتمع في الأساس والجوهر.

الثورة والمعارضة السوريّة

لم تكن المعارضة السورية واضحة المعالم في بداية الثورة، حيث لم تكن معروفة ومعلنة عن مواقفها بعد، لذلك لم نتمكن حينها من تجاوز التحليلات العامة، ولم نتمكن من إبداء المواقف الصريحة تجاهها. كما أننا كنا قد وضعنا شرطين اثنين أمام أطياف المعارضة كافة. الشرط الأول: كان ضرورة التحوّل الحقيقي للديمقراطية، وضمان الحريات في سوريا، مع تأكيد تغيير النظام بشكلٍ جذري، وعدم الاكتفاء بتغيير السلطة فحسب، والشرط الثاني: كان حول الحقوق الكردية. فالحقوق الكردية تُعتبر خطّاً أحمر بالنسبة إلينا، ومع تقدم الأيام، وامتداد الثورة من حيث الزمان فإن حقيقة أطياف المعارضة قد ظهرت للعيان بكلّ جلاء، وباتت حقيقتها واضحة لدينا.

نستطيع أن نتحدث عن المعارضة السورية بكلّ اطمئنان. فالمعارضة السورية تنقسم إلى قسمين رئيسيين: الأول هو المعارضة الخارجية، أو التي تعتمد على الخارج، وتنتظر منهم التدخل، وتؤمن بأنّ التغيير في سوريا لن يكون إلّا من خلال التدخّل الخارجي، وهي تؤمن بالعنف، والحلّ العسكري، وهي تعتمد بشكل رئيسي على تركيا، كما أنّها تهدف إلى السلطة بالدرجة الأولى، وتستخدم النزعات الطائفية في هذا السبيل، إنّ هذا الطيف من المعارضة الخارجية منظّم ضمن ما يسمى بالمجلس الوطني في تركيا. أمّا القسم الآخر من المعارضة فهي المعارضة الداخلية التي تستمد قوتها من الشعب، وتؤمن بالسبل الديمقراطية لإجراء التحوّل المطلوب في سوريا. كما أنّها وقفت ضد ثلاث نزعات، وهي التدخُّل الخارجي، والعنف والطائفية. نحن ننظر إليها على أنّها تمثّل المعارضة الحقيقية.

نحنُ لسنا ضد أيّ طيف من أطياف المعارضة في الجوهر، ولن نقف ضد أيّ طيف أو قسم من المعارضة يهدف إلى إجراء التغيير المطلوب في البلاد، ولم نقل بعد قولنا الفصل بحقّ أيّ طيف من أطياف المعارضة مهما كانت، كما أن أبواب التحاور مشرعة أمام أي كان دون استثناء من أطياف المعارضة وتوجهاتها، كما أن أبوابنا مفتوحة أمام المعارضة الداخلية، وكذلك المعارضة الخارجية. لكن لدينا شروطنا، ومبادؤنا لعقد العلاقة مع أي منها، الشرط الأساسي هو القضية الكردية، والشرط الثاني هو بناء نظام ديمقراطي بالسبل السلمية، وبالاعتماد على القوى الشعبية دون الاعتماد على الخارج. لكن في الوقت الراهن نرى أنّ المعارضة الموجودة في أنقرة لا تقبل الاعتراف بالحقوق القومية الكردية، ليس فقط في سوريا وشمالها، وإنما في تركيا أيضاً، انطلاقاً من مصالحها، وبهدف كسب الرضى التركي، كما أنّها تتّهمنا بـ(الإرهابيين) وتندّد بكلّ عمل دفاعي نقوم به تجاه الجيش التركي، وتسميها بـ(العمليات الإرهابية). فهذه المعارضة تتحدّث عن الحرية من جهة، وفي الوقت نفسه تتهجم على النضال الكردي لأجل الحرية، وتستكثر على الشعب الكردي التمتّع بحريته، فمن جهة تزعم بأنّها ضد القمع والاضطهاد والظلم، لكنّها في الوقت ذاته تمدح القمع التركي تجاه شعبنا، وتقف مساندة له، لذلك فمن غير الممكن أن نقبل معارضة بهذا الشكل،

معارضة تتبنى المنطق الميكافيلي في النظر إلى الأمور. فهي ترى كلّ السبل والطرق مباحة لأجل إسقاط هذا النظام، ولا يهمها إن تدخلت الدول الخارجية، أو سفكت الدماء في البلاد، أو راح الآلاف من الضحايا من الأبرياء. لذلك لطالما لم تصحح المعارضة الخارجية المنضوية تحت جناح المجلس الوطني مواقفها في هذين النقطتين فلن نقبل بها، طبعاً هذا لا يعني بأنّنا لن نحاورها، فحوارنا سيكون مستمراً، لكننا سنكون ضد مواقفها السلبية.

أما بالنسبة إلى المعارضة الداخلية فنحن نقبلها ونعتبرها قوة ثالثة إلى جانب كلّ من المعارضة الخارجية والسلطة، ونؤمن بأنّ كافة أطياف المعارضة الداخلية من أحزاب يسارية وقومية ديمقراطية، والشخصيات الوطنية إلى جانب الشعب الكردي سيكونون النواة الأساسية لبناء الأمة الديمقراطية، والوحدة الحقيقية بين الشعب الكردي والعربي.

السبب الرئيسي الكامن وراء عدم تقبّل أطياف من المعارضة للهوية الكردية، وعدم الاعتراف بالحقوق القومية والوطنية للشعب الكردي، هو كونهم لا يسيرون وفق حقيقة الشعب السوري وتطلعاته في الحرية، بل يسيرون وفق المصالح والمخططات الخارجية، فقد تحوّلوا إلى نفر لدى القوى الخارجية التي تسعى إلى الاستفادة من الثورة الشعبية السورية لأجل تغيير النظام، فبعض قوى المعارضة تدرك ذلك، وقد استسلمت كلّياً لهذه القوى لكي تحقق أهدافها بالاعتماد على القوى الخارجية. ونعرف بأنّه لا يوجد حلّ للقضية الكردية ضمن أجندة القوى الخارجية والدولية، وهذا ينعكس بشكل مباشر على مواقف قوى المعارضة المرتمية في أحضان الخارج.

إنّ الكثير من قوى المعارضة الخارجية متواجدة في تركيا، وتتبع السياسة التركية تجاه القضية الكردية. ولدينا معلومات مؤكدة بأنّ السلطات التركية قد فرضت على هذه المعارضة أن تتقبل

"إنّ أنظمة دول المنطقة الموجودة حالياً بدءاً من تونس إلى سوريا كلها بُنيت على طراز الدول الأوربية، وهي طراز الدولة القوميّة، ونتاج الحداثة الرأسمالية، وهذه الأنظمة التي تقود هذه الدول هي إحدى نتاجات هذه الذهنية. هذه الأنظمة التي بنتها الأنظمة العالمية بحيث تتوافق وتخدم مصالح الحداثة الرأسمالية والعولمة وتدخل في صراع وتناقض مع مصالح شعوبها"

اتفاقية أضنة، والأخيرة قبلتها، وحتى أنّها تمادت أكثر من النظام السوري، وقد رأينا انعكاسات ذلك على أرض الواقع، والدلائل لا تترك الشك في مدى صحة تلك المعلومات، فهذه المعارضة قد قبلت بكافة شروط الدولة التركية، وعلى رأسها اتفاقية أضنة؛ والجميع يعرف بأنّ هذه الاتفاقية معادية للشعب الكردي ونضاله التحرري بالدرجة الأولى، فمعاداة بعض أطياف المعارضة للقضية الكردية هي بهدف نيل الرضى والدعم التركي.

الثورة والهوية

هنالك بعض الجهات والقوى التي تدعو إلى إعلاء الهوية السورية فوق كل الهويات الأخرى، وخاصة على حساب الهوية القومية للشعب الكردي، حيث تتحجّج هذه الأطراف بأنّه ليس الوقت وقتاً للقضية الكردية، وبأنّ المطالب القومية الكردية ستضرّ بالثورة السورية، وأنّ نجاح الثورة السورية مرتبط بتخلي الكرد عن

مطالبهم ريثما تنتصر الثورة، وسيكون لكل حادثٍ حديث، وهذه تعبّر عن نظرة قوموية ضيقة، ولا تختلف عن منطق وعقلية البعث، فهو يعبر عن تقرّب شوفينيّ، ليس هنالك أيّ مبرر، ولا يمكننا إيجاد أيّ تبرير لإنكار حقوق القوميات تحت اسم الثورة، لكن العكس صحيح تماماً، فلكي تنتصر الثورة و تتكلّل بالنجاح والانتصار فيجب قبل أيّ شيء أن تكون ثورة عادلة، ثورة ديمقراطية. ففي أيّة ثورة لا مكان للحقوق والهوية الكردية، فهي ليست بثورة ديمقراطية ولا عادلة، وفي أيّة ثورة لا ترى للكرد الحق في الحرية، فإنّ مفهوم الحرية لهذه الثورة سيكون ناقصاً و مشوهاً، لذلك فإنّ هذه الشعارات والأصوات المنادية بضرورة تخلّي الكرد عن حقوقهم ليست سوى أصوات مخادعة تهدف إلى خداع الشعب الكردي، ونحنُ متأكدين بأنّ الشعب الكردي لن ينخدع بهذه الأصوات والنداءات ولن يتقبّلها أبداً.

الثورة والقضية الكرديّة

لقد وقفنا في وجه تطبيق المخططات التركية في المناطق الكردية، ومنعنا من التلاعب بالشارع الكردي، وجعله جنوداً لتحقيق مخططات المعارضة المرتمية في الحضن التركي، إن كان يعني ردعنا لأي كائنٍ كان بسفك الدم الكردي للوصول إلى السلطة، حينها نقول: - نعم سنمنع أيّ طرف وأيّ كائنٍ كان من التلاعب بالشارع الكردي، وسنقف لهم بالمرصاد، قد أفشلنا أهدافهم ومشاريعهم تلك، فنحنُ لن نسمح لأحد بوضع الشعب الكردي تحت خدمة مصالح طيف من المعارضة دون أن تكون له أية مطالب قومية، ودون أن ينادي بحقوقه، ودون أن يرفع رموزه، ودون أن تكون له أيّة إرادة أو دور في تعيين الأهداف التي سيتظاهر لأجلها، وتحت مسمّيات لا علاقة بالشعب الكردي بها، بل هنالك جهات تسعى إلى تحريك الشارع السوري والكردي بأصابع خفية كالدمى التي لا حول لها ولا قوة، حينها نقول: إنّنا لن نسمح بذلك، نعم، نحن لم ولن نسمح بتحريك الشعب الكردي تحت راية الآخرين و تحت شعاراتهم ومطالبهم.

أما بالنسبة إلى الذين يزعمون بأننا لم نسمح للشعب الكردي المشاركة في الثورة السورية، فهذه مزاعم وادّعاءات كاذبة، وليس لها أيّ نصيب من الحقيقة، لكنّ نظرتنا مختلفة عن نظرة أصحاب هذه المزاعم في النظر إلى الثورة، فمنذ انطلاق الثورة السورية، وحتى الآن فإن حركتنا هي الأكثر التي تظاهرت ونظّمت المسيرات والنشاطات الجماهيرية، إنّ شعبنا هو أكثر الشعوب التي ناضلت وسارت وتظاهرت، وما تزال لأجل الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان والحياة الكريمة وخاصة جماهير حركتنا التي ناضلت طيلة هذه السنين، ولا تزال تناضل لأجل نيل الحقوق ورفضِ الظلم والقمع. فنحنُ نولي أهمية كبيرة جداً بضرورة مشاركة الكرد في الثورة الشعبية السورية بلوننا و خصوصياتنا وأصواتنا، مع التوازن بين المطالب العامة للشعب السوري والخاصة بالشعب الكردي، فنحنُ ك أكثر مشاركين في الثورة السورية بهويتنا وألواننا ومطالبنا، ومن الإجحاف غضّ النظر عن رؤية ذلك.

لم نكن ضد رفع العلم السوريّ، وليست لنا معه أية إشكالية، كما أنّنا نقبل بالهوية السورية كهويتنا الوطنية، فنحنُ سوريون، كما أنّنا جزء مهمّ من المجتمع السوريّ، فإن كان الشعب السوري متفقاً على هذا العلم، ويعتبره رمزاً من رموزه فإننا أيضاً سنحترمه، كما أنّنا نرفعه بين الحين والآخر، لكن عندما يفرضون علينا رفع العلم السوري، وعدم رفع الأعلام و الرموز الكردية، فهذا أمر آخر، وبحاجة إلى قراءة مغايرة، فنحنُ نرفع الأعلام السورية والكردية جنباً إلى جنب، لأنّنا شعب كردي، فإنّنا نرفع الأعلام الكردية بشكلٍ أكثف و أكثر، لكنِ ما لا نقبله هو اعتبار رفع الأعلام الكردية مضراً و خيانةً للثورة، فهذا ما نرفضه رفضاً قاطعاً، نرى مثل هذه المواقف خاطئة واستفزازية،

ونستشف منها الأجندة الخارجية؛ وخاصة الأجندة والأيادي التركية، والمعارضة الشوفينية العروبية، لذلك فنحن ضد مثل هذه التقرّبات، ولن نرضخ لأيّة استفزازات من هذا القبيل، فنحنُ نريد أن نشارك كأكراد في الثورة الشعبية السورية برموزنا، وهويتنا وألواننا وخصوصياتنا، وليرفرف العلمان؛ السوري والكردي جنباً إلى جنب، فهذا لن يضعف سوريا، لا بل سيزيده قوة و تماسكاً، وسيضمن نجاح الثورة.

الأحزاب الكردية ووحدة الصفّ

نرى تشتتاً في رؤى الأحزاب الكردية، وتوزّعاً لها على أطياف المعارضة، فإنّ هذا التشتت والتشرذم ليس بالأمر الإيجابي، وهو يؤثر سلباً على الشارع الكرديّ، وعلى ثقة الجماهير بالحركة السياسية. لذلك نجد الكثير من المستقلين متردّدين في المشاركة، أو عدم المشاركة في الحراك السياسي، كما أنّ هنالك شريحة كبيرة من الشعب لم تقرّر بعد المساهمة في الحراك بسبب تشرذم الحركة السياسية الكردية. صحيح أنّ توحد الأحزاب الكردية لا يعني توحّد الشعب الكردي، لكنّ تشرذم الأحزاب الكردية يؤثر سلباً على الشعب الكردي، و يعيق الوحدة الحقيقية للمجتمع. كما أنّ هذا التشرذم يفتح المجال أمام سعي أقطاب المعارضة، والقوى الخارجية إلى تمرير أجندتها على الشارع الكردي بكلّ سهولة.

السبب الرئيس كما قلنا في جوابنا السابق يعود إلى عدم الاستقلالية، حيث توجد ثقافة سياسية سلبية جداً في الحركة السياسية في شمال سوريا، وهي أنّهم لا يثقون بقواهم الذاتية، ولا يؤمنون بطاقاتهم، وقدراتهم الذاتية، وقد اعتادوا على أن يكونوا مرتبطين بجهة من الجهات دائماً. فالشعب الكردي يناهز ثلاث ملايين، وهم قوة كبيرة جداً، ويمكنها أن تتحوّل إلى أكبر قوة في سوريا عامة، إذا توحّدت حركته السياسية والاجتماعية والثقافية. وبإمكانها أن تكون القوة الأساسية، والمؤثرة على باقي الحركات السورية، وموجهة لها.

> إنّ النظام الإيراني أصبح أكثر استبداداً من ذي قبل، وفقدت جانبها المعنوي، وأصبح يسيّر المجتمع بأجهزتها القمعية وبالقوة، فإنهم في البداية يتقربون من المجتمع، وبعد أن ينظموا أنفسهم ويمتلكوا القوة، يشكلون عصاباتهم وطبقتهم، ثمّ يعادون المجتمع، ويخضعونه تحت سيطرته

لكنّنا نرى أنّه هناك قلق لدى بعض الأحزاب الكردية التي تقول: «يجب علينا أن نحسّن علاقاتنا مع المعارضة الخارجية، فماذا سيحل بنا إذا جاءت واستلمت الحكم بعد سقوط هذا النظام؟ علينا أن نرضيهم لكي يعطوننا حقوقنا» إنّ هذه النفسية غير صحيحة، وخاطئة، ويجب التخلص منها مباشرة، لأنها لا تنفعنا في شيء. مع العلم أنّنا لسنا بحاجة إلى رضى أحد، فالعكس صحيح تماماً، لأنّ الجميع بحاجة إلينا، فإن توحّدنا جميعاً في برنامج سياسيّ واحد، فإن كافة الأطراف ستسارع إلى التواصل معنا، وحملنا على محمل الجدّ، وطلب دعمنا لهم، لذلك أعود و أكرر بأنّنا يجب أن نتخلص من نفسية «الصغر والضعف» وأن نؤمن فعلاً بأنّنا أصحاب قوة كبيرة ومؤثرة جداً، وبأنّ الجميع بحاجة إلى دعم هذه القوة لهم وليس العكس.

الثورة الدينية و تداعياتها في الشرق الأوسط

و كيف تحولت إلى إرهاب و أدوات بيد الدول؟

أحمد دالي

لطالما تغنى الشرق بكونه مهداً للحضارات و منطلقاً للأديان, نظراً لانبعاث العديد من الديانات السماوية ونزول كتبها على تلك البقاع من الأرض.

وإذا كان الأمر كذلك قد يتساءل المرء لماذا خُصّت هذه المنطقة من العالم بهذا الزخم والعدد من الأنبياء و الديانات؟ وما الذي استدعى أصلا كل ذلك.

و يبدو أنه مما لا شك فيه أن الديانات بمجموعها كانت بمثابة تصحيح لحركة التاريخ والإنسان في فترات زمنية معينة, فكانت بذلك ثورة على مجموعة المفاهيم والقيم والأعراف السائدة في زمن ما و في مجتمع ما. من هنا أمكن إطلاق اسم الثورة على تلك الأفعال والأقوال التي نادت بها كل ديانة, من حيث إيجاب القول أوالفعل أو رفضهما, أو يمكن القول تحليلهما أو تحريمهما.

وبما أن الأمر كذلك وأنه يمكن النظر إلى الموضوع على أنه يحمل معنى الثورة, لابد لنا من التعرج على المفاهيم والتعريفات المختلفة للثورة من حيث هي عمل ذو مفهوم تقدمي, هدفه السعي إلى إزالة مسائل ومحوِها و استبدالها بما هو أحسن وأفضل من وجهة نظر الجماعة الثائرة أو الفرد الثائر كما في موضوع الديانات بوصفها برنامجاً أو نظاماً داخلياً لنبيّ فرد و ليس لجماعة من حيث المبدأ, إلى أن تنتشر و تلقى الآذان الصاغية والاستجابة فتصل إلى أعداد كبيرة من التابعين والمؤمنين بها.

أولاـ التعريفات الوضعية للثورة:

1-المفهوم العام للثورة:

تعني الثورة في مفهومها العام الخروج على وضع قائم بهدف تغييره نحو الأفضل, بسبب عدم الرضا به أو التطلع إلى الأفضل. فالثورة من هذا المنظور هي ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة من الناس داخل المجتمع بغية التغيير, وهي لا تشترط زمناً معيناً لتتم خلاله عملية التغيير, أي أن السرعة غير مطلوبة و غير مشروطة لإنجاز الثورة.

ولاشك أن التغيير المأمول يمثل الأفضل والأحسن وفقاً لإيديولوجية و أفكار تلك الفئة الثائرة.

2- التعريف الكلاسيكي للثورة:

هي قيام الجماهير بقيادة نخب و طلائع معينة من مثقفيها من أجل تغيير نظام الحكم بالقوة.

مع الإشارة إلى أن هذا التعريف قد وُلد خلال فترة الثورة الفرنسية (١٧٨٩).

و قد تطور هذا التعريف مع الثورة الماركسية (١٩١٧) عندما عرّفوا النخب و الطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال (البروليتاريا).

3- التعريف المعاصر للثورة:

الثورة في العصر الحديث تعني التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق, لتحقيق طموحات التغيير نحو نظام سياسي جديد وعادل.

4- المفهوم الشعبي للثورة:

هي الانتفاض ضد نظام الحكم الظالم.

5- التعريف السياسي للثورة:

و الثورة في التاريخ السياسي هي مجموعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تغيير جذري و شامل في بنية المجتمع.

فالثورة إذاً: ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي, إذ هي محاولة المجموعات الثورية تغيير نظام الحكومة و لو تطلب ذلك استخدام القوة و العنف, و أحيانا يثور الجيش على السلطة الحاكمة على شكل انقلاب عسكري, ولكن كثيراً ما يؤدي هذا الشكل للثورة إلى قيام حكومة عسكرية تميل إلى الاستبداد في البلاد.

ثانياـ مفهوم الثورة في الأديان السماوية:

اختلفت طبيعة الثورة و مكانتها في الأديان السماوية بحسب السياق العام لكل ديانة و أطروحتها و نظرتها للوجود والإنسان والحياة, و على أساس ذلك تتحدد ملامح و سمات كل دين.

1-الثورة في الديانة اليهودية:

إن السياق العام و الخط الأساس لدى اليهود, هو السعي الدائم للوصول إلى الجنة التي

وعد بها بنو إسرائيل في كتبهم المقدسة (أرض الميعاد). و تتمثل تلك الجنة في الوصول إلى مساحات مباركة من الأرض ليعيشوا فيها بسلام وأمان, و بالتالي نجد أن جميع الانتفاضات والثورات اليهودية على مدار تاريخهم الطويل, تنصبّ لتحقيق ذلك السعي.

2- الثورة في الديانة المسيحية:

على عكس اليهودية, اهتمت الديانة المسيحية بالآخرة أكثر من الأمور الدنيوية, ولذلك كان السيد المسيح يحث أتباعه على الزهد في الدنيا و تأجيل جميع أمنياتهم وما تشتهيه أنفسهم إلى جنة السماء الخالدة, ولهذا السبب لم تحدد الديانة المسيحية نموذجاً دنيوياً للدولة والمجتمع, فكانت نظرتها للدنيا و ما فيها نظرة حالمة زاهدة, لكن تلك النظرة المثالية لم تبقَ كما هي على مرّ الزمن, بل تغيرت مع ظهور شخصيات من أمثال (مارتن لوثر) قامت بإعلان الثورة على الكاثوليكية والسلطة الكنسية, نتج عنها حروب طاحنة لعشرات السنين داخل القارة الأوربية.

3- الثورة في الديانة الإسلامية:

أخذ مفهوم الثورة في الدين والفكر الإسلامي, منحى جديداً متطوراً و متبايناً عما كان عليه في اليهودية والمسيحية, إذ جاء الإسلام ديناً توفيقياً بين الديانتين السابقتين ليصبَّ اهتمامه على الجانبين المادي الدنيوي و كذلك الروحي الأخروي, فوفّق بذلك بين خطين لا يطغى أحدهما على الآخر, كقول علي بن أبي طالب المشهور: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا, و اعمل لآخرتك كأنك تموت غدا).

و ربما هذا ما أدى إلى وجود مساحات في العقلية الإسلامية لفكرة التغيير والثورة.

إلا أن الجدال بشأن شرعية الثورة ظلّ

> **"مما لا شك فيه أن الديانات بمجموعها كانت بمثابة تصحيح لحركة التاريخ والإنسان في فترات زمنية معينة, فكانت بذلك ثورةً على مجموعة المفاهيم والقيم والأعراف السائدة في زمن ما وفي مجتمع ما. من هنا أمكن إطلاق اسم الثورة على تلك الأفعال والأقوال التي نادت بها كل ديانة, من حيث إيجاب القول أو الفعل أو رفضهما, أو يمكن القول تحليلهما أو تحريمهما"**

موضوعاً رئيساً للفِرَق الإسلامية المختلفة: (السنة,الشيعة,الخوارج,المرجئة).

-موقف السنة من الثورة:

ظل موقف السنة بصورة عامة رافضاً للثورة باعتبار أن الخروج على الخليفة و سلطته هو خروج على حكم الله وإرادته. ولكن رغم ذلك كانوا ينظرون إلى نتائج الثورات على أنها تجسيد لمشيئة الله وإرادته, فلم يقفوا موقف المعترض على تلك النتائج, مثل أيلولة السلطة والحكم إلى الأمويين و من ثم الوقوف مع العباسيين عندما تحول الحكم إلى يدهم.

-موقف الشيعة:

ينقسم الشيعة إلى فرق عديدة و لكن من أهمها (الزيدية) التي تعتقد بضرورة الثورة على الحاكم الظالم. أما الشيعة (الإمامية) فإنهم يعتقدون أن التحرك الثوري مصدره إلهي و غيبي.

-موقف الخوارج :

بنى الخوارج خطهم السياسي بشكل واضح على الخط الثوري الراديكالي العنيف, فاعتقدوا بضرورة الخروج على الحاكم الظالم و الثورة عليه.

-موقف المرجئة:

أما المرجئة فلم يدخلوا السياسة و الثورات و فضلوا إرجاء (تأجيل) الحكم فيها لله ليفصل فيها بعد الحياة الدنيوية.

و يمكننا هنا أن نعرّج قليلاً على بعض الثورات في التاريخ الإسلامي و لو مروراً سريعاً, فليست كل الثورات قامت من جانب المسلمين على الشعوب الأخرى المختلفة عنهم لمناصرة الإسلام إن جاز التعبير, و إنما يشهد التاريخ على قيام ثورات ضد المسلمين أنفسهم.

فبعض تلك الثورات كانت إسلامية الطرفين من فئة مسلمة ضد فئة مسلمة أخرى لأسباب لا يتسع البحث للخوض فيها, لأن لكل منها أسبابها القريبة والبعيدة وأهدافها المتباينة بالنسبة إلى الفريق الثائر و زمانه و مكانه و دوافعه. فنذكر على سبيل المثال (الثورة الإصلاحية) التي حرّكها الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ضد بعض الممارسات والفساد و فقدان العدالة و المساواة وانتشار الفقربسبب مظالم الولاة و المتنفذين في بداية تسلّمه للحكم, وكان ذلك سبب القضاء عليه و التخلص منه في النهاية بعد فترة قصيرة لم تتجاوز السنتين. و نذكر كذلك ثورة أبي مسلم الخراساني ضد الحكم العباسي, وثورة البرامكة ضد هارون الرشيد العباسي أيضا, والثورة البابكية نسبة إلى قائدها (بابك الخرّمي) في القرن التاسع ضد الدولة العباسية كذلك.

والدولة الأيوبية نسبة إلى مؤسسها (صلاح الدين الأيوبي) في القرن الحادي عشر للميلاد كانت بمثابة الثورة انطلاقاً من مصر, في وجه الدولة الفاطمية لإعادة الحكم والراية للعباسيين, وما رافق ذلك من الحروب الطويلة التي تعرف تاريخياً بالحرب الصليبية.

و من جهة أخرى تحركت ثورات ضد المسلمين من أتباع ديانات أخرى غير الإسلام, كثورات أقباط مصر (ثورة أهل الرشيد, ثورة أقباط الحوف, ثورة البشموريين) ضد الأمويين و من بعدهم العباسيين, بسبب سياسات الولاة وفرض الضرائب و إرهاقهم بالجزية.

و إذا ما خرجنا من عباءة التاريخ لنحرق بعض المراحل سنصل إلى الثورات التي حملت الطابع الديني بامتياز في العصر الحديث, ولعل الثورة الإسلامية في إيران من الأمثلة الكبيرة على الثورات الدينية في الشرق في أواخر القرن الماضي (١٩٧٩) والتي قامت ضد نظام الشاه الملكي (الشاه محمد رضا بهلوي) و قلبت الحكم في إيران من نظام ملكي إلى حكم إسلامي تحت سلطة المرجع الديني (آية الله الخميني) ولتنتهي بذلك حقبة الملكية في إيران و تعلن الجمهورية الإسلامية وفق المذهب الشيعي و مبدأ ولاية الفقيه.

ثم كان تنظيم القاعدة (١٩٨٧) الذي حمل هو الآخر مفهوم الثورة الدينية, ونشأ على أنقاض المجاهدين الذين حاربوا الوجود السوفياتي في أفغانستان, و تبنى هذا التنظيم فكرة الجهاد ضد الحكومات التي تراها كافرة أو ملحدة, ويجب صدّها وإيقاف مدّها بجميع الوسائل و تحرير بلاد المسلمين منها أينما وُجدت.

ثم وصل الأمر في العقد الأخير ببعض الدول العربية إلى قيام ما سمي بثورات الربيع العربي, انطلاقاً من تونس و مروراً بدول أخرى مثل ليبيا ومصر واليمن وسوريا فلبنان

مؤخراً. و قد تأرجحت الرؤى في تعريف ماهية تلك الثورات مابين كونها ثورات شعبية أوانتفاضات شبابية أوحركات دينية, إلى أن انتهى الأمر بمعظمها إلى سلوك طريق الدين منهجاً و مبدأً لحراكهم, ومن استبشر فيها خيراً في البداية سرعان ما تحول تفاؤله و استبشاره إلى قلق و تخوف بعد سيطرة النزعة الدينية على تلك الثورات و صبغها بالفكر المتطرف الإقصائي الذي يرى في الآخر عدواً لمجرد اختلافه معه.

وفي هذا الشأن يشيرالمؤلف وليد فارس في كتابه (من الربيع العربي إلى الشتاء الإسلامي) إلى أن الثورات في العالم العربي لم تحمل طابع الربيع كما أُطلق عليها في البدايات, وإنما تحول ذلك الربيع إلى شتاء إسلامي حيث اتخذه الإسلاميون وسيلة للوصول من خلاله إلى الحكم كما حصل في مصر, إذ كانت النتيجة وصول الإخوان إلى حكم مصر و تحويله لصالحهم بغية ترسيخ أنظمة شمولية على حساب الفئات الليبرالية والعلمانية التي هي من فجّرت تلك الثورات.

ثالثاً- تحوّل الثورة الدينية إلى أدوات بيد الدول:

لقد وصل الأمر إلى حد التساؤل: هل ما يجري في تلك البلدان ثورات أوحروب أهلية أو طائفية؟ والسبب الذي يكمن وراء تلك التساؤلات هو انجرار تلك الثورات وراء النهج الإسلامي والانقياد خلف زعماء و قادات سلكوا هذا النهج لتتحول الغالبية العظمى من الحراك والشارع المنتفض الذي أصلاً كان يحمل البذورالدينية مع توفر الحاضنة المطلوبة لها إلى توجهاتٍ جديدة تسقي تلك البذور, ليبرز بذلك شكل جديد من الاستبداد والتسلط يحارب كل من اختلف معه, ونحن هنا لسنا في معرض المدح أو الذم وإنما لتصوير ما حدث على الأرض.

> **"الثورة في التاريخ السياسي هي مجموعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى تغيير جذري و شامل في بنية المجتمع. وهي ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي, وهي محاولة المجموعات الثورية تغيير النظام السائد ولو تطلب استخدام القوة والعنف, وأحيانا يثور الجيش على السلطة الحاكمة على شكل انقلاب عسكري"**

بدأت الصورة تتوضح شيئاً فشيئاً بأن الغاية الأسمى لبعض تلك الجماعات أصبحت محصورة في السعي إلى الاستيلاء على الحكومات و الأنظمة القائمة و إقامة حكومات و أنظمة دينية بدلاً منها, فيما صبّت فئات أخرى جلّ اهتمامها لمحاربة فئات مثلها بداعي الاختلاف معها في الرأي أو الصراع على مدّ النفوذ أو جمع الثرة, وما زاد الأوضاع سوءاً على سوء هو التبعية لبعض الدول الإقليمية, حيث تبنت كل دولةٍ جماعة معينة و أخذت تديرها من الخارج و تحركها في الداخل حسب أجنداتها و مصالحها و ربما حسب سيطرة النزعة الانتقامية على تلك الدول من الشعوب كما حصل مع الشعب السوري في مواجهة أجندات وتدخلات بعض الدول و على رأسها تركيا, و بعض الدول الخليجية وعلى رأسها قطر. فتم اختصار كل شيء بثورات تخرج من المساجد تحمل شعارات دينية, و تسعى بالنتيجة إلى تسليم المجتمعات إلى جماعات الإسلام السياسي مثل الإخوان و القاعدة و داعش و مثيلاتها, و الوصول في نهاية المطاف إلى

> تأرجحت الرؤى في تعريف ثورات الربيع العربي، ما بين كونها ثورات شعبية أو انتفاضات شبابية أو حركات دينية, إلى أن انتهى الأمر بمعظمها إلى سلوك طريق الدين منهجاً ومبدأً لحراكهم, ومن استبشر فيها خيراً في البداية سرعان ما تحول تفاؤله واستبشاره إلى قلق وتخوف بعد سيطرة النزعة الدينية على تلك الثورات وصبغها بالفكر المتطرف الإقصائي الذي يرى في الآخر عدواً لمجرد اختلافه معه

سلطة مطلقة يكون الحكم فيها لله وحده على حدّ زعمهم.

يرى كثيرون أن أكبر بلاء حلّ بشعوب المنطقة (الربيع الغربي) هو توظيف بعض الدول لجماعات لها في الداخل و مدّها بالمال و السلاح على حساب جماعات أخرى لتبقى ساحة الصراع مشتعلة و لتبقى سوق تصريف و بيع الأسلحة و تجريبها نشطة, إضافة إلى تجريد المنطقة وأهلها من خيرات أرضهم و بلادهم عبر تهريبها و بيعها إلى تلك الدول الراعية و الداعمة, واتخاذ تلك الساحات قبلة لإرسال المتطرفين إليها, هذا إلى جانب تجارتها بقضية اللاجئين و ابتزازهم و استخدامهم فزاعة لمن أرادوا حين الطلب.

من هنا تحولت تلك الثورات ذات الطابع الديني إلى أدوات بيد بعض الدول أصحاب الأجندات و المصالح و الرامية إلى فرض سياساتها في ملاعب غيرها, و جعل أراضي الغير ساحة و مسرحاً لحروبها, فبدلاً من خوض حروبها بالأصالة على أراضيها أخذت تديرها بالوكالة خارج حدودها, وإذا ما أضفنا إلى ذلك الممارسات الفعلية على الأرض والتي يتابعها كل مهتم بموضوع الإنسان و حقوقه, ستطفو على السطح مسألة تصنيف بعض الجماعات على لائحة الإرهاب, ما يعني أن ممارساتها وأفعالها قد ارتقت إلى ذلك المستوى.

تكمن المفارقة الكبيرة هنا, في الانصراف عن الهدف والغاية الكامنة وراء التحرك, إلى خدمة دول أخرى من المفترض أن لا ناقة لها ولا جمل في الموضوع أصلا, مثل تركيا التي تتبنى جماعات بعينها نسيت هويتها و آلامها السورية لتتحول إلى خدمة السلطان الساعي إلى استعادة أمجاد تاريخية, فتحولت بذلك إلى أدوات لضرب السوري بالسوري, العربي بالكردي والسني بالعلوي وضرب كل جماعة بالأخرى وإن كانت تحمل نفس الفكر و ذات التوجه, والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لدول إقليمية أخرى مازالت تلعب على وتر خلافات الشعوب وتتخذ منها مسرحاً خصباً لطرح شرورها و سمومها.

رابعاً- أسباب فشل معظم الثورات الدينية:

تعقيباً على ما تقدم من سحب للبساط من تحت أقدام جميع الفئات العلمانية والليبرالية والشبابية, وحصرها في الأيادي الإسلامية المعروفة, والانطلاق من المساجد وإطلاق الشعارات الدينية, الأمر الذي صبغ ما يسمى بثورات الربيع العربي بالصبغة الدينية التي لا تطمئن لها النفوس عبر تاريخ الثورات الدينية بصرف النظر عن الديانة التي تتبع لها, إذ لا يخفى على أحد أن جميع تلك التحولات في السياسة والسلطة والحكم سواء لدى الأمويين أو العباسيين ومن قبلهم حروب السلطة حتى أيلولة الحكم إلى الأمويين أو حتى في الحروب الكنسية في أوروبا و غيرها من الثورات الدينية, كانت

السمة الأبرز لها إراقة الدماء والتنكيل بالخصوم, فكانت بذلك أعمالاً انتقامية إلى جانب الأهداف والغايات الأخرى التي هدفت إليها.

من الواضح أن هذه النظرة التاريخية لطبيعة الثورات الدينية تؤكد أن تلك الطبيعة حضرت بقوة في العصر الحديث, و لم تستطع عشرات القرون من الزمن تغيير أي شيء, فالصور المستنسخة من الماضي أعادت إنتاج نفسها مستفيدة من تقنيات العصر. يضاف إلى ذلك أن الشعوب التي تحركت في العصر الحديث, كانت وماتزال تعتقد أن المشكلة تكمن فقط في الحكام, وأن تغييرهم -أي الحكام- سيحل كل المشاكل, وتناسوا أو تجاهلوا أن الحكام ليسوا من كوكب آخر بل هم نتاج مجتمعاتهم.

أضف إلى كل ذلك ما يُجمع عليه الكثيرون من المتابعين والمدققين في جعل تلك الأوطان ساحة مفتوحة لدخول المحتلين إليها أو تشرذمها بين جماعة وأخرى أو تشريد الملايين من أهلها, فالشعارات التي نادت بالكرامة والمواطنة والحريات انتهت في الأخير إلى تقسيم الوطن و تسليم كل فريق حصته من تلك القسمة إلى الجهة الراعية له, وقد ترافق كل ذلك بممارسات تشهد لها جميع وسائل الإعلام في العالم من الإقصاء والاقتتال و التنكيل بالآخرالمختلف وأعمال الخطف والنهب و الابتزاز و طلب الفدية, الأمر الذي جعل الكثيرين ممن استبشروا فيها خيراً إلى النفور منها والانفضاض عنها.

و قد يضيف بعض المراقبين إلى كل ما سبق, غياب المشروع وعدم وجود تصور للقادم و المستقبل, فغابت الحلول والرؤى التي تبحث في سلمية نقل السلطة بطرق هادئة, و خرج إلى الساحة مجدداً, البكاء على أطلال الثورات الدينية التاريخية بجميع السمات والصفات التي كانت تحملها, والغريب في

"تكمن المفارقة في انصراف جماعات المعارضة السورية عن الهدف والغاية الكامنة وراء التحرك, إلى خدمة دول أخرى مثل تركيا التي تتبنى جماعات نسيت هويتها وآلامها السورية لتتحول إلى خدمة السلطان الساعي إلى استعادة أمجاد تاريخية, فتحولت بذلك إلى أدوات لضرب السوري بالسوري والعربي بالكردي والسني بالعلوي وضرب كل جماعة بالأخرى وإن كانت تحمل نفس الفكر وذات التوجه"

الأمر أن شخصيات أكاديمية مسيحية أو مسلمة كانت تجد في نفسها أنها ذات توجه علماني أو ليبرالي وجدت نفسها فجأة في الصف الراديكالي, يشاركه و يشاطره محاكاة البكاء على تلك الأطلال.

و الحال هذه, لا يبدو أن الشرق الأوسط بعمق جذوره التاريخية وتنوع ثقافاته وأديانه و حضاراته, قد استلهم من ذلك الماضي شيئاً لتغذية حاضره, و لم يكن على قدر حمل مسؤولية المحافظة على تاريخه و حضاراته المشهودة لها, على الأقل من حيث موضوع بحثنا هذا.

المصادر:

- مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

-موقع الحوار المتمدن

-مفهوم الثورة في الأديان السماوية — محمد يسر

المحاولات الثّوريّة ـ الفرديّة والجماعية

بولات جان

تمهيد عن الثورة

هنالك خلطٌ ومغالطاتٌ بصدد موضوع الثّورة وأهدافِها وجوهَرِها في العالم عموماً وفي الشرق خصوصاً. كما أنّ تعريف كينونة الثّورة تختلف من حيث وجهات النظر المختلفة و الزاوية التي تنظر منها.

كثيراً ما يتمّ خلط الثّورة بالانقلابات العسكريّة أو السياسيّة، وأيضاً يخلط البعض بين الثّورة والحروب الطبقيّة أو المذهبيّة أو الدّينيّة أو حتّى الوطنيّة، وكذلك بالعصيانات والانتفاضات الجماهيريّة، إن كانت تشمل فئات واسعة أو ضيّقة من مجتمع ما.

كما يجب التنويه إلى أنّ لكلّ ثورة من الثّورات ثورتها المضادة، ويجب التذكير، ولو بقلبٍ أليم، أنّ الكثير من الثّورات في الشرق، ما إن تنجح؛ حتّى تقع سريعاً في المصيدة، وتتحوّل إلى نسخة محدّثة أو مطابقة للنموذج الذي ثارت عليه. فما أكثر الثّوار الذين سرعان ما تشبّهوا بالمستبدّين الذين ثاروا ضدّهم، وهذه تعتبر أكثر أشكال الخيانة تجاه الذّات والمجتمع والتاريخ.

يقبع الفرد والمجتمع في الشرق دائماً تحت وطأة الدّوغمائيّات التي تصادر حرّيّة المجتمع وقيمه وخصوصيّاته تحت حجج وأسماء ومبرّرات مختلفة، و غالباً ما يتمّ ترويض وتدجين المجتمعات في الشرق من خلال الكتب المقدّسة والمساجد والكنائس والمعابد الدّينيّة المختلفة والخطابات والوصايا والتعاليم. كما يتمّ شيطنة كلّ من يعارض أو يعترض أو يرفع صوته في وجه الاستبداد والقمع، وكتم أنفاسهم، والتشهير بهم.

فطالما هنالك ظلمٌ ومحاولات حثيثة من قبل السلطات والمستبدّين لتشكيل وهندسة المجتمع وفق مشاريعهم ومنظورهم ورغباتهم وإيديولوجيّتهم؛ فإنّه سيكون هنالك اعتراضٌ ورفضٌ وثورةٌ من قبل البعض بين الحين و الآخر.

تاريخ الشرق ليس فقط تاريخ الديكتاتوريّات والملوك والمجازر والحروب الدّينيّة، بل هو في نفس الوقت تاريخ الانطلاقات الثّوريّة، فرديّة كانت أو جماعيّة. هنالك المئات من الثّورات الفرديّة الكبرى في تاريخ الشرق. ففي فترات الأزمات الخانقة التي تعصف بالمجتمع، وفي أوقات الفوضى وانعدام الرؤية لما قد سيؤول إليه الوضع والمستقبل، وفي حالات الأزمات والتناقضات الأخلاقيّة والاجتماعيّة السياسيّة؛ فإنّ ظهور الثوّار الكبار، يكون شِبهَ مُؤَكَّدٍ تقريباً.

المحاولات الثّوريّة الفرديّة

فكلّ رسول أو نبيّ؛ هو بحدّ ذاته يعتبر ثورة فرديّة كبيرة، هدفها حلّ الأزمات والتصدّي للظلم والانحدار الأخلاقيّ، وتوجيه المجتمع نحو الحياة الجديدة. فالثائر، هو الذي يشعر من أعماقه بتناقضات المجتمع، ويشعر بالظلم والفوضى الموجودة، ويبحث عن الحلول الملائمة، ويمتلك الشجاعة الشخصيّة ليكون رائداً ومضحّياً وقائداً للجموع ضدّ الظلم والاضطّهاد. لكن النجاح لا يُكتب لكلّ الثّورات والانطلاقات الفرديّة في الشرق، فكثيراً ما يكون مصير الثّوار في الشرق أليماً ومحزناً ومثيراً للجدل. فالأنظمة القمعيّة في الشرق قويّة ومتجذّرة ولا تستسلم بسهولة، ولديها ألف حيلة ووسيلة لحماية ذاتها، ولا تتوانى عن استخدام أوراقها وأذرعها ومجسّاتها الاخطبوطية المتحكّمة بكلّ مسامات المجتمع. فكم من زعيم ثوريّ أو نبيّ ورسول ومتنوّر وداعٍ للإصلاح والتغيير قد لاقى التعذيب والتشهير والاستحقار والسحل والموت بأبشع أشكاله في الشرق. القليل منهم فقط تمكّن من النفاد

”يقبع الفرد والمجتمع في الشرق دائماً تحت وطأة الدّوغمائيّات التي تصادر حرّيّة المجتمع وقيمه وخصوصيّاته تحت حجج وأسماء ومبرّرات مختلفة، وغالباً ما يتمّ ترويض وتدجين المجتمعات في الشرق من خلال الكتب المقدّسة والمساجد والكنائس والمعابد الدّينيّة المختلفة والخطابات والوصايا والتعاليم. كما يتمّ شيطنة كلّ من يعارض أو يعترض أو يرفع صوته في وجه الاستبداد والقمع، وكتم أنفاسهم، والتشهير بهم“

والنجاح. وهؤلاء تمّ تقديسهم و رفعهم إلى مصاف العظماء وأشباه الآلهة. حتّى تمّ نعتهم بأصحاب المعجزات والكرامات.

النبيّ موسى. وتمكّنه من إخراج العبرانيّين" بني إسرائيل" من مصر. وتخليصهم من الظلم والعبوديّة والاضطّهاد وتدريبهم وتأهيلهم للعودة / الدّخول إلى "الأرض الموعودة – أرض الميعاد". تظهر مدى ذكاء وحنكة موسى ودوره التاريخيّ في حياة الأمّة اليهوديّة. وكذلك دوره الكبير في الدّيانات السّماويّة الأخرى التي تأثّرت بدورها بالدّيانة الموسويّة "اليهوديّة". يعتبر موسى انطلاقة جديدة ضمن الدّيانات التوحيديّة في الشرق. ويحظى بالتقدير الكبير إلى الآن. ولا زالت تأثيراته ونتائج أعماله مستمرّة حتّى اليوم.

ظهور يوحنّا المعمدان وصرخاته في البرّيّة لتخليص العالم من الشرور والذنوب. ودعوته للتكفير عن الخطايا وتقديمه لرأسه في سبيل دعواه الإنسانيّة. تمثّل أيضاً حالة فريدة من الإنسانيّة الرّوحانيّة ضدّ الفوضى والظلم والهبوط الأخلاقيّ في حينه. ثورة يوحنّا الرّوحانيّة الدّاعية إلى الطهارة والنقاء والكفّارة. كانت بمثابة تهيئة الطريق أمام ظهور واحدة من أعظم الانطلاقات الثّوريّة في العالم.

يقول يوحنا: "صوتٌ صارخٌ في البرّيّة. اسلكوا طريق الربّ. واجعلوا سُبُله مستقيمة

كلّ وادٍ يمتلئ

وكلّ جبلٍ وتلٍّ ينخفض

والطرق المتعرّجة تستقيم

والوعرة تصير سهلة

فيرى كلّ بشرٍ خلاص الله!".

"النجاح لا يُكتب لكلّ الثّورات والانطلاقات الفرديّة في الشرق، فكثيراً ما يكون مصير الثوار في الشرق أليماً ومحزناً ومثيراً للجدل. فالأنظمة القمعيّة في الشرق قويّة ومتجذّرة ولا تستسلم بسهولة، ولا تتوانى عن استخدام أوراقها وأذرعها الاخطبوطية المتحكّمة بكلّ مسامات المجتمع. فكم من زعيم ثوريّ أو نبيّ ورسول ومتنوّر وداعٍ للإصلاح والتغيير قد لاقى التعذيب والسحل والموت بأبشع أشكاله في الشرق"

انطلاقة عيسى المسيح تعتبر انطلاقة ثوريّة فرديّة بكلّ ما تحمل كلمة الثّورة من معنى. ثورته الرّوحيّة تعتبر ثورة إنسانيّة وحركة طبقيّة للفقراء. وتستهدف مداواة الآلاف وغفران الخطايا والتصدّي للطبقات والجماعات السفسطائيّة من " فريسيّين وصدّوقيّين" والكَهَنَةِ والأغنياء الذين كانوا يقتاتون على جهل الناس و سذاجتهم. فجاء المسيح لكي يدفع الناس بلغة تلك العصور إلى الصبر والأمل والسعي للخلاص. عيسى المسيح أطلق ثورة الفقراء. وكانت ثورته أخلاقيّة وإنسانيّة مضمونها التّسامح والمحبّة. فهو يقول: " أحبّوا بعضكم بعضاً".

كلّ حواريّي عيسى كانوا أمثلة فريدة للثّورة والنضال والصبر والتحمّل والتواضع والتضحية. وعلى تضحياتهم ونضالاتهم وتوجيهاتهم انتشرت تعاليم وصرخة عيسى في بقاع الشرق والغرب.

يعتبر زردشت انطلاقة فلسفية أخلاقية ثقافية ودينية بين الشعوب الآرية في الشرق. صاحب ثورة وحركة إصلاح، كما أنه مؤسّس لقيم اجتماعية وأخلاقية وروحية جديدة، تمكّن خلالها من حلّ الأزمات الاجتماعية التي كان يعانيها المجتمع الآريّ الزراعيّ في ميديا وإيران القديمة.

يُعدُّ زردشت مصلحاً اجتماعياً وفيلسوفاً ومعلّماً، وهو يدعو إلى "الفكر الصالح والقول الجميل والعمل الصالح"، و يدعو إلى الخير والمحبّة ويبارك الزراعة وتدجين الحيوانات والرأفة بها، كما يدعو إلى النور والسّلام الداخليّ لإيصال الإنسان إلى مصافي الملائكة التي تدعم إله النور والخير أهورمزدا في صراعه الأزليّ ضدّ إله الشرّ والظلمات أهريمان.

تعاليم زردشت الثّورية أثرت وبقوة كبيرة على كلّ الشرق، وانتقلت تأثيراته إلى العالم، كما أنّ اليهودية والمسيحية والإسلامية، قد أخذت الكثير من النواحي والقيم الرّوحية من الزردشتية. فالتوراة يحمل الكثير من العناصر والتأثيرات الجلية للزردشتية.

في فترة الأزمة والتوتر بين المسيحية والزردشتية في كردستان وفارس والانحرافات التي أصابت الزردشتية وحالة الانسداد في الآفاق، نتيجة الاستبداد والحروب الدّائمة بين الساسانيين والرّوم في المنطقة.. كان لا بدّ من ظهور حالة ثورية جديدة، وهذه الحالة تمثلت في ظهور "ماني" الرسّام والفيلسوف والشاعر الذي سعى إلى إرساء حالة من التزاوج بين الزردشتية والمسيحية ونبذ العنف والقتل والحروب، وعمل على نشر تعاليمه عبر الصّور والرسّوم والأشعار. كانت فلسفته تعتمد بالأساس على النور الداخليّ والتي سماها بـ "حدائق النور»، والتي تشبه كثيراً «ملكوت السّماء» الذي في داخلنا، بحسب عيسى المسيح. كان «ماني» صديقاً للإنسان وخاصّة للمرأة، ومتسامحاً مع كافة الشعوب والدّيانات والمذاهب المختلفة في طول الشرق وعرضه. لكن «ماني» أيضاً، كما كانت حال المسيح، أصبح ضحية للاستبداد والدّوغمائية وتمّ تعذيبه وقتله. وهو يقول كآخر تجلٍّ له في لحظة من لحظات الصحوة: " لقد كتبت وكتبت ولم تقرؤوا، وقلت شيئاً وفهمتم شيئاً آخر، لقد أراد الناس شيئاً آخر".

شكّل "مازدك» أيضاً انطلاقة ثورية أخلاقية إنسانية ضدّ التناقضات والأزمات الاجتماعية والاحتكارات والاستبداد والسلطة. يمكن وصفه كثائر ومفكّر وقائد اشتراكيّ شيوعيّ في القرن الرّابع الميلاديّ في كردستان وإيران. لكن مثله مثل «ماني» الرسّام، فقد تعرّض للتعذيب والقتل بأبشع صوره. أفكار وأطروحات «مازدك» الثورية تحولت إلى حركة شعبية استمرت طويلاً بعدّة أسماء، من المزدكية إلى الخورمية إلى البابكية.

في عزّ الأزمة الأخلاقية في الصحراء والضائقة العامة للشرق بسبب الحروب الوحشية المستمرة بين الرّوم البيزنطيين والساسانيين، وتأثيراتها المباشرة على التجارة والحياة الاقتصادية، وبالتالي على المجتمع والأخلاق والقيم المعنوية، كان لا بدّ من ظهور انطلاقة ثورية في المنطقة، خاصّة وأنّ الكلّ في خضم تلك الآلام والأزمات الخانقة، كانوا يتنبؤون بظهور من ينقذهم. ظهر محمد في الصحراء العربية بمدينة مكّة التي كانت مركزاً تجارياً وثقافياً ودينياً للعشائر والقبائل العربية كانت حالة فريدة، خاصّة أنه جاء ضمن الثقافة النبوية الرّسولية.

إن محمد بالأساس هو مفكّر ومصلح اجتماعيّ وقائد ثوريّ، تمكّن من قراءة التناقضات والأزمات العميقة للمجتمع

المكّي والصحراويّ بشكل عامٍ، واحتكّ مع الحضارات والأديان الموجودة على أطراف الصحراء في الشام وغيرها من الحواضر والمراكز المدينية. فأعلن عن ثورته وبرنامجه الاجتماعيّ والأخلاقيّ والإصلاحيّ باسم «النبوة».

وهو كما كلّ الانطلاقات الثّورية الفردية في الشرق، تعرّض للظلم والتضييق، واضطرّ للهجرة وظلّ يعمل ويجمع حوله الأتباع، حتى تمكّن من الانتصار على سادة قريش، وتمكن من ترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية التي ارادها أن تسود في الصحراء العربية.

لقد تمكّن محمد من وضع برنامج سياسيّ واجتماعيّ عظيم مازال الجميع يقفون مشدوهين لتلك القدرة المبدعة التي تمكّن فيها ذلك الرّجل / الرّسول من استنباط النتائج من الخبرات المتراكمة ووضع الحلول المناسبة للمشاكل والعقد المستفحلة. لكن علينا التنويه بأنّ الكثير من الانحرافات والتسرّبات قد دخلت إلى قلب ثورة محمد بعد وفاته مباشرة.

تحول الإسلام إلى دين شرقيّ كبير نافس اليهودية والمسيحية والزردشتية، وتمكّن من الانتشار على حسابهم، دافعاً بذلك تلك الدّيانات الأصيلة والقديمة إلى الانزواء والتراجع إلى الأطراف، وصبغت الثقافة الشرقية بشكل كبير بالقيم والثقافة والمبادئ الإسلامية العربية الصحراوية.

ومع تزاوج الإسلام الصحراويّ مع السلطة المدنية للساسانيين والرّوم، سرعان ما تحولت إلى امبراطورية قمعية ألوهية تضطّهد وتقتل وتفتك بكلّ من تسول له نفسه مجرّد التفكير أو التعبير عن استبداد السلاطين والولاة والأمراء والخلفاء، فتحول الأمير

> **شكّل «مازدك» انطلاقة ثوريّة أخلاقيّة إنسانيّة ضدّ التناقضات والأزمات الاجتماعيّة والاحتكارات والاستبداد والسلطة. يمكن وصفه كـ ثائر ومفكّر وقائد اشتراكيّ شيوعيّ في القرن الرّابع الميلاديّ في كردستان وإيران. لكن مثله مثل «ماني» الرسّام، فقد تعرّض للتعذيب والقتل بأبشع صوره. أفكار وأطروحات «مازدك» الثوريّة تحوّلت إلى حركة شعبيّة استمرّت طويلاً بعدّة أسماء، من المزدكيّة إلى الخورميّة إلى البابكيّة**

والوالي والخليفة إلى ظلّ الله على الأرض، وكانت طاعتهم من طاعة الله "أطيعوا الله والرّسول وأولي الأمر منكم"، مع أنّ الآية تشترط الاستقامة في "أولي الأمر"، ولكن لم يكن أحد منهم يولي أهمية لذلك. ولا ننسى بأنّ الإسلام انتشر بحدّ السيف في الغالب، وبالمصالحات والاتفاقات في أوقات وظروف نسبية واستثنائية. وكان هناك تململ لدى القاعدة الشعبية (الناس) من الفساد والرّشاوى والحروب والقلاقل الموجودة والمؤامرات والفتن الدائمة في القصور، وبين المسلمين أنفسهم.

كان من المفترض أن تظهر انطلاقات ثورية جديدة، بالإضافة إلى الثورات والحركات الشعبية والانتفاضات الدائمة التي كانت تضرب الشرق في كافة العصور.

فقد ظهرت كذلك ثورات وحركات فردية مهمة جداً والتي مازالت آثارها مؤثرة بقوة

حتى يومنا الراهن. ولم تكن كافة هذه الثورات في المجال السياسيّ أو الاجتماعيّ، بل تخطّتها إلى كافة المجالات العلمية والفلسفية والدّينية والإدارية والأدبية. ولكن كم هو مؤسفٌ بأن هؤلاء العظماء الذين يفوقون قادة ورواد ثورتي التنوير والنهضة الغربية بعشرات الدّرجات، إلا أنّهم جميعاً قد تعرّضوا للظلم والتشهير والتزوير، وتمّ اتهامهم بالتجديف والهرطقة والكفر والإلحاد والإباحية، وتمّ تكفير وقتل وسمل وقطع رؤوس الكثير منهم، فكلّ من أبي ذرٍ الغفاريّ والحلّاج بن منصور والسهروردي وابن سينا وابن الرّازيّ والفارابيّ وابن العربيّ ومولانا الرّوميّ وبابك الخرّميّ وعمر الخيام والمعريّ وابن الجزيريّ و غيرُهُم الكَثيرونَ الذين أطلقوا ثورات في الطبّ والفلسفة والمنطق والاشتراكية والمحبّة والسّلام والفلك والتصوف والدّين ومحاربة الظلم والاستبداد والظلام والسّلاطين الطغاة والحكومات الفاسدة ورجالات الدّين المنافقين والفاسدين، ولكن للأسف كان مصير أكثريّتهم محزناً، أو تمّ قلب الحقائق التي ناضلوا لأجلها، وتحوّلوا في التاريخ إلى هراطقة وخطاة وخارجين عن طريق الصواب والناموس العام.

هذه تمثّل تراجيديا الشرق وتظهر الوجه القبيح والعاهر للأنظمة الاستبدادية الحاكمة وأدواتهم من وعّاظٍ وخطباءٍ وكتابٍ ومؤرّخين فاسقين يقلبون الحقائق، ويجعلون الحقّ باطلاً والباطل حقّاً.

لذا علينا اليوم أن نعاود قراءة التاريخ الذي تمّ تدوينه من قبل كتاب السرايا ومؤرّخي الدنانير، وإعادة تصحيح تاريخ الشرق وخاصّة تاريخ الشخصيات المؤثّرة فيه، وعلينا أن ننظر بعين الشكّ والارتياب و الشبهة إلى كلّ ما تمّ ويتم كتابته وتدوينه بسوء وتهجّم على أشخاص محدّدين في التاريخ. وعلينا أن نتساءل: لما كلّ هذا التحامل والتهجّم على هذه الشخصيات؟ لم كلّ هذه النقمة عليهم، وهذا الغلّ والحقد والكُره تجاههم؟ وكأن كلّ مياه أنهار العالم لا تشفي غليل السلاطين والحكّام من تلك الشخصيات. ألا يكفي بأنّهم عذّبوهم وسملوا عيونهم و قطّعوا ألسِنَتَهُم وبتروا أطرافهم وسلخوا جلودهم وصلبوهم وأحرقوهم وفصلوا رؤوسهم عن أجسادهم، وظلّوا لشهور يتجولون بتلك الرّؤوس المقطوعة في حواضر الشرق ومدنها.. ما الذي فعله هؤلاء الأفراد حتى استحقوا كلّ هذا الغلّ والحقد والإجحاف وشراهة الانتقام؟ وكأنّهم يقولون لأهل الشرق أجمعين: "لا تحلموا ولا تفكّروا مجرّد التفكير في الوقوف بوجهنا، أو التصدّي لنا أو مناقشة قدسيتنا وشرعيتنا أو بث الشكّ والشُبُهات في عقول الناس"، وكإن بهم يقولون: " نحن نمثّل الله والدّين والكتب المقدّسة، فمن يعارضنا فهو يعارض الله والرّسول والكتاب وكلّ القيم والقواعد الدّينية المقدّسة. فالويل وسواد الليل لكلّ من يقدم على ذلك، فعدونا هو عدوّ الله، وعدوّ الله سيكون في النار في الدنيا والآخرة".

كانت الثّورات الفردية في الشرق انطلاقات عظيمة وجريئة ومليئة بالعذابات والتضحية والآلام. قادتها وشخوصها يمثّلون الشموس التي أضاءت وتضيء ظلمات الشرق وتخلق الأمل للناس بأن الحياة لن تبقى أبد الدهر كما تريده السلطات ويريدها السّلاطين.

فالشرق بحاجة إلى أفراده المبدعين والجسورين والعظماء، فالأفراد المبدعون والخلّاقون هم أساس الطفرات الاجتماعية والشرارة التي تشعل الثورات، ويلهمون الشعوب والمجتمعات، وينقلونها من حالات الفوضى والاضطراب والظلم والظلام، إلى السعادة والنجاح والحرّية، كما قاد موسى أهله من عبودية مصر إلى أرض الميعاد، ومحمد قاد عرب الصحراء من ظلمات الجاهلية إلى

سيادة العالم، كما فعل المسيح و"ماني" والحلاج والحسين وأبو ذرّ الغفاريّ والسهروردي وابن العربيّ...

فالشرق بحاجة إلى انطلاقات ثوريّة دائمة في كافّة المجالات حتى يكون الشرق لائقاً كونه مهد الحضارة الإنسانية.

المحاولات الثّوريّة الجماعيّة

الثورة لا تعني السعي للاستحواذ على السلطة، ولا تجسّد مقولة «هدم القديم وبناء الجديد»، كما أنها لا تعني إزاحة مستبدٍّ وجلب آخر، كما أن الثورة لا تمتلك الحقّ في مصادرة الحرّيات وقمع المختلف معها، وفرض حالات طارئة على المجتمع تحت اسم «الثورة ومصالحها وحمايتها».

من المؤسف جداً بأن الثورات في الشرق تتعرّض للخيانة من قبل أبنائها أو من قبل أناسٍ اندسّوا فيها وانتظروا الفرصة السانحة للانقضاض عليها، وتحويلها إلى الشكل الذي يريدونه حتى و إن كان ذلك يعني ابتعادها عن جوهرها واغترابها عن طموحات وتطلّعات الذين قاموا بالثورة، أو الذين تمت الثورة لأجلهم. فما أن تنجح الثورة حتى يسرقها أحد القادة و يباشر بتصفية رفقاء الأمس و تظهر أدبيات (الميول الانتهازية، التصوفية، العمالة للنظام القديم و الفردية) التي يروجها لها بعض المثقفين و المنظرين باعتبارهم كذيول للقادة المتفرقين، و تستخدم تلك الأدبيات في محاربة القادة لبعضهم في سبيل أمور لا علاقة لها بالثورة، و تستحوذ أمور تافهة، رخيصة و بسيطة على فكر الثوريين و تدفعهم إلى التنافس الدائم فيما بينهم، أما في حال فشل الثورة، فالكل يتبرأ منها و يدّعي بأنه لم يوافق على كذا و لم يتقبل كذا و كذا و يباشر الكل بالبحث عن أنفسهم بعيداً عن الثورة، لا و

> "الشرق بحاجة إلى أفراده المبدعين والجسورين والعظماء، فالأفراد المبدعون والخلّاقون هم أساس الطفرات الاجتماعيّة والشرارة التي تشعل الثورات، ويلهمون الشعوب والمجتمعات، وينقلونها من حالات الفوضى والاضطراب والظلم والظلام، إلى السعادة والنجاح والحرّيّة، كما قاد موسى أهله من عبوديّة مصر إلى أرض الميعاد، ومحمّد قاد عرب الصحراء من ظلمات الجاهليّة إلى سيادة العالم، كما فعل المسيح و«ماني» والحلّاج والحسين وأبو ذرّ الغفاريّ والسهروردي وابن العربيّ"

بل بشكلٍ معاكس للثورة على الأغلب.

غالبية ثورات الشرق تخرج عن مساراتها، ويتم تحويرها وإفراغها من روحها، وإضفاء حالة من القدسية والحصانة الربّانية على قشورها. وسرعان ما يتم ارتكاب الفظائع تحت اسم الثورة، وليس بالقليل من ذهبوا ضحية الإرهاب الثوريّ في الثورة الفرنسية، وكذلك ملايين الضحايا الذين قضوا على يد الجيش الأحمر البلشفيّ تحت ذريعة محاربة البرجوازية والإقطاعية وبقايا القيصرية أو أعداء النظام والحزب الشيوعيّ البلشفيّ. وهل هم قلائل الآلاف الذين تمّ القضاء عليهم قتلاً وإعداماً من قبل ما تسمى بالثورة الإسلامية في إيران. فكان كلّ من لم يرُق للملالي يعتبر عدوّ الله وعدواً للثورة.

فحتى المسيحية التي كانت ديناً للفقراء والطبقات المسحوقة والدنيا في المجتمع، تحوّل فيما بعد إلى أداة في أيدي الباباوات

المتخمين والرّهبان الجشعين والملوك الشرِهين الذين ارتكبوا المجازر والفظائع تحت اسم الربّ ويسوع المسيح، من محاكم التفتيش وقتل العلماء والفلاسفة والفئانين والنساء والأطبّاء، والرّسائل المختومة، كلّها تحت اسم محاربة «الهرطقة والزندقة والسّحرة والكفار..».

حتى الثورة الرّسولية التي أطلقها محمد في مكّة والمدينة، سرعان ما تحولت بعد موته مباشرة إلى صراعات داخلية وصراعات مع الجميع، لا تنتهي. قتل آلاف الناس تحت اسم حروب الردة، وقتل الآلاف تحت اسم الصراع بين أتباع هذا أو ذاك الإمام أو الخليفة أو الشخص الفلانيّ. كما أن ملايين البشر قد تمّ قتلهم وتهجيرهم والقضاء على ثقافاتهم وقيمهم التاريخية تحت اسم (الفتوحات الإسلامية) وإجبار شعوب وأمم مختلفة بحدّ السيف أو التهديد بالموت على اعتناق الدّين الذي كان قد ظهر «دين الرّحمة» و»إتمام مكارم الأخلاق»، فأين الأخلاق والرحمة في إجبار الأمم والشعوب المختلفة على اعتناق دينٍ قد نزل على العرب؟

من الأمراض الأخرى التي تصيب الثورات، هو اندلاع الخلافات، ومن ثم الاشتباكات والمؤامرات والتصفيات الدّاخلية بين قادة ورواد الثورة أنفسهم. فإن نظرت إلى أية ثورة من الثورات دون استثناء؛ فإنك سوف تلاحظ بجلاء كيف أنّ رفاق درب الثورة يختلفون فيما بينهم، ويشنون معارك دعائية ونظرية وفكرية وسياسية، ومن ثم يلجؤون للعنف والإعدام والتصفيات والاغتيالات أو الانقلابات أو الانقسامات.

فكلّ طرف يتهم الطرف الآخر بالخيانة لقيم الثورة وأهدافها، وكلّ طرف يتهم الآخر بسرقة الثورة والاستحواذ على السلطة، أو عدم الوفاء لذكرى الفرد « الزعيم، الرّسول، النبيّ، الملهم، الأب» الذي كان قد أطلق الثورة. هذه أيضاً إحدى الأمراض واللعنات التي لا تنفكّ تصيب الثورات في كلّ العالم، وبالأخصّ في الشرق.

ومن أهم سمات الثورات في الشرق؛ جنوحها إلى الجمود والتقوقع، من ثم الوقوع في حضن القدسية الدّوغمائية المقيتة. فتتحول الثورات إلى أدوات للقمع ومصادرة الحرّيات وإجبار المجتمعات للرّضوخ لها، مستخدمة الشرعية – الثورية – التي اكتسبوها من " الثورة ". فالثورات التي تسعى سريعاً إلى إعادة تشكيل وهندسة المجتمع، سرعان ما تتحول إلى الرّحم الذي يخلق الثورة المضادة لها. فكلّ ثورة في الشرق تقوم بالأساس ضدّ ثورة سابقة لها، وتستمرّ هكذا ودواليك، ثورة ضدّ ثورة، وثورة وثورة مضادة. وثورات وانشقاقات وخيانة للقيم والمبادئ التي انطلقت بالأساس لأجل تحقيقها.

كما قلنا بأنّه من السهولة بمكان رؤية نفس مصائر الثورات في الشرق على كافة الثورات القديمة منها والحديثة، الدّينية منها والدنيوية، الاجتماعية منها والقومية، الاشتراكية منها والوطنية...

لكن كلّ ذلك يؤكّد لنا نقطة جلية، ألا وهي كون الشرق الأرض الخصبة الدّائمة للثورات والانطلاقات والحركات.

اكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات وبناء القرى، كانت من أكبر الثورات والانطلاقات التاريخية العظيمة التي ظهرت في الشرق، وانتشرت في جميع أنحاء العالم. الدّيانات التوحيدية والثنائية، كانت انطلاقات مؤثرة، انبثقت في الشرق كثورات إنسانية، وانتشرت بعدّة أشكال في العالم. كما ظهرت ثورات عظيمة في اللّغة والأبجدية والفلك والرياضيات والطبّ والكيمياء والآداب

في الشرق، وانتشرت في العالم، ومازالت آثارها واضحة وجلية في الحضارة العالمية.

تعتبر الزردشتية ثورة فلسفية / دينية، تبارك المحبّة والزراعة والخير والارتباط بالأرض وعناصر الطبيعة المقدّسة " الماء، الهواء، التراب، والنار". حركة حواريي عيسى، هي الأخرى تعتبر ثورة اجتماعية وفكرية قوية، استمرت لسنوات طويلة ضدّ الدّوغمائيات الدّينية اليهودية واستبداد الأباطرة والحكّام الرومان. وهي كانت ثورة عالمية، بعيدة عن القومية والمناطقية والإثنية التي كانت تفرّق الشعوب حينها.

كما أن العديد من الحركات الثورية قد ظهرت في الحقبة التاريخية الإسلامية الأولى، ورفضت الخضوع للظلم والاستبداد والتعريب.

لقد ظهرت في القرن السابع والثامن المئات من الحركات الثورية التي لا يمكن عدّها أو إحصاءها هنا، وذلك في البلدان التي احتلها العرب، وخاصّة في كردستان وإيران وشماليّ إفريقيا. فمنطقة شهرزور الكردستانية كانت مهداً للثورات الكردية ضدّ الاجتياح العربيّ الإسلامويّ، وظلّت تقاوم لعقود من الزمن، وتندلع ثورة هنا وأخرى هناك دون توقف ودون أن تستسلم. كما أنّ مناطق أذربيجان كانت أيضاً من المناطق التي شهدت عشرات الثورات الشعبية والانتفاضات ضدّ الحكم العربيّ الإسلامويّ الغريب عن قيم ومقدّسات تلك المنطقة.

الثورة التي قادها بابك الخرّميّ في أذربيجان وكردستان وإيران، كانت من أهم الثورات الشعبية والاشتراكية الأصيلة في المنطقة. ورغم كلّ التحريف والتشويه والتشهير الذي طالها من قبل السلطات الحاكمة آنذاك، فتم اصطيادها والقضاء عليها، إلا أنّها لا زالت رمزاً لانتفاضات الشعوب الأصيلة ضدّ السلطات الدخيلة.

ثورة الزنوج أو العبيد في جنوب العراق، كانت أيضاً إحدى الحركات الشعبية الطبقية المهمة في تاريخ الشرق. وكم هو مؤسف بأن تتعرّض هذه الثورة إلى التشويه والتشهير بها، حيث تحالف المستبدّون عليها، حتى تمكّنوا بعد حروب وغزوات وحملات شاملة ووحشية من القضاء على المنظومة الثورية التي تمكّنَ الزنوج من تأسيسها مع القرويين والفقراء والمسحوقين في وجه الاستبداد والوحشية العبّاسية في العراق. ثورة الزنوج ليست أقلّ قيمة من حركة سبارتاكوس في روما، ولكن ثورة الزنوج هذه لم تحصل حتى يومنا الرّاهن على حقّها من البحث الدقيق والمقاربة العادلة لها.

على الرّغم من التشويه الشديد والهجمات الدعائية التي مازالت مستمرة حتى يومنا الرّاهن ضدّ حركة القرامطة، إلا أنّها أيضاً تعتبر عن حقٍّ ثورة شعبية، تمكّنت ولسنوات طويلة من تهديد عرش السّلاطين في بغداد. لقد كانت ثورة سياسية، اجتماعية، دينية وطبقية، وتركت تأثيراتها العميقة على دعائم الاستبداد والسلطات العبّاسية التي كانت قد ابتعدت كثيراً عن المجتمع والشعوب، وازدادت قمعاً ونهباً للفقراء وتعذيباً لهم، فيما يعيش الخلفاء والسلاطين حياة البذخ والإسراف والمجُون.

ازدادت الحركات الثورية الشعبية هنا وهناك في فترة تراجع السلطات العبّاسية في بغداد، فلم يكد القادة العبّاسيون يفرغون من إخماد وقمع ثورة في إقليم ما، حتى كانت ثورة أخرى تندلع في إقليم آخر. ونلاحظ بأن كلاً من كردستان وأذربيجان وخراسان كانت أراضي ثورية لا تخمد نيرانها، نتيجة تلك الثورات اضطرت السلطات العبّاسية إلى

> حتّى المسيحيّة التي كانت ديناً للفقراء والطبقات المسحوقة والدنيا في المجتمع، تحوّل فيما بعد إلى أداة في أيدي الباباوات المتخمين والرّهبان الجشعين والملوك الشرهين الذين ارتكبوا المجازر والفظائع تحت اسم الربّ ويسوع المسيح، من محاكم التفتيش وقتل العلماء والفلاسفة والفنّانين والنساء والأطبّاء، والرّسائل المختومة، كلُّها تحت اسم محاربة «الهرطقة والزندقة والسَحَرة والكفّار

التراجع، ودبّ الضعف في الحكومة المركزية وتمتع الناس في الأقاليم البعيدة بالكثير من الحرية والاستقلالية والانتعاش الفكريّ والعلميّ. فكما الورود لا تتفتح في الظلام، كذلك الإبداع والإنتاج والتجديد أيضاً لا يتفتح في الظلام. وما أن انزاح ثقل المركز عن صدور الشعوب والأقاليم والمدن، حتى لمع نجم العديد من المدن الشرقية، وأصبحت مراكزاً لتطور العلوم والفنون والآداب.

ففي تلك الحقبة بالذّات، ظهر الفلاسفة والعلماء والأطبّاء والشعراء وعلماء الفلك والرياضيين والمتصوفون الكبار في الشرق.

إثر سيطرة العثمانيين على الشرق، ظهرت حركات ثورية وشعبية هنا وهناك، لكن بعد بدايات القرن التاسع عشر؛ بدأت الشعوب الشرقية تحذو حذو شعوب البلقان في التململ والسعي للخلاص والتحرّر من نير العثمانيين.

كانت الثورات أو الحركات تأخذ معنى دينياً وقومياً. فالعرب كانوا ينادون بثورتهم بهدف عودةِ الخِلافَةِ و السَّيطَرَةِ إليهم، والشعوب البلقانية بدورها انتفضت ضدّ الأتراك العثمانيين وسعت للخلاص من سيطرة المسلمين. كما أنّ محاولات المصريين في التجديد والتحديث وبناء حياة عصرية وفق القيم الغربية، كانت تعتبر إلى حدّ ما ثورة اجتماعية ضدّ النظم والقواعد الإدارية والاجتماعية والاقتصادية القديمة.

الأرمن "المسيحيون"، بدورهم وبدافع التمايز الدّينيّ والقوميّ، سعى إلى إطلاق ثورتهم ضدّ العثمانيين الذين قد باشروا منذ زمن طويل في قمع الشعوب والقوميات وإرهاق كواهلهم بالضرائب الباهظة، مترافقاً مع الاضطّهاد والحروب العشوائية التي لا تنتهي.

لم تعد الشعوب المختلفة تجد نفسها مضطرّة للتضحية في سبيل نزوات الباب العالي والسّلاطين الأتراك القابعين في إسطنبول. فأكثرية الثورات وحركات التمرّد كانت تأخذ طابعاً قومياً ودينياً بالدّرجة الأولى.

الثورات العديدة التي سيرها الشعب الكرديّ منذ عام ١٨٨٤ وحتى يومنا الرّاهن ضدّ العثمانيين والصفويين، ومن ثم ضدّ الجمهورية التركية والسلطات والإيرانية، ومن ثم في العراق وسوريا؛ كانت تهدف جميعها إلى الخلاص الوطنيّ والقوميّ ونيل حقوقهم المشروعة.

من الإجحاف أن تطلق حركات كالبعث والناصرية والخمينية والأتاتوركية الكمالية على أنفسها "حركات ثورية". فليس هنالك نفاقٌ يفوق النفاق البعثيّ عندما يدّعي بأنّه صاحب ثورة، وبأنّه يقود الثّورة ويحميها، والتي لم تكن سوى سَرِقةً لِلسُّلطَةِ وفرضاً

> 13- أعلن الشعب الكرديّ في كردستان عموماً وفي سوريّا خصوصاً منذ بداية ربيع الشعوب عن برنامجه، وكانت له قيادته الموحّدة، فيما كانت سُبُل عمله وطرقه شرعيّة وملائمة لقيم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان. لذا يمكن القول بأنّ الممثّل الحقيقيّ لثورة ربيع الشعوب كان ولايزال شعوب ومكوّنات شمال سوريّا في مناطق كردستان

للفاشية القومية المقيتة على المجتمعات والشعوب المختلفة في مصر وسوريا والعراق وتركيا وإيران...

لم يتوقف الشعب الكرديّ عموماً لحظة واحدة عن متابعة وإطلاق ثوراته الوطنية، وإن تعدّدت حواملها وأحزابها وقادتها وأعلامها ومناطقها، وتباينت إيديولوجياتها، لكنها جميعاً تتشارك في نهاية المطاف في النضال لنيل الكرد حقوقهم الوطنية المشروعة، على الرّغم من تنوع واختلاف أساليب وشعارات الحركات التي تقود الثورات الكردية، بحسب الظروف الزمانية والمكانية للسلطة التي يثورون ضدّها.

يمكن القول إنّ آخر حركة ثورية اندلعت في الشرق، ما حدث عام ٢٠١٠، انطلاقاً من تونس، ومن ثم انتشارها في كافة مناطق الشرق "شمال إفريقيا ووادي النيل والشرق الأدنى – الأوسط". هذه الثورات الشعبية الهائلة التي تمّ تسميتها بـ "الرّبيع العربيّ" أو "ربيع الشعوب"، كانت ثورات محقة وجريئة وعظيمة، تمكّنت في البداية من خلق الأمل العظيم لدى كافة الشعوب في العالم، كما أنّها دكّت عروش الظلم والسلاطين وأدخلت الرّعب والخوف في قلوب الملوك والرؤساء والديكتاتوريات في المنطقة والعالم.

ربيع الشعوب الذي انطلق من تونس، وانتقل سريعاً إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا وكردستان وتركيا، هي ثورات شعبية صادقة ومحقة ونابعة من عمق مأساة شعوب المنطقة التي تتعرّض منذ عشرات الأعوام لشتى أنواع الإرهاب المنظّم من قبل سلطات الدّول المسيطرة عبر أجهزتها الأمنية والاستخباراتية وسرقتها قوت الشعب، وكتمها الحرّيات وحرمانها الناس من فرص العمل وإخفاء المعلومات الصادقة والصحيحة عنها وفرض رقابتها الصارمة على الإعلام ومنعها النشاط السياسيّ ووو.. كلها خلقت ردات فعل ظلت كامنة حتى انفجرت ضمن (ربيع الشعوب).

كانت هنالك مشاكل بنيوية عانتها الثورات التي اندلعت ضمن ربيع الشّعوب، فغلب عليها الطابع الشبابيّ، وافتقرت إلى قيادات موحدة وإلى البرامج السياسية والاجتماعية والإدارية الواضحة، فضلاً عن انعدام الفكر التأسيسيّ والتوجيهيّ لها.

كما أنّ المجموعات الشبابية المختلفة لم تكن موحّدة كلها خلف شخصيات أو شخصية كاريزمية مؤثرة، أو فكرة ومشروع متفق عليه. كلّ هذا أدى إلى تسلل الكثير من التيارات والجهات الانتهازية إلى صفوف هذه الحركات، وبالأخص الحركات الإسلامية التي طالما انتظرت هذه الفرصة الذهبية والتي جاءتهم على طبق من ذهب. فسرعان ما خرجت الثورات عن مسارها، وتحولت إلى ربيع

للإسلامويين.

إن أكبر خيانة تعرّضت لها ثورات ربيع الشعوب هو أسلمتها، وإسباغها بطابع إسلاميّ، والتي وقرت الحجّة والذريعة للغرب والمجتمع الدّولي للتخوف من نتائج هذا الرّبيع الذي أطاح بأنظمة وحكومات فاسدة شبه علمانية، لكي يتبوأ المشايخ والملالي وأصحاب اللحى من الإخوان المسلمين والسلفيين والإسلامويين السلطة، الذين سرعان ما أظهروا عن وجوههم المتشدّدة، وكانوا الحاضنة أو السوط الذي سرّع من عملية ولادة الإرهاب المتطرّف وإنعاشه في ليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن وباقي المناطق.

يمكن القول بأن أكبر حركة شعبية ثورية في تاريخ الشرق قد تعرّضت للخيانة والمؤامرة، وتمّ إفراغ جوهرها وإفشال الكثير من حركاتها في العديد من البلدان، ويمكن القول هنا بأنّ الكثير من الجهات الداخلية والإقليمية والدّولية تخوفت من هذا الرّبيع وتواطأت فيما بينهم على خنقِهِ وتوجيهِهِ نحو التشدّد والإرهاب. فلو كانت هذه الثورات قد نجحت وأثبتت قدرة الشعوب على التحرّر وتحقيق الدّيمقراطية؛ لكانت قد تحولت إلى أنموذج عالميّ وملهم لكافة شعوب العالم. يمكن القول بأن النظام العالمي وأدواته المحليَّة في الشرق، قد تكاتفت لإجهاض ثورات ربيع الشعوب وتشويهها بأفظع الأشكال الممكنة.

علينا التأكيد بأن الجهة أو الشعب الوحيد الذي تمكّن من الحفاظ على ثورته وتطويرها وإبعادها عن شبح الحروب الأهلية والأسلمة وتحويرها؛ كان الشعب الكرديّ وخاصّة في سوريا. فالشعب الكرديّ في كردستان عموماً وفي سوريا خصوصاً أعلن منذ بداية ربيع الشعوب عن برنامجه، وكانت له قيادته

> ”من الإجحاف أن تطلق حركات كالبعث والخمينيّة والأتاتوركيّة الكماليّة على أنفسها «حركات ثوريّة». فليس هنالك نفاقٌ يفوق النفاق البعثيّ عندما يدّعي بأنّه صاحب ثورة، وبأنّه يقود الثّورة ويحميها، والتي لم تكن سوى سَرِقَةً للسُّلطَة وفرضاً للفاشيّة القَوميةَ المقيتة على المجتمعات والشعوب المختلفة في مصر وسوريّا والعراق وتركيّا وإيران“

الموحّدة نوعاً ما، فيما كانت سُبُل عمله وطرقه شرعية وملائمة لقيم الدّيمقراطية وحقوق الإنسان. لذا يمكن القول بأنّ الممثل الحقيقيّ لثورة ربيع الشعوب كان ولايزال شعوب ومكونات شمال سوريا في مناطق كردستان.

كردستان سوريا ”روجآفا» كانت الجهة القويّة والوحيدة التي تصدّت للإرهاب الإسلامويّ منذ سنة ٢٠١٢، وخاضت نضالاً سياسياً وعسكرياً واجتماعياً ووطنياً كبيراً في سبيل بناء نظام ديمقراطيّ وحياة آمنة نوعاً ما، في بحر الشرق الهائج والمائج بالصراعات والمجازر والإرهاب.

الثوره السورية وانعكاساتها على الذهنية العربية

د. شهاب الدين عباس

مدخل

ترتبط مراحل تطور تاريخ الأمة العربية, بتطور الوعي المجتمعي الذي كان قائماً على الانقياد والتبعية منذ عصورطويلة. فمثلا في مرحلة البداوة, كانت الطبيعة هي التي تكيّف السلوك المجتمعي و تقوده, وكذلك تكيّف عاداتهم وتقاليدهم وحركتهم وحروبهم وسلمهم.

ثم انتقلت المجتمعات العربية في مرحلة لاحقة و خاصة بعد تطور المجتمعات الأخرى من حولها, لتشكل تكتلات إقطاعية, فانتقلت تبعيتها من الطبيعة في مرحلة البداوة إلى تبعية مطلقة للإقطاعي المتمثل في زعيم القبيلة أو شيخها.

وهنا بدأت تتشكل روح الجماعة المستسلمة للولاء للشيخ أو الزعيم الإقطاعي, وهو المسيطرعلى

عقليتها ووعيها تماماً بشكل انقيادي وتبعية كاملة.

بقيت هذه التبعية راسخة في وجدان المجتمعات العربية, حتى بعد تشكّل الدولة الحديثة وتدفق البترول من بلدانها وتطور اقتصادها, إلا أن تأثير التطور الاقتصادي في المجتمعات العربية لم يشكل وعياً ثورياً لدى جماهيرها, والسبب في ذلك يعود إلى كون رأس الدولة في تلك البلدان كان إقطاعياً بالشكل الملكي, أو كان دكتاتوراً على شكل أنظمة شمولية, تقهر شعوبها وتجعل من المجتمع مجموعة استهلاكية لا تسمع ولا ترى ولا تتكلم, وفي صراع دائم من أجل البقاء.

لقد تمكنت تلك الأنظمة العربية من تفتيت وتشتيت مجتمعاتها, وتحويل عقلية الفرد لتجعلها أنانية متمحورة في ذاتها على طريقة المفهوم المصري (نفسي ومن بعدي الطوفان). فهذه (الأنا) كانت السبب الأساسي في إقصاء الروح الجماعية ومنع تشكلها, وفي الوقت نفسه لم تتشكل لدى تلك الشعوب, أي روح ثورية لأنها تفتقد للروح الجماعية كما أسلفنا.

انتقلت هذه النفسية ذات الصفة التبعية للأمة العربية من الفرد بوصفه الخلية الرئيسية في المجتمع, لتشمل المجتمع بأكمله وصولاً إلى الأنظمة نفسها التي ارتمت في أحضان التبعية للدول الكبرى المرتهنة لإرادة تلك الدول, فأصبحنا أمام سلسلة من التبعيات, مما تسبب في سلب سيادة دولهم ومقدراتهم, وسمحت بتدخل تلك الدول الكبرى في شؤون الدول العربية, الأمر الذي أدى إلى إضعافها, وجعل الأطماع فيها تزداد يوماً بعد يوم حتى وصل الأمر بالدول الكبرى إلى وضع خارطة تقسيم الدول العربية لمجموعة كانتونات صغيرة, قائمة على أساس طائفي أوعرقي تتناحر فيما بينها.

فكان الربيع العربي هو أحد أدوات التقسيم وليس التغيير بالمفهوم الثوري.

و في هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى أن مفهوم الثورة, لا يقوم على أساس ديني أوعرقي أو خلافة داخل مجتمع ما, فالثورة في ذلك الإطار يمكن تسميتها حراكاً بالنسبة للمطالب الطائفية أوالعرقية, ضد الأنظمة الحاكمة لتحقيق مطالب محددة لصالح تلك المجموعة. أما الثورة بمعناها المعروف فهي تغيير كامل لصالح المجتمع الكلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

و بالعودة إلى الربيع العربي في سوريا, فإن لديه أهدافاً عديدة منها البعد الاستراتيجي, وهذا هو الأهم بالنسبة للغرب وإسرائيل بالإضافة إلى تحقيق خارطة الشرق الأوسط الجديد, عن طريق تقسيم سوريا على أساس مذهبي كما حصل في حلب وغيرها من المدن السورية, حين كانت المجموعات الإرهابية تقسّم منطقة أو مدينة ما في سوريا, بحائط أوأي فاصل آخر لتكون دولته فيها. فمثلاً في حلب كان لدى جبهة النصرة مساحة مفصولة بجدار وفي الطرف الآخر داعش, وهكذا بقية المجموعات الإرهابية وهكذا دواليك كان سيكون مصير كل سوريا. لكن الوضع بالنسبة للكرد كان مختلفاً كثيراً, فبالإضافة إلى كونهم لم يطرحوا مشروعاً انفصالياً و لم يدعوا إلى تقسيم سوريا, كانوا يصطدمون بمعوقات كثيرة على عكس المجموعات الأولى الإرهابية التي دُعمت من السعودية وقطر والإمارات والبحرين وأمريكا والاتحاد الأوربي. فالدول العربية انجرفت لهذه الحرب من باب التبعية العمياء للإمبريالية الغربية التي تعمل لأهدافها التي ذكرناها.

والسؤال المطروح بعد كل هذا, هل كان للربيع العربي أي انعكاسات في عقلية و ذهنية الشباب العربي؟

نعم, إيجابياً أصبح هناك حسّ وطني ووعي سياسي لدى الشباب, وأفرز قناعاتٍ بأن لدى الشباب العربي قدرةً على التغيير والنضال نحو الأفضل, وهنا تحولت (الأنا) أوالذاتية لرؤية وتفكير كبيرين وبشكل أعمق لهموم الوطن ومصالحه.

وما كانت الثورات الوطنية الحقيقية في السودان والجزائر, إلا عبارة عن نهضة للوعي الثوري لدى الشباب العربي والمطالبة بالتغيير لوطن ديمقراطي يعترف بالآخر, ويهدف إلى تحقيق الحرية والسلام والعدالة المجتمعية.

مرة أخرى الثورة السورية أكدت للشباب العربي, أن الانتماء الوطني مهمّ و يمثل أحد أهمّ ركائز التطور والتنمية المستدامة, وأما الأجندات الخارجية فإنها تدمّر الوطن وتضيّع مكتسباته وتشوّه جغرافيته وبنيته المجتمعية, وأن التغيير لابد أن يكون عبر الحوار والمنطق, وأن حمل السلاح والانتماء للإرهاب الطائفي مدمّر للوطن ويجعله مفتوحاً أمام كل الأطماع الدولية, ويفقد فيه المواطن هويته عندما يصبح لاجئاً في بلاد أخرى. هكذا أصبحت الدروس والعِبَر من الثورة السورية لدى الشباب.

فالشباب العربي الذي لم يجد حظه و فرصته في أروقة السياسة, دفعت به طموحاته المكبوتة أن يلجأ للمجموعات الإرهابية أو التطرف الفكري أو السلوك غير المتّزن اجتماعياً, ولكنه استطاع أن يتغلب على نفسه ويتمرّد على كل ذلك وأن يخرج ليعبّرعن مطالبه العادلة في ثوراته أو حراكه أوانتفاضته, في بقع كثيرة من العالم العربي. وقد وجد في التكنولوجيا الحديثة وسيلة للتواصل بينهم في الحوار والنقد وتقبّل الآخر وتبادل وجهات النظر.

لقد انحصرت الثورة السورية كمفهوم للتغيير, فقط في مناطق الكرد, لأنها شملت كل مكونات تلك المناطق من المجتمع المدني والمنظمات وكافة الكيانات, وكانت ثورة ناجحة حيث خلقتْ أرضيةً لتلاحم جميع مكونات تلك المناطق في المطالبة بحقوقهم, وشكلوا قوة عسكرية لحماية مناطقهم من الإرهاب حتى انتصروا عليه.

و على العكس من ذلك, وجدنا المناطق الأخرى في سوريا حيث تجمّع الإرهاب من كل أنحاء العالم, لضرب وتدمير الدولة السورية في سيادتها وبنيتها التحتية واقتصادها, وتفكيك مجتمعها على أساس مذهبي, وهي تحمل أجندات خارجية غربية وصهيونية. إلا أن التفاف الشباب السوري حول قواته المسلحة وتمكنه من دحر الإرهاب بعد التأكد من أن التغيير يأتي من الداخل, حينها تغير الشباب السوري في وعيه وكسر حاجز الخوف والصمت والانكفاء حول ذاته, وتحول لإنسان فاعلٍ وناشط و صاحب دور في هذه المرحلة وأيضاً في مرحلة ما بعد صياغة الدستور السوري الجديد, ليلعب دوراً مهماً في صياغة وبناء سوريا ديمقراطية متعددة الأفكار والرؤى والأحزاب.

أخيراً يمكن القول إن شباب الأمة العربية في ظل الحراك السوري الذي امتدّ ليشمل عقول كافة هؤلاء الشباب, وشكّل عندهم أمل التغيير والنظرة المتفائلة لمستقبل أفضل لشعوبهم وبلدانهم, قد كسر حاجز الصمت والخوف و النفسية المهزومة والتبعية للسلطة الحاكمة رفضاً للواقع وأملاً في التغيير.

انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري والموقف الدولي

فارس عثمان

عرف الشيخ عبيدالله النهري بمناورات السلطان العثماني وغدره وعمل على ضرورةَ كسب الشعوب الأخرى التي تعيش مع الكرد وتعاني من ظروف مشابهة كالأرمن والآشوريين والعرب، فأجرى الاتصالاتِ مع زعيم الآشوريين مار شمعون الذي وافق على تقديم المساعدة له. كذلك بارك زعماءُ الأرمن خطوةَ الشيخ عبيد الله، وظهر في الأفق بوادرُ اتحاد كردي آشوري أرمني ضد السلطة التركية

دخلت الإمبراطوريةُ العثمانية في القرن التاسع عشر في أزمةٍ سياسية واقتصادية وعسكرية، وباءت محاولاتُ الإصلاح بالفشل، وقد تعمقت هذه الأزمةُ بعد حرب القرم " ١٨٥٤ – ١٨٥٦ " والحرب الروسية - التركية عام ١٨٨٧- ١٨٧٨ التي ساهمت في زيادة تدهور الاقتصاد حتى شارفت الدولةُ على الإفلاس، وانعكس ذلك بشكلٍ كبير على كردستان التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية، والتي كانت تعاني أصلاً من الإهمال والتهميش وفرض الضرائب المتنوعة والتجنيد الإجباري، مما أدى إلى تدهور الزراعة وتحول العديد من الفلاحين إلى عمال أُجراء لدى كبار الملاكين، أو انتقلوا للعمل في المدن.

بالإضافة إلى هذه الظروف الصعبة، انتشرت في شتاء عام ١٨٧٩م مجاعةٌ كبرى في كردستان كانت أشد وطأةً من مجاعة عام ١٨٥٦ وانتشرت معها الأوبئة، ومات نتيجتها مئاتُ الآلاف من الجوع، وترك القرويون قراهم باتجاه المدن، وتقاعست الدولة العثمانية عن مساعدة مواطنيها، في حين سارعت القنصلياتُ الأجنبية إلى تقديم المساعدة للسكان، وأرسل القنصلُ البريطاني لحكومته يطلب منها " الغوث على استعجال " وكانت الجماهيرُ ترفع أصواتها دون خوف أو وجل لتلعنَ الدولةَ العثمانية. ويقال بأنه عندما مرّ القنصلُ الفرنسي بالجماهير المحتشدة عند باب السراي في الموصل، خاطبته إحدى النساء: ((بارك الله فيك فإنك خيرٌ من المسلمين ما دمتَ تحنو على الفقراء.))[1]. والتجأت بعضُ القبائل الكردية إلى روسيا القيصرية لتجاوز هذه المحنة. ولم تقتصر هذه المحنةُ على كردستان تركيا بل شملت كردستانَ إيران أيضاً، وقام الجياع بمهاجمه مستودعات الحبوب للحصول على ما يقتاتون به، ثم انتقلوا بالتدريج من الهجوم العفوي على مستودعات الحبوب التي يحميها

١ - (الاتحاد)، صحيفة، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد ٣٣.

" كانت حركه الشيخ عبيد الله مفاجأة ليس لتركيا وإيران فحسب بل لإنكلترا وروسيا وغيرهما من الدول الأوروبية، وأتهمت كل دولة الأخرى بأنها كانت وراء الانتفاضة فادعت الصحف التركية والانكليزية بأن روسيا كانت وراء الانتفاضة الكردية، بينما اعتبرت الصحف الروسية والإيرانية والأرمنية بأن تركيا وبريطانيا لهما دور في اندلاع هذه الانتفاضة متناسية دور الجهات الأربع روسيا وإيران وتركيا وبريطانيا في اخماد الثور "

الجنود إلى الهجوم المنظم المسلح الذي تحول عام ١٨٨٠ إلى انتفاضه شعبية واسعه بقياده الشيخ عبيد الله النهري[2] شيخ الطريقة النقشبندية، والذي كان يتمتع بسلطه ونفوذ واسعين بين الكرد في تركيا و إيران، وكذلك بين سكان المنطقة من غير الكرد.

كان ((الشيخ عبيد الله متنوراً ذكيا بعيد النظر رغم مركزه الديني، وكان مركزه الاجتماعي وثقله السياسي يتقدم أحياناً مركزه الديني، ويسعى لدراسة نظمٍ وأفكار المجتمعات المتحضرة، ويبذل جهوداً كبيرة

٢ - تعرف عائلته بسادات نهرى (تلفظ نايري) أصبح سيد عبد الله احد خلفاء مولانا خالد بعد اعتناقه الطريقة النقشبندية، وكانت للعائلة نفوذ ديني ثم اصبح لها نفوذ مادي دنيوي ايضا وقد ازداد هذا النفوذ بصورة متزايدة جدا في زمن الشيخ عبيد الله. هو عبيد الله طه النهري الشمزيناني . نسبة إلى منطقة شمزينان " شمدينان " التابعة لولاية هكاري.

سعى عبيد الله النهري جاهداً من أجل كسب تأييد روسيا القيصرية لدعم انتفاضته لمعرفته بأن بريطانيا لن توافق على إنشاء دوله كردية قوية تهدد مصالحها في المنطقة، فأرسل أكثرَ من مبعوث إلى القنصل الروسي في أرزروم للحصول على دعم الروس، ولشرح موقف الشيخ من الدولة العثمانية أكد المبعوثُ الكردي بأن روسيا تتمتع باحترام كبير بين الكرد أكثر من بريطانيا وإنها مجاورة لتركيا

ليجعل من شعبه شعباً متحضرا.))[٣].

ومن أجل تحقيق هدفه أخذ يستعدّ لتنظيم انتفاضة عامة ضد الدولة العثمانية، ومن أجل ذلك تواصلَ مع الزعماء المحليين لدعمه ومساندته، وحينما علم السلطان عبد الحميد الثاني بمحاولاته أرسل إليه مفتي وان لثنيه عن هذه الفكرة، واستمرت المباحثاتُ بينهما أسبوعاً لم تأتِ بالنتائج التي خطط لها السلطان، ولمعرفه الشيخ بمناورات السلطان العثماني وغدره.

وجد الشيخُ ضرورةَ كسب الشعوب الأخرى التي تعيش مع الكرد وتعاني من ظروف مشابهة كالأرمن والآشوريين والعرب، فأجرى الاتصالاتِ مع زعيم الآشوريين مار شمعون الذي وافق على تقديم المساعدة للشيخ. كذلك بارك زعماءُ الأرمن خطوةَ الشيخ عبيد الله، وظهر في الأفق بوادرُ اتحاد كردي آشوري أرمني ضد السلطة التركية وذهبت ((هدراً كل مساعي الاستفزازيين الأتراك لأجل زرع بذور الخلاف والشقاق بين الكرد والأرمن، وتحريض الكرد ضد جيرانهم المسيحيين الأرمن.))[٤]. كذلك حاولت بريطانيا إبعادَ الآشوريين والأرمن عن هذا الاتفاق بحجة أن الدولَ الأوروبية وحدها هي القادرة على حماية المسيحيين.

ومن ضمن محاولاته لتقوية مركزه اتصل الشيخُ عبيد الله بـ ((خديوي مصر ومع شريف مكة وزعيم القبائل العربية في العراق فرحان باشا لتنسيق المواقف ضد الدولة العثمانية.))[٥].

وفي المجال الخارجي أيضاً سعى جاهداً من أجل كسب تأييد روسيا القيصرية لدعم انتفاضته لمعرفته بأن بريطانيا لن توافق على إنشاء دوله كردية قوية تهدد مصالحها في المنطقة، فأرسل أكثرَ من مبعوث إلى القنصل الروسي في أرزروم للحصول على دعم الروس، ولشرح موقف الشيخ من الدولة العثمانية أكد المبعوثُ الكردي بأن روسيا تتمتع باحترامٍ كبير بين الكرد أكثر من بريطانيا وإنها مجاورة لتركيا ... كمان أكد بأن كردستانَ تتمتع بموقع استراتيجي خاصة الممرات الجبلية فيها، وأن الشعبَ الكردي يستطيع التأثير على مجريات الحرب إذا ما نشبت بين روسيا وتركيا... وشرح أسباب الانتفاضة الكردية وظلم الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على توفير الأمن والحماية للكرد... لكن القنصل الروسي رفض العرضَ الكردي، وأمتنع عن إعطاء إجابة واضحة للمبعوث الكردي، وذهب إلى أكثر من الرفض، إذ كتب لحكومته برفض الاستجابة لطلب الكرد.

وفي هذه الفترة جرت اضطراباتٌ شرق بحيرة « وان « قامت بها القبائلُ الكردية ضد الحكومة العثمانية فأعلن الشيخ تأييده لها.

٣ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠، ص ٦١.

٤ - (جليل)، جليلي، نهضة الأكراد الثقافية والقومية. ص ٨.

٥ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠، ص ٥٢.

واتخذت الدولةُ العثمانية بعضَ الإجراءات ضدها وضد محاولات الشيخ عبيد الله، وعينت « سامح باشا « قائداً لجيش الأناضول ومنحته صلاحيات واسعة، وحاول السلطانُ عبد الحميد الثاني صرفَ الشيخ عبيد الله عن محاولته وأراد استمالته بالوعود والهدايا، وأرسل إليه مساعده « بحري بك « لثنيه عّما يخطط له، لكن الشيخ تمسك بموقفه.

وكانت لانتفاضة هكاري التي شملت مناطق واسعة تأثيرٌ إيجابيٌ على مساعي الشيخ عبيد الله وأنصاره ولا سيما في إيران، وحثهم الشيخُ على تنشيط العمليات العسكرية ضد السلطات الإيرانية وحكومة الشاه، واستجاب الناسُ لنداءات الشيخ ((فما أن يسري خبر تحرك أو انتفاضة كردية يسارع السكان للانضمام إليها وتتوسع رقعتها لتشمل مناطق مختلفة.))[٦]. ولبت عشيرةٌ شكاكا «Şikaka" نداء الشيخ عبيد الله وعبرت جماعة مسلحة كبيرة منها الحدودَ التركية للانضمام إلى قوات الانتفاضة، وكان الشيخ متأكداً من أن أكرادَ منطقة هكاري لا يستطيعون بمفردهم تحقيقَ النجاح وإنشاء دولة كردية، و يدرك جيدا أنه لن يفلح في الوصول إلى غايته - في إنشاء دوله كردية مستقله - دون توحيد الكرد.

فاتصل بزعماء القبائل الكردية في المنطقة ودعاهم لعقد اجتماع موسع في شمزينان لإنشاء اتحاد كردي " اتحاد قبلي " وأرسل مبعوثيه إلى جميع مناطق كردستان لدعوة الزعماء إلى ضرورة النضال المشترك ضد الأتراك والإيرانيين مؤكدين لهم أن تركيا وإيران لا تمتلكان أيَّ حق في حكم الكرد، كما أرسل الشيخُ رسله إلى أكراد روسيا للمشاركة في الانتفاضة وتقديم المساعدة لها.

أدرك الشيخ أن قصرَ السلطان هو سجنه، وأنه مقيم تحت الإقامة الجبرية، رغم ذلك لم يتخلَّ عن فكرة إنشاء دولة كردية مستقلة، فصمم على الهروب وفي أواخر عام ١٨٨٢ تمكن من الوصول إلى كردستان، وقد أثار ظهوره الأملَ بتجدد الانتفاضة، وازدادت مخاوف الحكومة الإيرانية التي حذرت السكان من الانضمام إلى الشيخ وأرسلت قواتها لتعزيز منطقة الحدود، وقامت بترميم سور مدينه أورميا وطلبت من تركيا إبعاده عن حدودها

وبعد أن انتشر خبرُ جهود الشيخ في توحيد الزعماء الكرد حاول القنصلُ البريطاني بكل الوسائل منعَ عقد المؤتمر الكردي الذي دعا إليه الشيخ، ومن أجل إعاقة تشكيل الاتحاد الكردي، وكتب القنصل الإنكليزي" تروتر[٧] "إلى جورج.ج. كوشن سفير بلاده في استانبول يقول إنني لا أكاد أصدق أن الحكومة التركية مسؤولة عن حماقة مثل تشكيل الاتحاد - الكردي – وإن هذا الاتحاد سيكون موجهاً ضدها، ولقد أقلق تشكيلُ الاتحاد الكردي ((بريطانيا لدرجة أن بعضَ النواب في البرلمان الإنكليزي أسرعوا في طرح هذه المسألة على بساط البحث..))[٨].

انعقد مؤتمرُ زعماء الكرد في شمزينان « تعرف أيضا بـ شمدينان « وبدأ أعماله في نهاية شهر تموز عام ١٨٨٠ بحضور وفود من السليمانية والعمادية وهورامان وبوطان ومن جبال صاصون وسيرت وموش ووان وبعض

٦ - (صالح) جهاد، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، ص 116.

٧ - الميجر هنري تروتر : هو القنصل البريطاني العام في وان .

٨ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠. ص ٥٧.

اتصل عبيدالله النهري بزعماء القبائل الكردية في المنطقة ودعاهم لعقد اجتماع موسع في شمزينان لإنشاء اتحاد كردي «اتحاد قبلي» وأرسل مبعوثيه إلى جميع مناطق كردستان لدعوة الزعماء إلى ضرورة النضال المشترك ضد الأتراك والإيرانيين مؤكدين لهم أن تركيا وإيران لا تمتلكان أيّ حق في حكم الكرد، كما أرسل الشيخُ رسله إلى أكراد روسيا للمشاركة في الانتفاضة وتقديم المساعدة لها

الزعماء من كردستان إيران... ويعد هذا المؤتمر هو أول مؤتمر تمثيلي في تاريخ الكرد في القرن التاسع عشر. وكان هدفُ عبيد الله من هذا المؤتمر إنشاء اتحاد بين القبائل الكردية، ويعرف بـ « جمعية العشائر الكردية « وفي المصادر الغربية « الاتحاد الكردي «، هو الإعداد والتمهيد لانتفاضة عامة، وقد أفتتح الشيخ عبيد الله المؤتمر بكلمة جاء فيها: ((قبل خمسمائة وخمسين عاماً تأسست الإمبراطورية العثمانية وتسلمت الحكم من غير أن تكون مستحقة له، وبعد مضي أربعمائة سنة إلى خمسمائة سنة من حكمها بدأت تقترب من السقوط والانهيار بصورة سريعة، ويجب ألا ندع مجالاً للشك بأنها ستنهار قريبا.

يا أبناءنا الأعزاء: لنسمع إلى وصية آبائنا وأجدادنا ولا نقبل بالظلم والاضطهاد الذي يتعرضُ له شعبنا من الترك حتى نتخلص منهم، ولا يقتصر ذلك علينا نحن الكردُ في الدولة العثمانية، بل أن الأمرَ كذلك فيما يخص الكرد في إيران، فالدولتان تحولان دون تقدم الكرد.))[٩]. كما ناقش المؤتمرُ العلاقاتِ الكردية الأرمنية، خاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨ ودعوة الدول الأوروبية إلى منح الحكم الذاتي للأرمن. وقد أكد الشيخُ عبيد الله على أهمية العلاقة بين الكرد والأرمن، وتطرق إلى محاولات الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية إلى زرع بذور الفتنة بين الشعبين مبيناً عواقبها الوخيمة على الكرد، وشرح بإسهاب هدفَ الحكومة العثمانية التي تسعى لاستخدام الكرد ضد المسيحيين، والتي ستستهدف الكرد بعد الانفراد بهم، إذ قال لهم ((أن الأتراك يريدون أن يضربوا بنا المسيحيين وحين يقضى على المسيحيين سيوجه الأتراك اضطهادهم إلينا.))[١٠]، وأنه ((يجب أن نعيش كالأخوة مع الأرمن، وأن نعمل من أجل تمتين أسس التفاهم والانسجام بيننا.))[١١]. وكان ذلك محلّ ترحيب غالبية المشاركين في المؤتمر الذي أيدوا مقترحَ إنشاء دولة كردية مستقلة.

وأثناء انعقاد المؤتمر غيّر الشيخُ عبيد الله خطة الانتفاضة على أن تبدأ المناطق الكردية في إيران وتأجيل الحراك في تركيا إلى المرحلة الثانية، إذ أكد: ((بأنه من الحكمة استخدام الظرف المناسب، ففي الوقت الذي يحارب الفرس التركمان سيرسلون كل قوتهم إلى هناك وهذا يعني أن الوقت ملائم جداً لدخولنا إلى فارس... وبما أن قسماً من كردستان يتبع فارس فإننا نكون قد حررنا إخواننا، ونكون بحربنا ضد الأضعف قد استولينا على بلد غني وخصب كأذربيجان، نملك فيه نبعاً لا ينضب من أجل حربنا ضد - العثمانيين.))[١٢]. وقد رحب أغلبيةُ المشاركين في المؤتمر بهذا الاقتراح، ثم بحثوا آلياتِ الاستعداد للانتفاضة، وتأمين

٩ - (البرواري)، د. محمد زكي، الكورد في الدولة العثمانية. ص ٢٤٤.
١٠ - (قاسملو)، د. عبد الرحمن، كردستان والأكراد. ص 49
١١ - (مكدول)، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث. ص ١٦٨.
١٢ - (جليلي)، جليل، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠. ص ٤٩.

الأموال والسلاح والذخيرة لثوار.

اندلعت شرارةُ الانتفاضة في إيران في شهر آب ١٨٨٠ بقيادة حمزة آغا زعيم قبائل منغور[١٣] الذي نفذ قراراتِ المؤتمر واتصل ببعض الزعماء الكرد في المنطقة. وقد أثار نشاطه غضبَ السلطات الإيرانية التي لجأت إلى التنكيل بالسكان الكرد في المنطقة. فاستعان حمزة آغا بالشيخ عبيد الله الذي أرسل ابنه عبد القادر على رأس جيش قوامه ((ألف فارس كردي)). وفي طريقه إلى إيران انضمت إليه عددٌ كبير من الخيالة والفرسان الكرد. على أن يلحق به لاحقا.

قسم الشيخ عبيد الله النهري جيشه إلى ثلاثة أقسام الأول بقيادة ابنه عبد القادر وحمزة آغا ومهمته تحرير سابلاغ " مهاباد " وتبريز. والثاني بقيادة ابنه محمد صديق والثالث بقيادة خليفته محمد سعيد وكان الشيخ يقوم بقيادة الفرقتين الأخيرتين.

في ١٠ أيلول عام١٨٨٠ تمكن الثوار من الاستيلاء على مقاطعه منغور وفي ١٥ أيلول سيطروا على مقاطعات لاخيدجان التي تسكنها قبيله بيران الكردية - أكثر القبائل إخلاصاً لفكرة وحدة الكرد - وأرسل الشيخ مجموعة رسائل إلى زعماء إيران ووجهائها لكسبهم، وضمان حيادهم بهدف ضمان نجاح الانتفاضة، ثم استولى الثوار على مدينة " سردشت " وسرعان ما انتشرت الانتفاضة وامتدت إلى جميع المناطق الكردية في كردستان إيران وانضمت إليها جميع القبائل الكردية تقريبا، وتقدم الثوار نحو مدينه مهاباد والمدن الرئيسية في كردستان دون مقاومة تذكر، ودخل محافظها في مفاوضات مع الثوار انتهت بمغادرته وحاشيته للمدينة تاركين السلاح والأموال للثوار، هكذا تم الاستيلاء على المدينة دون

١٣ - يتمركزون في محافظة بيرانشهر الواقعة على جبال زاغروس، في أذربيجان الغربية.

> **أثارت الأعمالُ التحضيرية للانتفاضة كل من روسيا القيصرية وانكلترا التي ضغطت على السلطان العثماني لاتخاذ التدابير للحيلولة دون اندلاع الانتفاضة، وطلب السفيرُ البريطاني من السلطان إما معاقبة الشيخ عبيد الله أو تسليمه إلى إيران. وأرسلت تركيا قواتٍ إضافية إلى منطقه هكاري ووجهت إنذاراً إلى الشيخ تدعوه إلى لقاء فوري مع ممثل السلطان العثماني**

إطلاق رصاصة واحدة، و قبل مغادرتها عين لها الشيخ المسؤولين لإدارة المناطق المحررة كما تم تشكيل حكومة مؤقتة لكردستان.

وقد أكد الشيخُ في تعليماته للثوار وللمسؤولين على ضرورة عدم التعرض إلى رعايا الدول الأجنبية والسكان المسيحيين وطلب وضع أعلام زرقاء فوق بيوتهم لمنع الاعتداء عليهم. وقد أكد مينورسكي عدم تعرض الثوار للمسيحيين إذ يقول: ((لم يتضرر الأرمن من حركة عبيد الله.))[١٤].

وتقدم عبيد الله نحو تبريز وفي طريقه استولى على مقاطعة شوشيفان ومدن « اشتاروك، زافار، ميانودب، مليل، وكاندا ثم زحف على تبريز وأثناء وصوله إلى تبريز دب الذعر في المدينة وبدأت ((المواجهات الضارية في الشوارع التي أقيمت فيها المتاريس وتهيأت القنصلية

١٤ - (مينورسيكي)، مينورسكي، الأكراد ملاحظات وانطباعات. ص ٤٥.

الروسية لنقل أرشيف القنصلية))[15].

وعلى جبهة أورميه كان الوضع مختلفاً، فرغم سيطرة الثوار على بحيرة أورميه وجوارها، إلا أن القواتِ الإيرانية استطاعت الاحتفاظ بها، ورفض حاكمها « إقبال الدفلي « تسليمها إلى القوات الكردية التي يقودها الشيخ عبيد الله بنفسه ولكسب الوقت أرسل الدفلي القنصل الانجليزي « آبوت[16] "للتفاوض مع الشيخ عبيد الله ليقوم هو بتحصين المدينة والحصول على المساعدات من حكومته التي بدت في موقف محرج، وقام " آبوت " بالمهمة واستقبله الشيخ بالترحاب، إلا أنه رفض الدخولَ في مفاوضات مع إقبال الدفلي كما عبر عن عدم ارتياحه للحكومة الإيرانية. ثم أرسل الشيخ خليفته إلى " آبوت " لإقناع حكومته البريطانية باتخاذ موقف محايد من الانتفاضة، وإبلاغه بموقف الشيخ الودي تجاه الدول الأوروبية، وجاء في رسالة الشيخ عبيد الله: ((أن الشعبَ الكردي له خصوصيته، وديانته مختلفة عن ديانة الآخرين، وكذلك تقاليده وأعرافه، وزعماء كردستان سواء أكانوا رعايا للفرس أم للترك، وإن سكان كردستان سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين قد اتحدوا وأجمعوا على أن الأمور باتت لا تطاق مع ممارسات الحكومتين التركية والفارسية، ومن الضروري أن يتم شيء ما. ولا سيما بعد أن فهمت الحكوماتُ الأوروبية قضيتنا، وتحققت من حالتنا السيئة.

إننا نريد أن تكون شؤوننا في أيدينا، وإلا فإن كردستانَ سوف تضع زمام الأمور في أيديها... وهي غير قادرة على الاستمرار في تحمل الأعمال الشريرة المتواصلة، وهذا الاضطهاد الذي تمارسه الحكومتان بنيات غير صادقة.))[17]. واقترح على آبوت إقناع الدفلى

بعد عودة الشيخ وأولاده إلى الأراضي التركية تمركز في منطقه شمزينان وأخذ يعد العدة لانتفاضة جديدة، وتوجه بنداءات مكتوبة إلى الزعماء الكرد يدعوهم للثورة، كذلك أرسل مفوضاً إلى روسيا للحصول على دعمها له ضد تركيا، مؤكداً أنه لم يفقد الأملَ في دعم روسيا للأكراد... كما حاول من جديد استمالةَ العرب والأرمن والآشوريين ثانية إلى جانبه وأهتم كثيراً بالتعاون الكردي الأرمني

بإخلاء المدينة من السكان لكن الدفلي رفض ذلك، وكتب آبوت عن هذه المحادثات ((إن الشيخ يعتزم القضاء على قطاع الطرق من القبائل المختلفة، والتي يستمر قيامها من جانب إيران وتركيا وذلك لأن ممثلي هاتين الحكومتين ليس بإمكانهم وقف هذه الأعمال وإعادة الأمن والنظام إلى حدودهما ومنح المسيحيين والمسلمين حقوقاً متساوية والمساهمة في نشر التعليم وبناء المدارس والكنائس والشيء الوحيد الذي يريده الشيخ هو التأييد المعنوي من الدول الأوروبية العظمى، ويقترح الشيخ اختباره وإذا لم يفلح في إنشاء كردستان وإقامة حكومة قوية فيها عندئذ فهو مستعد للمثول أمام محكمة أوروبية وتحمل جميع العواقب الناجمة عنها.))[18].

وعلى الجانب الثاني من الحدود أي الجهة التركية اتخذت حكومةُ السلطان عبد الحميد الثاني كافةَ استعداداتها لمواجهة الانتفاضة

١٥ - المصدر السابق، ص 42.

١٦ - ويليام آبوت القنصل البريطاني في تبريز عاصمة اقليم اذربيجان الشرقية في ايران

١٧ - (سافراستيان)، أرشاك، الكرد وكردستان. ص ٨٧.

١٨ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠، ص ٧٢.

بحشد قواتها في « أرزوم « ثم تم نقل القوات إلى منطقة « وان « لتكون قريبة من منطقة الأحداث في كردستان.

وبعد أن استوعبت الحكومة الإيرانية الصدمة، تمكنت من إعادة تنظيم صفوفها فأرسلت إلى تبريز ثلاثةَ جيوش من طهران وخوي وكان الجيش الرئيسي بقيادة اعتماد السلطاني يرافقها ضباط نمساويون، وفي الوقت الذي كانت إيران تستعد للهجوم على الثوار خففت الفرقُ الكردية عملياتها العسكرية في ضواحي تبريز وغادر الكثيرون من الكرد معسكرَ الثائرين إلى بيوتهم بعد أن حصلوا على بعض الغنائم، مما أدى إلى ضعف قوى الكرد وأثر ذلك تأثيراً كبيرا على مجرى العمليات الحربية ضد جيوش الشاه فيما بعد. وقد طلب الشاه الإيراني من انكلترا وروسيا الضغطَ على تركيا لإقناعها بالدخول في الحرب ضد الانتفاضة الكردية، فاستجاب السلطانُ لذلك ووضعت تركيا قواتها على الحدود لقطع طريق العودة على الثوار.

وقامت السلطات الروسية بحشد قواتها في منطقه نخجوان لمنع انتقال الثوار إلى روسيا وتم ((محاصرة الثوار من ثلاث جهات بالقوات المناوئة.))[١٩].

وفي طريقها إلى تبريز استخدمت الجيوشُ الإيرانية النظامية وغير النظامية كل أساليب البطش والقتل ضد الكرد فأحرقت خلال تقدمها أكثر من ٢٠٠ قرية كردية، ونهبت المحاصيلَ وقتلت السكان و لم تفرق بين الشيوخ والأطفال والنساء، إذ أصدر القواد الأوامر بقتل الكرد دون رحمة وسيطرت روح السلب والنهب على الجيوش الإيرانية ((وراقت هذه الأعمال للضباط النمساويين الذين أمروا الجيشَ بحرق جميع قرى منطقة مجيد خان وقتل سكانها، ورداً على احتجاج الدفلي ضد هذه الإجراءات المتطرفة هدد أحدُ الضباط النمساويين بتقديم

١٩ - (زكي)، محمد أمين، خلاصة تاريخ كرد وكردستان. ص 244.

> **ناقش المؤتمرُ العلاقاتِ الكردية الأرمنية، خاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨ ودعوة الدول الأوروبية إلى منح الحكم الذاتي للأرمن. وقد أكد الشيخُ عبيد الله على أهمية العلاقة بين الكرد والأرمن، وتطرق إلى محاولات الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية إلى زرع بذور الفتنة بين الشعبين مبيناً عواقبها الوخيمة على الكرد، وشرح بإسهاب هدفَ الحكومة العثمانية التي تسعى لاستخدام الكرد ضد المسيحيين، والتي ستستهدف الكرد بعد الانفراد بهم**

شكوى سريعة ضده إلى طهران التي أمرته على حد قوله بالقضاء على كل شيء في كردستان على الطريق.))[٢٠].

وبعد معارك دامية اضطر عبد القادر بن عبيد الله إلى الانسحاب، وفي شهر تشرين الثاني عبر الحدودَ التركية بينما استمرت قبيله منغور في المقاومة بقياده حمزة آغا الذي أثار الذعرَ في صفوف القوات الإيرانية على الحدود الإيرانية – التركية، لكنه اغتيل غدراً بعد أن نال الأمانَ من حكام إيران ثم قامت الحكومة الإيرانية كعادتها بتوزيع سكان المنطقة من الكرد على مختلف مناطق البلاد وذلك لتلافي قيام انتفاضة كردية أخرى في المستقبل، كما طلبت إيرانُ من تركيا تسليمها زعماء الانتفاضة وأيدت كل من بريطانيا والنمسا هذا الطلبَ.

وبعد عودة الشيخ وأولاده إلى الأراضي

٢٠ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد ١٨٨٠، ص ٧٨.

> **بعد مؤتمر برلين ١٨٧٨ ودعوة الدول الأوروبية إلى منح الحكم الذاتي للأرمن. وقد أكد الشيخُ عبيد الله على أهمية العلاقة بين الكرد والأرمن، وتطرق إلى محاولات الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية إلى زرع بذور الفتنة بين الشعبين مبيناً عواقبها الوخيمة على الكرد، وشرح بإسهاب هدفَ الحكومة العثمانية التي تسعى لاستخدام الكرد ضد المسيحيين، والتي ستستهدف الكرد بعد الانفراد بهم**

التركية تمركز في منطقه شمزينان وأخذ يعد العدة لانتفاضة جديدة، وتوجه بنداءات مكتوبة إلى الزعماء الكرد يدعوهم للثورة، كذلك أرسل مفوضاً إلى روسيا للحصول على دعمها له ضد تركيا، مؤكداً أنه لم يفقد الأملَ في دعم روسيا للأكراد... كما حاول من جديد استمالةَ العرب والأرمن والآشوريين ثانية إلى جانبه وأهتم كثيراً بالتعاون الكردي الأرمني، إذا وجد في مساعدتهم إمكانية تأسيس دولة كردية فكان يقول: ((رغم كل شيء فإنني أثق بالأرمن أكثر من ثقتي بالأتراك والفرس، فالأفضل بالنسبة لنا الاتحاد مع الأرمن بدلاً من الفرس والأتراك، إذ أن الفرسَ يكرهوننا والأتراك يرغبون في أن يجعلوا منا أداة لسياساتهم.))[٢١].

لاقت فكرةُ الثورة الاستحسانَ بين الصفوف الكرد والآشوريين والعرب ووصل إلى مقر الشيخ عبيد الله حوالي ٥٠٠٠ عربي من الموصل[٢٢] وبغداد، وتؤكد وثائق الخارجية الروسية ذلك إذ تشير إلى ((أن عدة آلاف من المسيحيين العرب عبروا عن كامل استعدادهم للاشتراك في الانتفاضة الكبيرة التي قادها الشيخ عبيد الله ومنهم من وصل إلى المنطقة فعلا.))[٢٣].

وأثارت الأعمالُ التحضيرية للانتفاضة كل من روسيا القيصرية وانكلترا التي ضغطت على السلطان العثماني لاتخاذ التدابير للحيلولة دون اندلاع الانتفاضة، وطلب السفيرُ البريطاني من السلطان إما معاقبة الشيخ عبيد الله أو تسليمه إلى إيران. وأرسلت تركيا قواتٍ إضافية إلى منطقه هكاري ووجهت إنذاراً إلى الشيخ تدعوه إلى لقاء فوري مع ممثل السلطان العثماني، فطلب الشيخ إنشاءَ لجنة خاصة تبحث الوضع على أن يكون فيها ممثلين عن الدول الأوروبية، ووقف تحشدات القوات التركية حتى تتفرغ اللجنة من مهامها وتتخذ القرارات المناسبة لمعالجه وضع الكرد المزري، وحاول الشيخ عبيد الله النهري جاهد ((تأمين استقلال الكرد ليس بقوة السلاح وحده، بل وعقد الآمال على اللجنة الدولية.))[٢٤].

ثم اضطره الشيخ للسفر الآستانة لملاقاة السلطان عبد الحميد الثاني الذي اتخذ كافة الاحتياطات للحيلولة دون فراره، وقد استقبل الشيخ بحفاوة واحترام لائقين بشخصية لها مكانتها وخرجت جميع الشخصيات الرسمية في المدينة لاستقباله واكتظت الشوارع بالناس، وأثناء دخول عبيد الله إلى المدينة دوت المدفعية بطلقات التحية على شرف الضيف الكبير.

أدرك الشيخ أن قصرَ السلطان هو سجنه، وأنه مقيم تحت الإقامة الجبرية، رغم ذلك لم يتخلَّ عن فكرة إنشاء دولة كردية

٢١ - المصدر السابق، ص 81.

٢٢ - كان الشيخ عبيد الله يخطط لجعل الموصل عاصمة لدولته.

٢٣ - (مظهر)، د. كمال أحمد، كردستان في سنوا الحرب العالمية الأولى. ص 123

٢٤ - (جليل)، جليلي، انتفاضة الأكراد 1880. ص 83.

مستقلة، فصمم على الهروب وفي أواخر عام ١٨٨٢ تمكن من الوصول إلى كردستان، وقد أثار ظهوره الأملَ بتجدد الانتفاضة، وازدادت مخاوف الحكومة الإيرانية التي حذرت السكان من الانضمام إلى الشيخ وأرسلت قواتها لتعزيز منطقة الحدود، وقامت بترميم سور مدينه أورميا وطلبت من تركيا إبعاده عن حدودها، وحينما علمت السلطات التركية بهروبه أرسلت وفداً لصرفه عن هدفه، لكنه رفض ذلك فأرسل السلطانُ عبد الحميد الثاني سكرتيره كامل باشا ((لإقناع الشيخ بالسكن في إحدى المدن المقدسة في السعودية وعلى نفقة الحكومة التركية، كما وعده السلطانُ براتب شهري تقاعدي قدره ١٥٠ ليره وغيرها من الامتيازات.))[٢٥]. لكن الشيخ رفض المقترحات التركية وقرر متابعة طريقه فتحصن في قلعة أورامار لمواجهة القوات التركية التي حاصرت القلعة، وعندما أدرك الشيخ بعدم قدرته على المواجهة ولكي يتجنب إراقة الدماء أعلن عن نيته السفر إلى الموصل فوافقت الحكومة التركية على طلبه، بعد أن أخذت ابنه محمد صديق كرهينة إلى استانبول. وقد خرج سكان الموصل لاستقباله، ورحب زعماء الموصل بقدومه، فخافت الدولة العثمانية من عودته إلى الثورة و قامت بإرساله إلى الحجاز، وبقي فيها حتى فارق الحياة في مكة في ٢٣ تشرين الأول عام ١٨٨٣.

كانت حركه الشيخ عبيد الله مفاجأة ليس لتركيا وإيران فحسب بل لإنكلترا وروسيا وغيرهما من الدول الأوروبية، وأتهمت كل دولة الأخرى بأنها كانت وراء الانتفاضة فادعت الصحف التركية والانكليزية بأن روسيا كانت وراء الانتفاضة الكردية، بينما اعتبرت الصحف الروسية والإيرانية والأرمنية بأن تركيا وبريطانيا لهما دور في اندلاع هذه الانتفاضة متناسية دور الجهات الأربع روسيا وإيران وتركيا وبريطانيا

> **بعد أن تمكن الثوار من الاستيلاء على مقاطعه منغور أرسل الشيخ مجموعة رسائل إلى زعماء إيران ووجهائها لكسبهم، وضمان حيادهم بهدف ضمان نجاح الانتفاضة، ثم استولى الثوار على مدينة « سردشت » وسرعان ما انتشرت الانتفاضة وامتدت إلى جميع المناطق الكردية في كردستان**

في اخماد الثور.

إن انتفاضةَ الشيخ عبد الله النهري كانت بحق من أهم الانتفاضات في القرن التاسع عشر التي قام بها الشعب الكردي للتخلص من عبودية الدولتين العثمانية والإيرانية معاً، وعكست بصدق رغبة الشعب الكردي بكامله في الاستقلال، وتمتع قائدها بنضج ووعي سياسي، ومقدره فائقة في تحليل ومعرفة الظروف المحيطة به وبعد نظر سياسي بدليل تواصله مع ممثلي بعض الدول الأوربية وروسيا، وكذلك مع زعماء الشعوب الأرمنية والآشورية والعربية والاتفاق معها على سبل الخلاص وضمان حقوقها، ومع ذلك فشلت الانتفاضة. ويعود أهم أسباب فشلها إلى عدة عوامل منها:

١- عدم وجود تنظيم سياسي يشرف على الانتفاضة ويوجهها ويشرح أهدافها بوضوح لعامة الناس.

٢٥ - (محب الله)، ن، موقع الأكراد وكردستان تاريخيا وحضاريا وجغرافيا. ص 93.

٢- العداوات الداخلية بين القيادات الكردية وتأثير ذلك على مجريات الانتفاضة.

٣- النظرة القبلية لدى بعض زعماء الانتفاضة والسعي وراء المصالح الآنية.

٤- غياب وحدة الصف الكردي، وعدم التنسيق العالي بين الكرد والأرمن رغم مصلحتهم المشتركة في التخلص من السيطرة التركية والإيرانية.

٥- الموقف المعادي للحكومتين البريطانية والروسية للانتفاضة ولتطلعات الشعب الكردي، خوفا على مصالحها في الدولة العثمانية الضعيفة.

٦- عدم توفر دعم أية دوله أوروبية للانتفاضة.

٧- عدم توازن القوة العسكرية بين القوات الكردية وقوات الحكومتين الإيرانية والتركية.

هكذا اجتمعت هذه العوامل مع بعض العوامل الأخرى، ولا سيما العداء والتنافس بين روسيا القيصرية وبريطانيا حول التوسع في الأناضول والهضبة الإيرانية، كل ذلك ساهم في إخفاق الثورة الكردية.

وفي النهاية ألا يحق لقائد الانتفاضة أن يرتاح نهائياً وذلك بإعادة رفاته إلى وطنه، كغيره من قادة العالم الذين فارقوا الحياة خارج أوطانهم، أليس من حقه على شعبه أن يفكر بذلك؟.

المصادر والمراجع:

-1 (البرواري)، د. محمد زكي، الكورد في الدولة العثمانية. دار الزمان. ط1. 2009.

-2 (الصالح)، جهاد، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية. دار الصداقة. بيروت. ط1. 1987

-3 (جليل)، جليلي. نهضة الأكراد الثقافية والقومية. ت/ بافي نازي. ولاتو. كدر. ط1. 1984.

-4 (جليل)، جليلي. انتفاضة الأكراد عام 1880. ت/ سيامند سيرتي. رابطة كاوا للثقافة الكردية. بلا.

-5 (زكي)، محمد أمين. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور وحتى الآن. ت/محمد علي عوني، كرد برس، بيروت. ط4. 1996.

-6 (سافراستيان)، أرشاك، الكرد وكردستان. ت/ د. أحمد محمود الخليل، دار الزمان، دمشق. ط1 2008.

-7 (قاسملو)، د. عبد الرحمن. كردستان والأكراد. المؤسسة اللبنانية للنشر. بيروت. ط6. 1970

-8 (محب الله)، ن، موقع الأكراد وكردستان تاريخيا وجغرافيا وحضاريا ، بلا 1992 .

-9 (مظهر)، د. كمال أحمد. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى.ت/ محمد ملا عبد الكريم. بلا.

-10 (مكدول)، ديفيد. تاريخ الأكراد الحديث. ت/ راج آل محمد. دار الفارابي. بيروت.ط1. 2004.

-11 (مينورسكي)، الأكراد ملاحظات وانطباعات. ت/ معروف خزنه دار. دار الكاتب. بيروت. ط1. 1987.

-12 (الاتحاد) صحيفة. الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني. العدد 33 1993/6/26-.

الثورات الأوروبيّة في القرن الواحد والعشرين، وتعامل الدول معها

صلاح الدين مسلم

تمهيد

أسيسمّي التاريخ الثورات التي قامت في العالم العربيّ في الألفية الثالثة ثوراتٍ أم حرباً أهليّة أم أعمال شغب...؟ أهي نزاعات أم تمردات أم أعمال شغب أم حرب أهليّة أم أحداث أم انتفاضات أم عصيان مدنيّ...؟ أهي ثورة برتقالية أم ثورة الزهور أم ثورة الأرز أم ثورة أرجوانيّة أم ربيع دمشق أم الربيع العربيّ...؟

لا شكّ أنّ الطرف المحارب ينعت تلك الثورة بالنعوت السلبيّة، وينعت الطرف الذي يؤيّد تلك الثورة بالنعوت الإيجابيّة، ونجاح الثورة أو فشلها يحدّد التسمية، فإذا نجحت الثورة سمّيت ثورة، وإذا فشلت سُمّيت أعمال شغب.

لقد نشأ الوعي الزائف بعد انتهاء الحضارة المجتمعية في العصر النيولوتي وتشكّلت حضارة الدولة الناهبة للحضارة المجتمعية، وذلك من خلال تفضيل الطبقات الحاكمة في الدولة فكرة من الفكر الثّلاث التّالية على بعضها البعض: (الله – الطبيعة – الإنسان) فعلى سبيل المثال، قدّمت الحضارة اليونانيّة القديمة مفهوم الإنسان على باقي المفاهيم، وقدّمت الحضارة الغربية الحاليّة مفهوم الطبيعة بينما قدّمت الحضارة الإسلاميّة مفهوم الله على المفهومين الآخرين. ولستُ بصدد نقاش أيّ الحضارات أصحّ، فهي بمجملها ناهبة الحضارة الأولى (الثورة الزراعيّة) التي نشأت في موزوبوتاميا، لكن يمكننا استشفاف تدهور الحضارة الشرق أوسطية من خلال تطعيمها بعدّة حضارات غربية وشرقية، فنشأت الحضارة الهجينة، التي لا تمتّ بصلة إلى الحضارة المجتمعيّة الأصيلة الحقيقيّة الطبيعيّة.

يقول ماركس «ليس وعي الناس هو الذي يحدّد وجودهم، وإنما وجودهم الاجتماعيّ هو الّذي يحدّد وعيهم.» إلّا أنّ ماركس لم يعتبر الوعي انعكاساً سلبياً للواقع، لأنّه آمن بوجود علاقة جدليّة فيما بين الوعي والواقع، والعلاقة الجدليّة هي علاقة صراع الأضداد ونفي النفي وتحوّل الكم إلى كيف، فالوعي يمكنه أن يؤثّر في الواقع؛ فإمّا أن يساهم في تغييره، وإمّا أن يساهم في تكريسه، وبالتالي يعدّ وعياً مفروضاً من الأعلى، أي من النخبة التي تعدّ عالة على تطوّر المجتمع بصيرورته الطبيعيّة، التي لا تؤمن بالطبقات قط، وبالتالي يمكن مناقشة قول كارل ماركس الذي أنتج نظريّة لم يطبقها اليساريّون الماركسيون، بل ابتعدوا عن جوهر تطبيق هذا الفكر الذي افتقر إلى الحلّ أو التركيبة من خلال الطرح السليم للكثير من التناقضات الثنائيّة التي تتمثّل في الأطروحة والأطروحة المضادّة.

عندما قامت هذه الثورات في العالم العربيّ كانت ربيعاً ترى فيه الشعوب خلاصها الأزليّ، وكانت الحريّة هدفاً، والصدق أسلوباً، وظهرت روح الجماعة، وكانت لغة الحوار والمنطق والعقل هي السائدة، لكن سرعان ما سرق الأخوان المسلمون الأضواء، وحوّلوا كلّ جميل إلى قبح، ودمار وقتل، وحوّلت اللغة الجميلة إلى أسوأ أسلوب عرفه التاريخ.

ما يميّز ثورات الشرق في الألفية الثالثة أنّها انتقلت إلى الغرب، وهذا كان عكس لما احتكرته الثورة الفرنسيّة ١٧٨٩ التي كانت رمزاً لكلّ ثائر في الشرق، وكذلك الثورة البلشفيّة في ١٩١٧، فقامت ثورات في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرها من المدن الأوربيّة، بعد الربيع العربيّ (ربيع الشعوب).

بعض الثورات الأوروبيّة

أدّت حادثة إطلاق النار على مارك دوغان البالغ ٢٩ عامًا من قبل شرطة لندن ما أدى إلى مصرعه، إلى اندلاع ثورة عارمة في البلاد، في ٧ آب ٢٠١١ من توتنهام شمالي لندن وصولاً إلى مناطق مختلفة من المملكة البريطانيّة، بالطبع كان هذا السبب المباشر، لكنّ السبب الحقيقيّ يكمن في ارتفاع معدلات البطالة، وخفض الخدمات العامة كجزء من خطة التقشف البريطانية ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، الفقر، وازدياد الهوّة ما بين الفقراء والأغنياء، وانتهازية الشرطة في استخدام صلاحياتها، وسوء العلاقة بين الشرطة والجالية السوداء في لندن وانتشار ثقافة العصابات.

بالطبع لدى إنكلترا خبرة واسعة في مجال تحوير الثورة من خلال بثّ مثيري الشغب وإفساح المجال لهم، وتحويل هذه الثورة إلى أحداث وإطلاق تسميات أخرى عليها، واستخدام القوّة الناعمة، والضخّ الإعلامي المحترف الذي استطاع أن يقضي على هذه الثورة، واستخدام مصطلحات (أعمال الشغب، التدمير، مثيرو الشغب...) وبأنّهم جشعون وليس غاضبين، وهم يفتقرون إلى المسؤولية الاجتماعيّة، وشعب غوغاء، ديماغوجيّ، ولا يمثّلون القيم العليا للمجتمع.

وقد استعاد الشعب الفرنسيّ مجد الثورة الفرنسيّة في أيلول عام ٢٠٠٥، فتدخّلت خبرة الدولة الفرنسيّة في قمع المظاهرات بتحويلها إلى أعمال عنف وشغب، فعبر ١٩ ليلة تمّ إحراق ٧٨٠٠ سيارة، وعدة مبانٍ عامة، وأوقفت الشرطة ٢٧٠٠ شخص. ووصف نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسيّ ومن المفترض أن يكون خريج مدرسة الثورة الفرنسيّة، وصف المتظاهرين بالحثالة، وقال: «إنّ العديد من الضواحي تحتاج إلى «تنظيف صناعي، وأنّ الحكومة لن تسمح «لمثيري الاضطرابات، ولحفنة من المجرمين، أن يظنوا أنّ بإمكانهم فعل ما يريدون». واستخدمت الدولة أسلوب الدعاية المضادة، وتصيّد الأخطاء، واستخدام آليات الخوف ضد نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي.

واندلعت احتجاجات «السترات الصفراء» في فرنسا، وكانت لسبب مباشر يتمثّل في معارضة الضريبة على الوقود، حيث كانت ردّ فعل على قرار الرئيس إيمانويل ماكرون بزيادة الضرائب على الوقود. وجاء اختيار «السترة الصفراء» من قبل الحركة نظراً لأن القانون الفرنسي يفرض منذ عام ٢٠٠٨ على جميع سائقي السيارات حمل سترات صفراء داخل سياراتهم عند القيادة كإجراء وقائي، حتى يظهر للعيان في حالة اضطرار السائق الخروج من السيارة لسبب ما، والانتظار على قارعة الطريق.

ثم كبرت هذه الاحتجاجات وتضخّمت، وزادت المطالب حتى وصلت إلى مطالبة الرئيس الفرنسي بالتنحي عن منصبه. وبعدها زادت الاحتجاجات وانتشرت لأسباب مختلفة في مدن ودول أوروبية أخرى، شملت هولندا وبلجيكا والنمسا وصربيا وهنغاريا وألمانيا.

كانت وسائل التواصل الاجتماعي سبباً لازدياد حدّة هذه المظاهرات، ولم تكن هناك منهجيّة واضحة في قيادتها، فكانت تضمّ الشرائح الاجتماعيّة كافّة، ومجمل القول: إنّ هذه المظاهرات عبارة عن نزوع نحو التغيير، ورفض لهذا النظام القائم، الذي فيه تفاوت اقتصاديّ هائل وفادح، وتغيير في البيئة الثقافيّة والفكريّة والمنهجيّة، واعتبر بعض المحلّلين أنّ المظاهرات عبارة عن تحرّك جماهيريّ لا ممثّلين ولا شخصيّات ولا قائد لها، وهي حركات عشوائيّة غير منظّمة التنظيم الدقيق، لكن لم يعوا أنّ المجتمعيّة ترتقي في غياب السلطة والدولة، فهي كفيلة بتنظيم نفسها، لكن إلى حدّ ألّا يحوّرها المتطرّفون عن مسارها، وبالطبع ضمن البيئات الحاضنة لها.

إنّ الترسانة الإعلاميّة للنظام القائم تحارب هذه المظاهرات بالقوّة الناعمة والإعلام، وتبثّ روح اليأس في الجمهور وتحاربه اقتصادياً، وقد ساعد المفكّرون الداعون للنظام على قمع هذا الانفجار التاريخيّ المستدام من خلال نزع الفكر عن هذا المجتمع، ومحاربة الأيديولوجيا، وجعلها بعبعاً يجب أن يخاف منه الجميع، ويجب أن يحاربه الجميع، فالأيديولوجيا عبر نضالها التاريخيّ هي السلاح الذي هدّ أركان النظام القائم أبداً، وبما أنّ هذا النظام العالميّ هو نظام لا يرتضي أن يهدر أمواله وفائض إنتاجه على الفكر، فيروّج للنظريّات المضادة للمجتمعيّة، وينسف تاريخ المجتمعات ونضالها.

إنّ نظام الدولة ينزع الفكر عن المجتمع، ثمّ ينعت هذا المجتمع الثائر بالشعبوية والديماغوجية والفوضوية... على الرغم من أنّه قد يكون السبب في بثّ جهات مخرّبة وتشجيعها لتصوير هذا الصراع على أنّه عبارة عن تخريب وليس ثورة.

قد يقول قائل: إنّ السبب الرئيسي لاحتجاجات السترات الصفر في أوروبا هو الضائقة المعيشيّة، والشقاء الاقتصاديّ، لكن ليس هذا هو السبب فحسب، بل السبب في النظام الرأسماليّ القائم، وغول الحداثة الرأسمالية الذي ينهش في جسد المجتمع، ويقطّعه إرباً إرباً.

بالطبع إنّ أزمة الكساد الاقتصادي عام ٢٠٠٨ كانت السبب الرئيس في ازدياد الفقر، وانتشار الغنى الفاحش بين طبقة معيّنة، وتهدّم الطبقة الوسطى التي كانت سائدة ما قبلها، وازدادت حاجة الدولة إلى الأثرياء كي يرفعوا من أسهم الدولة اقتصادياً، فباتوا يتمتّعون بامتيازات ضريبيّة، وازدادت الضرائب على أفراد المجتمع الذين لا يعلمون من أين جاءتهم هذه المصائب؟! فالطبقة المسحوقة تدفع ضريبة هذا النظام الإقصائيّ.

الحرب الباردة الكونية

لقد شكّلت الحرب الباردة العالم الذي نعيشه اليوم: سياسته واقتصاده وشؤونه العسكريّة. ونشأت معظم الصراعات التي نراها اليوم من الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأخير وسياستها تجاه الشرق الأوسط، بما فيها الحرب على الإرهاب.

وكان من المفترض أنّ الحرب الباردة كانت سجالاً بين قوّتين عظيمتين من أجل القوّة العسكريّة والسيطرة الاستراتيجية التي من المفترض أن تكون أوروبا، لكنّ (أود آرن وستاد) يوضّح في كتابه (الحرب الباردة الكونيّة) أنّ أهمّ جوانب الحرب الباردة لم تكن عسكريّة ولا استراتيجيّة، ولم ترتكز في أوروبا؛ بل كانت مرتبطة بالتطوّر السياسيّ والاجتماعيّ في العالم الثالث (أي الشرق الأوسط) فالعمليات المزدوجة لإنهاء الاستعمار وتثوير العالم الثالث حسب نظرة الكاتب لم تكن نتاج الحرب الباردة، ولكنّها أثّرت فيها بأساليب أصبحت مهمّة جدّاً، وساهمت في تكوين العالم كما نعرفه اليوم. فقد كانت الحرب الباردة استمراراً للاستعمار لكن بأساليب ووسائل مختلفة، على شكل مشاريع اجتماعيّة واقتصاديّة عملاقة، ووعود بالحداثة لمساندهم، ووعيد بالموت للمعارضين أو من يقفون في طريق التقدّم.

فالمعسكران الاشتراكي والرأسمالي اللذان

كانا معاديين للاستعمار أصبحا جزءاً من شكل أقدم للهيمنة، بسبب كثافة الصراع فيهما، والمخاطر التي انطويا عليها، والمخاوف الكبرى من العواقب التي قد تقع فيما لو انتصر الخصم. فإنّ الأساليب التي انتهجها كلاها في فرض رؤيته للحداثة على دول العالم الثالث، كانت قريبة الشبه بأساليب الإمبراطوريات الأوروبيّة الزائلة من قبل.

وبما أنّ القطب الواحد قد سيطر على العالم في نهاية القرن الماضي، فقد عادت الإمبراطوريّة الأميركيّة كقوّة عظمى وحيدة، وصارت تتدخل في شؤون العالم بأسره، وبالتالي ازدادت المقاومة العالمية لهذا التدخّل الأميركيّ، وأصبحت ممارساتها الديمقراطيّة أكثر عرضة للضغوط الداخلية كما حصل عندما انسحبت القوات الأميركية من الشمال السوريّ وسمحت لتركيا بالتوغّل في سرى كانيه (رأس العين) وكرى سبي (تل أبيض) وهذه المعارضة الداخلية للتوغّل الأميركيّ هي التي تساعده على الحفاظ على ديمقراطيتها، وإلّا ستنتهي الديمقراطيّة الأميركية وستلقى نفس مصير الاشتراكيّة السوفيتية.

ثورة الشوارع في المدن (ديمقراطية الشوارع)

«الحرّية لا توجد إلّا في لحظة الثورة. وتلك اللحظات ليست نادرة بقدر ما تظنّ. فالتغيير، التغيير الثوري، يجري باستمرار وفي كلّ مكان، وكلّ واحد يلعب دوراً فيه، عن وعي أو عن غير وعي» ويمكننا أن نستشفّ الثورة في اللحظات الانتفاضيّة والمظاهرات، حيث تقوم العملية الديمقراطيّة المستخدمة خلال المظاهرات والاحتجاجات على تحويل مركزية السلطة العنيفة إلى لا مركزية السلطة، فينخفض نسق السلطة وخطابها أثناء عملية التظاهر، فتتحوّل سلطة التدمير إلى الإدارة الخلّاقة وإنْ مرحليّاً في فترة التظاهر، فيستطيع الجمع المتجمّع اتّخاذ قرارات تؤثّر على المجتمع بأسره بطرق تشاركيّة، تعاضدية، وأخلاقيّة، لكن على الرغم من النوايا والأغراض تظلّ هذه الاحتجاجات واقعة في شراك السيطرة والاستغلال من قبل قوى متمرّسة على التخريب والراديكالية كجماعة الأخوان المسلمين التي حوّرت مسار ثورات الربيع العربيّ إلى العنف واستخدام وسائل السلطة والدولة، وبالتالي لم تختلف عن الدولة، ووقع الثائرون في فخّ تحوير مسار الثورة وانخراطها في فخّ الدول التي تستخدم هكذا جماعات مضادّة.

مع مطلع القرن الجديد، تجدّدت آمال البشر، التي أجهضها القرن العشرون، في المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، وتوالت الحركات الجماهيرية الكبرى من انتفاضة فلّاحي الزاباتيستا في المكسيك، إلى حركات مناهضة العولمة، وثورات العالم العربيّ.

لقد رفع المشاركون راية الأناركية، التي تجمع بين أفضل ما في الليبرالية وما في الشيوعيّة. فأصبح الموقف الثوريّ الصريح مشبعاً بتوجّه أخلاقيّ بارز، مع نزعة طوباوية، وديمقراطية مباشرة. رفعوا شعار السلميّة، والتنظيم الأفقي الطوعي، وصارت الثورة أفعالاً يوميّة صغيرة يمكنها حين يُضاعفها ملايين البشر أن تغير العالم.

وبالنسبة للمظاهرات الأوروبيّة فقد جوبهت بالقوّة الناعمة، فيرى النظام العالميّ ألّا مبرّرَ لاستخدام القوّة، فالنظام الرأسماليّ مستتبّ

وقد أرسى قواعده في جسد الاتّحاد الأوروبيّ، ولا حاجة لتدمير بلدٍ كفرنسا لترسيخ النظام العولميّ، ونشر الليبرالية فيها، فقد صارت الشعوب الأوروبيّة تابعة للنظام الرأسماليّ رغماً عنها. فقد ضاقت الثورات، وبدأ احتكار كلّ شيء بيد الدولة والسلطة، وهناك ضريبة على كلّ شيء، هكذا رأى الشارع الأوروبي نفسه محاطاً ومحاصراً من قبل النظام الرأسمالي الذي يراقب أنفاسه حتّى، وبات «إغلاق الشوارع مؤقّتاً خلال الأعمال المباشرة يقدّم فضاءات لحظيّة تُمارس فيها العمليّة الديموقراطيّة، وتتيح حسّاً بالتمكين، لكن تلك الأحداث تترك السلطة من أجل السلطة... وبذلك نفتح طرقاً لتحدّي الرأسماليّة، والدول القوميّة، وغيرها من أنساق السيطرة «

لقد عرّف الأناركيّون النيوليبرالية على أنّها أصولية السوق أو ستالينية السوق؛ التي ترى أنّ اتّجاهاً ممكناً واحداً فحسب موجود للتطوّر التاريخي البشري، فالخريطة في قبضة نخبة من الاقتصاديين والمروّجين للشركات الكبرى، التي ترتبط بصندوق النقد الدولي IMF أو منظمة التجارة العالمية WTO أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وهي مؤسسات بعيدة كلّ البعد عن المحاسبة الديمقراطيّة، إذ أنها غير منتخبة من الشعب، بل هي في يد عمالقة التجارة والتي صارت تقود دفّة العالم وليس دفّة أميركا فحسب، من هنا نشأت الأزمة الاقتصادية في العالم، ولم يفهم المواطن العادي معنى هذه الأزمة، فأعلنت شركات إفلاسها وازدادت البطالة... حتى ثارت أوروبا.

القوة الناعمة

يعرف الناس جميعاً القوّة الصلبة، وكلّنا نعلم أنّ الجبروت العسكريّ والاقتصاديّ غالباً ما يجعل الآخرين يغيّرون مواقفهم، ويمكن أن تتركّز القوة الصلبة على المغريات أو التهديدات، «والطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد، وتسمّى أحياناً (الوجه الثاني للقوّة) فقد يتمكّن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية؛ لأنّ هناك بلداناً أخرى – معجبة بمثله وتحذو حذوه، وتتطلّع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح – تريد أن تتبعه. وبهذا المعنى، فإنّه من المهم أيضاً وضع جدول الأعمال واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وليس فقط لإرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوّة العسكريّة أو العقوبات الاقتصاديّة. فهذه القوّة الناعمة – جعل الآخرين يريدون ما تريد – تُختار بدلاً من إرغامهم»

وهذا كان دأب الدولة على مدار خمسة آلاف عام، حيث استخدمت القوّة الناعمة عبر اعتناق مذاهب وطقوس وأديان أي (الثقافة)

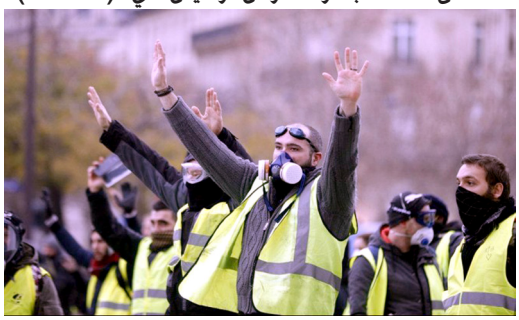

لدى شعب ما وتحويله إلى عقيدة الدولة، ثمّ التحكّم بالمجتمع عبر هذه الألعوبة، وظلّت هذه القوّة الناعمة مستمرة إلى يومنا هذا، بالطبع ظلّت الدولة تستخدم القوّة الناعمة إلى أن يشتدّ عودها، فلا تضطر إلى القوّة الناعمة، بل تعمد إلى القوة الصلبة، فتصبح دينها وديدنها.

بالطبع وقعت الحركات الثورية والأديان أيضاً في فخّ القوّة الناعمة، فبدأت بالإقناع والتأثير إلى أن وصلت إلى فرض الحدود والقوانين الصارمة، فقد كانت أسماء الله الحسنى التي تدلّ على الجمال هي الطاغية في بداية الدعوة (الرحمن – الرحيم...) وبعد استقرار الدولة

في المدينة باتت أسماء الله الحسنى التي تدلّ على الجلال هي الطاغية (المنتقم – شديد العقاب..).

وتلجأ كلّ الدول الديمقراطيّة (أو التي تدّعي الديمقراطيّة) إلى القوّة الناعمة في سياستها الداخليّة، في أميركا وأوروبا على أقلّ تقدير، وبالطبع فإنّ كلفة القوّة الناعمة أكثر من القوة الصلبة، لكنّ الرئيس على سبيل المثال يحتاج إلى الأصوات، وبالتالي يلجأ إلى القوانين، وإلى الدولة العميقة، وكان استيعاب هذه الثورة التي استمرت تندلع في أوروبا منذ عام ٢٠٠٨ حتّى العام المنصرم خيرُ دليل على استخدام القوّة الناعمة.

لا تلجأ الولايات المتّحدة دائماً إلى القوة الناعمة بالنسبة لسياستها الخارجيّة، فهي تشعر بأنّها ليست مضطرّة إلى ذلك، فهي القوّة الضاربة، والغرور الأميركي يمنع من استخدام القوّة الناعمة في سياستها الخارجيّة، وكذلك الحسابات الاقتصاديّة، فبالتالي تلجأ إلى التهديد المباشر وفرض العقوبات الاقتصاديّة، وقد استطاعت العولمة أن تجعل القوّة تزداد في يد الولايات المتّحدة يوماً بعد يوم، يقول الكاتب جوزيف س ناي: «يقول لنا المتشكّكون بالقوة الناعمة: ألّا نقلق، فالشعبيّة شيء مؤقّت زائل ويجب ألّا تكون دليلاً على السياسة الخارجية بأيّ حال، والولايات المتّحدة تستطيع العمل دون تصفيق العالم، فنحن أقوياء إلى درجة نستطيع معها أن نفعل ما نشاء، فنحن القوّة

العظمى الوحيدة في العالم، ولابدّ حتماً أن تولد هذه الحقيقة حسداً وغيظاً، وقد قال فؤاد عجمي مؤخّراً: «لا تحتاج الولايات المتّحدة إلى القلق حول القلوب والعقول في أراضٍ أجنبيّة .... فالقول المتعارف عليه دائماً في السياسة الأميركيّة: لسنا بحاجة إلى حلفاء ولا مؤسسات بصورة دائمة، فباستطاعتنا دائماً أن ننتقي ائتلافاً من المستعدّين لمعاونتنا عندما نحتاج إلى ذلك». ومن عادة دونالد رمسفيلد أن يقول: «إنّ القضايا هي التي ينبغي أن تقرّر الائتلافات وتبتّ بها، وليس العكس».

كلمة لا بدّ منها

لقد استخدمت الدول العربيّة كلّ أنواع القوّة (الناعمة والقاسيّة والوحشيّة)، واستفادت من خبرة الأوروبيين في قمع ثوراتهم، وميّعت ثورات الشرق من تلقاء نفسها، وكان دور المثقّفين كبيراً في هذا المجال، فما يجري على السّاحة في سوريا ولبنان والعراق وليبيا.... هو تمييع لثورة ربيع الشعوب، ونسبتها إلى العرب فحسب, كأنّها قالت للشعوب الأخرى: لا تثوروا حتى نصفّي حساباتنا نحن العرب.

أمّا بالنسبة إلى الجانب الكرديّ فقد تخبّطت الرؤى والنّظرة للحضارة لدى البعض، وبات تراكم الوعي في ذهنيات بعض الكرد تراكماً عشوائيّاً متخبّطاً، فمن الأمل بمجتمع كرديّ محافظ عشائريّ إقطاعيّ، إلى نظرة بعض الأحزاب العلمانيّة النّخبويّة, الإقصائيّة الليبراليّة الهجينة التي لم تحدّد هويّتها إلى الآن، ولم تحدّد نظرتها إلى الكون والحياة

والمستقبل والواقع والماضي. لذلك كان نتاج هذا التخبّط اللافكريّ هو المعارضة التي وضعت قناع الثوريّة (سارقة الثورة)، وهذا ما أبعد الواقع عن النّظرة الحلميّة التّخيّليّة للعلماء المدجّجين بالأفكار الطوباوية الخيالية والّذين لم يؤدّوا دورهم الطّليعيّ فكراً وممارسة في معرفة المجتمع والانخراط في صفوفه، بل أنتجوا حضارة عشوائيّة شرقية غربية ليبراليّة تخدم الحداثة الرأسماليّة، ونظرة قوميّة تبحث عن حلم دولة طوباوية كبرى دون تحديد هويّة هذه الدولة الحلميّة، بل دون معرفة ماهية الدولة ومفاهيمها الطبقيّة، وكان ازدياد الهوّة في عدم تفصيل خطابهم الأيديولوجي والسياسيّ، والخروج عن الواقع ممارسة وفعلاً.

إنّ أيّة نظرة للكون تنظر إليها الطبقات العليا هي نظرة فسيفسائيّة سفسطائيّة تجمع بين التراكمات الثقافيّة التناقضيّة ما بعد الصدام الطبقيّ، وكأنّ الثورة هي فرز طبقيّ جديد، لكنّها بالمحصّلة بعد ازدياد الوعي المجتمعيّ يوماً بعد يوم في الشمال السوريّ، قد أفرغ ذلك الوعي هذه الطبقيّة من قرارها وفكرها غير المترابط بين النُّظرية والتطبيق.

المصادر وشرح المفردات:

- انظر كتاب الحرب الباردة الكونية – تأليف: أود آرن وستاد – ترجمة: مي مقلد – المركز القومي للترجمة – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠١٤ – الصفحة ٧٢٠

- الأناركية والثورة والإنسان – ديفيد جريبر وسيندي ميلستين – ترجمة: أحمد إحسان – دار الكتب والوثائق القوميّة – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠١٦ – الصفحة ٤٨

- استيقظت المكسيك في يناير ١٩٩٤ على قيام الميجور ماريو على رأس ٨٠٠ رجل من أفراد جيش زاباتا بالهجوم على مدينة أوكوسينجو البالغ عددها ٣٠ ألف نسمة والواقعة وسط ولاية شياباس. في نفس الوقت قام الزعيم الهندي الأحمر ماركوس بشن هجومه على مدينة سان كريستوبال. أسفر الهجوم المسلح عن احتلال جيش الهنود الحمر لستة مدن بولاية شياباس واستيلائه على مبنى الإذاعة وإشعاله النيران في عدد من المباني الحكومية، وقطعة لخطوط الكهرباء والهاتف بالمنطقة. بعد ذلك، أصدر الثوار بيانًا أعلنوا فيه الحرب على الحكومة المكسيكية، وهددوا بالزحف نحو العاصمة مكسيكو سيتي، وطالبوا بتقديم كبار المسئولين العسكريين للمحاكمة لارتكابهم جرائم بشعة في حق الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين

- الأناركية والثورة والإنسان – ديفيد جريبر وسيندي ميلستين – ترجمة: أحمد إحسان – دار الكتب والوثائق القوميّة – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠١٦ – الصفحة ٢٠٤

- المصدر السابق – الصفحة ٨

- IMF هي صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٤ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٩بلدًا.

- WTO: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية ١٦٤ دولة عضو إضافةً إلى ٢٠ دولة مراقبة.

- NAFT: هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر ١٩٩٢ وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة ١٩٩٤.

- القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدوليّة – الكاتب: جوزيف س ناي – المترجم: د. محمد توفيق البجيرمي – مكتبة العبيكان – الطبعة العربية الأولى – الرياض ١٤٢٨ هـ - الصفحة ٢٥

- القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدوليّة – الكاتب: جوزيف س ناي – المترجم: د. محمد توفيق البجيرمي – مكتبة العبيكان – الطبعة العربية الأولى – الرياض ١٤٢٨ هـ – الصفحة ١٨٩

مقتطفات من ثورة «روجآفا»

مايكل كناب

تمهيد

خلال الانتفاضة التي بدأت في آذار عام 2011، كان للتمرد السوري طابعاً سنياً، إذ أنه كان يضم السكان ذات الأغلبية السنية في البلاد مع مختلف فصائلها. فنما الجيش السوري الحر بسرعة، والذي تشكل في 29 تموز 2011 للإطاحة بنظام الأسد، وكتحالف قوى متنوعة. كما تصاعدت الانتفاضة و تحولت إلى حرب أهلية، وعندما ارتكب النظام مجازر بشعة، زاد انضمام السوريين إلى الجيش السوري الحر.

في أيلول ٢٠١١ انضمت حركة الضباط الأحرار إلى الجيش السوري الحر، ما جعلها أكبر حركة معارضة مسلحة، مع مقاتلين من الجيش وأيضاً من تركيا والسعودية والمغرب وغيرها، فضلاً عن الجماعات المسيحية والكردية. وسرعان ما تأثرت القيادات العامة للجيش السوري الحر ومعظم الجماعات المحلية بأجهزة الاستخبارات الغربية والتركية, فحاولت هذه الدول الهيمنة على لجان الدفاع التي نشأت محلياً في مختلف المدن السورية. وقد أدركت الدول التي لطالما خططت لزعزعة استقرار سوريا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، أن الفرصة باتت مواتية.

أسلمة المعارضة السورية

عندما دخلت الانتفاضة ضد نظام البعث حالة الحرب، وقعت قوات المعارضة تدريجياً تحت تأثير جماعة الإخوان المسلمين وشبكتها من التنظيمات المتقدمة. وبعد ذلك تأسس المجلس الوطني السوري في ٢٣ آب ٢٠١١ باعتباره حكومة بديلة لنظام البعث. كان الاجتماع في إسطنبول، وكان على رأس تشكيله الدولة التركية وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي NATO (بما فيها تركيا) والمملكة العربية السعودية وقطر. وكانت قطر داعمة لجماعة الإخوان المسلمين، وكان المجلس الوطني السوري مسيطراً عليه من قبل الإخوان.

ولاحظت بيترا بيكر من مؤسسة العلوم والسياسة أن ٧٨ عضواً من أصل ٣٢٠ عضواً من المجلس الوطني السوري من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين, وفي حزيران ٢٠١٢ قام بسام إسحاق، وهو عضو سرياني في المجلس الوطني السوري بمحاولة إصلاح لجلب مجموعة كاملة من الهويات في سورية ومجموعة كاملة من القوى الثورية." ولكن محاولة الإصلاح فشلت: "ما حصدناه هو تمثيل ضئيل من الأقليات وتمثيل قوي من العناصر الإسلامية التي كانت قد بدأت بالفعل في السيطرة على الوضع في سوريا".

و بعد ذلك بقي أعضاء المجلس الوطني السوري وكذلك الجماعات التي استخدمت اسم الجيش السوري الحر إسلاميين في الغالب.

في تشرين الثاني ٢٠١٢ شارك المجلس الوطني السوري في إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة والتي تم تشكيلها من أجل تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة, فاستضافت قطر ذلك الاجتماع، ما أدى إلى أسلمة المزيد من قوى المعارضة السورية. بينما عرقلت المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا كل محاولة لمنع تلك الأسلمة. و على الرغم من القتل الذي حصل في حماة عام ١٩٨٢, " وقعت جماعة الإخوان المسلمين السوريين بقوة في تقاليد الإسلام المتشدد".

لقد تساهل الغرب مع موضوع الأسلمة أو تجاهله، إذ أن التحالف السني كان يبدو المعارض الواعد ضد نظام الأسد فهو يتحمل مسؤولية كبيرة لتعزيز دور الجهاديين في سوريا, بينما كان الدعم المباشر من الصعب أن يتحقق. وهنا أنشِئت القوى المعارضة لمصالح نظام الأسد وكذلك للإدارة الذاتية لروجآفا من قبل جماعات مستفيدة و مرتبطة ب «أصدقاء سورية» مثل تركيا ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وقطر وهما من أكبر المعارضين لإيران.

في أنطاكيا بتركيا في كانون الأول ٢٠١٢، تم تأسيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة كهيكل قيادة جديدة لقوات المعارضة, ومرة أخرى اكتسبت القوات الجهادية الهيمنة، مثل السلفية والجهادية, فبرزت جماعات

موجّهة مثل جبهة التحرير الإسلامية السورية .

جبهة النصرة

تشكلت جبهة النصرة لأهل الشام (جبهة لدعم الشعب السوري) من قبل أبو محمد الجولاني، وهو سوري حليف لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري. وجنباً إلى جنب مع ثلاث عشرة جماعة سلفية، سعت النصرة لإقامة إمارة إسلامية راديكالية في المنطقة, وكانت قد أقرّت علناً انتماءها لتنظيم القاعدة, فطور المجلس العسكري الأعلى تعاوناً وثيقاً معها.

وفي عام ٢٠١٢ أجبر الاحتجاج الدولي العام الولايات المتحدة على وضع النصرة على لائحة الإرهاب في وزارة الخارجية، إذ أنها كانت مترددة في القيام بذلك. كما احتجت أقسام كبيرة من المعارضة السورية أيضاً، بما في ذلك آنذاك رئيس الائتلاف أحمد معاذ الخطيب و الذي احتج بشدة.

في الوقت الذي كان الجيش السوري الحر في تعاون فعّال مع الجهاديين، وطدت وطورت جبهة النصرة العلاقات معه. وعندما سُئل عبد الجبار العكيدي الرئيس العسكري للجيش السوري الحر في حلب والمسؤول عسكرياً عن الجيش السوري الحر في شمال سوريا ورئيس لواء التوحيد (المتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين والمدعوم من قطر) عن جبهة النصرة في آذار عام ٢٠١٣ قال «إنهم شركاؤنا «. وقال في ٢٩ لعام ٢٠١٣ : «نحن نراهم بشكل مختلف عن الطريقة التي يراهم الغرب, بالنسبة لنا إنهم ليسوا إرهابيين, إنهم يريدون طرد الأسد».

الهجوم على سري كانيه

كانت الكانتونات الثلاثة، من جانبها، تحاول تجنب العمليات القتالية, واعتبرت قوات YPG كقوة دفاع متعددة و مشتركة، لكنها لم تتسامح مع أي قوى مثل الجيش السوري الحر الذي يمكنه أن يجر المنطقة إلى حرب أهلية, إذ أضمر كلٌ من جبهة النصرة والجيش السوري الحر العداء المشترك تجاه روجافا, و صرح قائد الجيش السوري الحر عبد الجبار العكيدي بسياسة معادية لروجآفا: «إن الكرد قد أسسوا دولة, ولن نسمح أن تكون سوريا منقسمة ومفككة». وهي الحجة التقليدية المعادية للكرد والتي استخدمت أيضاً من قِبل تركيا. وبدعم من تركيا وحلف شمال الأطلسي، أصبحت القوى الإسلامية أكثر عدوانية ضد الكانتونات الثلاثة.

في تشرين الثاني لعام ٢٠١٢ نزل حوالي ٣٠٠٠ جهادي مدججين بالسلاح من جبهة النصرة وأقسام من الجيش السوري الحر، مثل جبهة التحرير الإسلامية السورية, و تسللوا عبر الحدود التركية في جيلان بينار وهاجموا سري كانيه, وكان الهدف هوالتوسع والوصول إلى قامشلو وإسقاط الإدارة الذاتية في كانتون الجزيرة. وبعد أربعة أيام من القتال احتلوا رأس العين, وحينها وصف الجيش السوري الحر الغزو بأنه (تحرير سري كانيه), ولكن اتخذ هذا «التحرير» شكل المذابح والدمار والتطبيق المتطرف للشريعة.

كما رأينا، حررت وحدات حماية الشعب و المرأة سري كانيه وطردوا النصرة والجيش السوري الحر, وعندما زرنا المدينة في آب ٢٠١٣ وصف عشرات الشهود من السنة العرب والمسيحيين واليزيديين والكرد حكم الجهاديين بالإرهاب بالنسبة لهم. لقد رأينا على العديد من الجدران كتابات مثل «لقد أتينا لنذبح» ومكتوبة بالدم. وفي قاعة المحكمة التي كانت محتلة من قبل الجهاديين، وجدنا وثائق موقعة من قبل جبهة النصرة تشير إلى أن قواتهم قد تدفقت بالآلاف من الحدود التركية.

> في الوقت الذي كان الجيش السوري الحر في تعاون فعّال مع الجهاديين، وطدت جبهة النصرة العلاقات معه. وعندما سُئل عبد الجبار العكيدي الرئيس العسكري للجيش السوري الحر في حلب ورئيس لواء التوحيد عن جبهة النصرة في آذار عام 2013 قال «إنهم شركاؤنا ونحن نراهم بشكل مختلف عن الطريقة التي يراهم الغرب، بالنسبة لنا إنهم ليسوا إرهابيين»

في ٢٣ تموز لعام ٢٠١٣ وافق مجلس النواب الأمريكي على تسليم أسلحة إلى الجيش السوري الحر. وفي ٢٦ تموز التقى سبعون من قادة الجيش السوري الحر مع قيادة المجلس العسكري السوري في عنتاب بتركيا، وأصدروا بياناً ضد الكانتونات الثلاثة. وصرح عبد الجبارالعكيدي قائلاً: « ينبغي على الجميع أن يكون لديهم الكثير من العتاد الحربي كما لدينا نحن, في كل مرة نستمع لحزب العمال الكردستاني، نراهم يطعنوننا في الظهر ..... من الآن فصاعداً لن نظهر أية شفقة, لن يكون لدينا أي قدر من الرحمة. بقدر ما هو ممكن إنسانياً، سوف نقتلعهم من الجذور».

وذكرت وكالة أنباء هاوار ANHA أنها علمت أن هناك من يقول إن الوقت قد حان لترحيل الكرد من سوريا وإبادتهم. كما تم توجيه رسالة عبر فيديو من عضو آخر في المجلس العسكري للجيش السوري الحر، أن عبد الجبار العكيدي أيضاً يوجه فيها تهديداً بإبادة الكرد.

في الفترة من ٣١ تموز١ آب لعام ٢٠١٣، ارتكب أفراد من الجيس السوري الحر وجبهة النصرة مجزرة في تل حاصل وتل عران وهما بلدتان بالقرب من حلب لم تكونا تحت سيطرة الحكم الذاتي. وكان التبرير لتلك المجزرة أن القرويين كانوا على صلة مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي اليساري. لقد أخبر ناجون من هناك أحد مؤلفي هذا الكتاب أن أفراداً من النصرة والجيش السوري الحر، و قبل الهجوم على حي في تل عران، وصفوا الكرد بأنهم "كفار"، وأنهم يريدون التعاون مع نظام الأسد. كما أخبرنا ناجٍ آخرأنه "ذهبت النصرة والجيش السوري الحرّ إلى حي في تل حاصل وأعلن من خلال مكبرات الصوت في المساجد بأن المرأة الكردية والمنازل الكردية والممتلكات الكردية حلال" أو قابلة للتوزيع القسري" . ثم حاصروا تل حاصل وتل عران و لم يتمكن أي أحد من المغادرة. وأطلق القناصة النار على المدنيين الفارين. وأضاف: "لقد اعتقلوا النساء وعذبوهن واغتصبوهن إضافة إلى النهب والسلب, حتى أنهم قتلوا الأطفال، كان يكفي أن يكون الشخص كردياً.... كان أول من تعرض للهجوم أولئك الذين كانوا يعملون في دار الشعب, حيث تم قتل حوالي سبعين شخصاً، على الرغم من أنه لا يمكن تحديد العدد بدقة, و لكن تم القبض على المئات.

تقريباً و بشكل يومي بينما كنا في مقاطعة الجزيرة، سمعنا تقارير عن هجمات قاتلة على يد مجموعة جهادية، تدعى تنظيم داعش، عادة ضد المدنيين. في ٢٩ أيار ٢٠١٤، اجتاح هذا التنظيم ثلاث قرى في منطقة سري كانيه التي كانوا يزعمون أنها مأهولة باليزيديين, ولكن في الحقيقة كانت مأهولة باللاجئين العرب. ذُبح خمسة عشر شخصاً، بينهم

سبعة أطفال. أبقتنا صور هذه المجزرة المروعة في وسائل الإعلام الكردية مستيقظين طوال الليل.أخبرتنا كلستان عثمان، إحدى أعضاء اتحاد ستار عن شاب من ديريك تم قطع رأسه من قبل الجهاديين: لم تنم والدته منذ تلك الليلة, الآن كلما ترى أو تسمع عن سكين، تفقد أعصابها و ينتابها شعور مريع.

على الرغم من أن العشرات من شهود عيان على المجزرة أبلغونا بشكل واضح جداً عما حدث، إلا أن أحزاب جنوب كوردستان و فروعها السورية أطلقوا على عمليات القتل أنها ناجمة عن القتال. و في يوم ٩ أيلول ٢٠١٣، عندما سئلت الحكومة الألمانية عن المجازر الجهادية في سوريا عموماً وفي تل حاصل و تل عران على وجه الخصوص، كان ردّها: «لا توجد معلومات كثيرة متوفرة عن هذه المسألة.» وقالت إنها كانت تشعر بالقلق وبشدة إزاء الوضع هناك, وأنها كانت تسعى للحصول على معلومات من مصادر قريبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

من ٢٠١١ إلى حزيران ٢٠١٤، كانت الهجمات على روجآفا من قبل الجيش السوري الحر والقوات المتحالفة معها، بما في ذلك النصرة، والدولة الإسلامية مرحّباً بها من قبل الصمت الدولي, فكان هذا مؤشراً على أن العالم نظر إلى تلك الهجمات بعين الاحتمال و ليس اليقين.

الدولة الإسلامية – داعش (SISI)

في آب ٢٠١٣ بدأت الدولة الإسلامية في العراق والشام مسيرة النصر عبر سوريا، فقد اجتاحت مدينة الرقة, و في حزيران ٢٠١٤ استولت على ثاني أكبر مدينة في العراق، الموصل، المركز التجاري في العراق وأهم محور على الطريق إلى سوريا. و في يوم ٢٨ حزيران، اليوم الأول من شهر رمضان، أعادت تسمية نفسها بالدولة الإسلامية ونصبت نفسها كدولة الخلافة في جميع أنحاء العالم، مجسدة التوسع الإسلامي في القرنين السابع والثامن للميلاد. ويسعى التنظيم إلى الاستيلاء على «سوريا الكبرى» (بلاد الشام)، والذي يعني في الوقت الحاضر سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، كنواة لإمبراطورية العالم الإسلامي المستعادة. وباستخدام مصطلح الخلافة فإنها تناشد رغبات كثير من المسلمين العودة للأصالة الثقافية والنقاء الديني والوحدة السياسية بعد قرن من الهيمنة الغربية ونهب الخيرات في منطقة الشرق الأوسط.

كان لتنظيم داعش جذوره نتيجة الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق. ففي آب ٢٠٠٣ أسس الأردني أبو مصعب الزرقاوي جماعة تعرف بجماعة التوحيد والجهاد استهدفت قوات التحالف وكذلك الشيعة العراقيين. وانضم عدد من الضباط السابقين لصدام حسين الذي كان راديكالياً خلال الحرب على الجهاديين. وفي تشرين الأول ٢٠٠٦ انضم تنظيم القاعدة في العراق إلى العديد من القبائل السنية وغيرها من المتمردين وأسسوا حلف المطيبين، الذين أعلنوا عن أنفسهم كدولة الإسلام في العراق, و في عام ٢٠١٠ تولى أبو بكر البغدادي قيادة تلك الدولة.

في أيلول ٢٠١٤ نُشرت أشرطة فيديو عبر الإنترنت، تظهر مقاتلي تنظيم داعش وهم يتحركون في السيارات ويطلقون النار على المارة وسائقي السيارات باستخدام أسلحة نصف آلية، بينما كانت أناشيد

(أغاني الجهاد) تعزف و تغنى في كل مكان. وبعد بضعة أيام، عُرضت صور للمئات من الجنود العراقيين ممزقين و مغربلين بالرصاص على صفحة الإنترنت الخاصة بالتنظيم.

كان داعش يطالب الذي يجند في صفوفه

أن يخضع لقواعد صارمة، ولكنه يرسل رسالة مغرية بأن كل من ينضم سيكون لديه –شخصياً- حصة في خلق عالم جديد. وبعد تحرير تل كوجر، قالت القائدة العسكرية لـ YPJ روكن جيريك: "تفقدنا جثث الإسلاميين، ما وجدناه أنهم كانوا أناساً جاؤوا من أفغانستان وليبيا وباكستان وتركيا وأوروبا، أغلبهم كانوا ينحدرون من شمال إفريقيا وتركيا، وأيضاً من الشيشان، ومن أوروبا، كما وجدنا صينياً واحداً". ووفقاً لـ YPG، فإنه من أصل ٥٨٧ جهادياً تم القبض عليهم في عام ٢٠١٣، لم يكن هناك سوى ٩١ منهم من أصل سوري.

وقد قيل إن تنظيم داعش يمتلك ما بين (١٠٠٠٠٠) إلى (٢٠٠٠٠٠) مقاتل مسلح في منطقة الشرق الأوسط، من بينهم ٢٠ بالمئة ممن التحقوا بهذا التنظيم من أجزاء أخرى من العالم.

أخبرتنا مقاتلات YPJ في سري كانيه أن معظم مقاتلي تنظيم داعش كانوا مرتزقة، إضافة إلى بعض الأطفال. أخبرتنا آخين آمد وهي إحدى مقاتلات YPJ: "يمضي مقاتلو داعش إلى الموت دون خوف أو هوادة، إنهم يقاتلون دون أن يعرفوا أي شيء عن البلد الذي كانوا يقاتلون فيه". وبالفعل عدم معرفتهم أو اتصالهم بالسكان الأصليين، بحد ذاته يجعلهم قساة و شرسين و عنيدين. وقد أخبرنا القائد العسكري في القاعدة الأمامية لـ YPG في تل خنزير في أيار ٢٠١٤، أن بعض الجهاديين الذين تم أسرهم كانوا يعتقدون أنهم كانوا يحاربون إسرائيل، وأظهرت بعض مقاتلات YPJ الشفقة على هكذا سذاجة، حيث تعجبت آخين آمد قائلة: "ولكن ماذا علينا أن نفعل مع صبي يبلغ من العمر ستة عشر عاماً، وقد قطع رقاب خمسة من شبابنا؟".

واصل الجهاديون القتال بوحشية خاصةً ضد الجماعات السلفية والجهادية المتنافسة، وحتى المقاتلون في صفوفهم يمكن أن يتم قتلهم بوحشية، فأولئك الذين يرغبون في ترك هذه الجماعات يُذبحون بلا رحمة من قبل أفراد رفيعي المستوى من الدولة، حسبما ذكر أحد الذين تمكنوا من الفرار.

معركة كوباني

في ١٥ أيلول ٢٠١٤ هاجم تنظيم داعش كانتون كوباني المتمتع بالإدارة الذاتية، بهدف الاستيلاء على كل شمال سوريا، فاستخدموا أنظمة الأسلحة الحديثة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة التي تم نهبها من مخازن الولايات المتحدة في الموصل ونحو خمسين دبابة. وسرعان ما اجتاحوا أكثر من ثلاثمئة قرية وجزءاً من المدينة، مرتكبين القتل الجماعي. معلنين بكل ثقة أن الاستيلاء على كوباني سيتم حسمه في غضون أسبوعين.

لأكثر من عامين واصلت كوباني صدّ هجمات الجهاديين، إلى أن لاحظ العالم أخيراً هذه المعركة. تمركزت الصحافة الدولية على تلة على الجانب التركي من الحدود، وكالة Press Hill كانت الأفضل لمتابعة الهجوم. فقط على بعد مئة متر، كان بضعة آلاف من مقاتلي YPJ / YPG ومن المدنيين، يبدون مقاومة عظيمة ضد العدو الذي لم يسبق لأي جيش أن تمكن من إيقافه. لم يكن لديهم أية أسلحة ثقيلة. بينما نشرت تركيا دباباتها على الحدود، على ما يبدو لتكون على استعداد لمساعدة تنظيم داعش في أي لحظة.

طلب الطرف الكردي شيئاً واحداً فقط: أن يتم فتح ممر بحيث تصل المساعدات إلى كوباني، إذ أنه لم تكن هناك أي طريقة أخرى غير هذه لأن يتم إيصالها نظراً لأن تنظيم داعش أحاط بها من ثلاث جهات، فالممر الوحيد كان يجب أن يتم فتحه عبر تركيا.

ولكن رفضت الحكومة التركية فتحه أو حتى السماح للمساعدات والمواد الغذائية والأدوية ومواد البناء بالوصول إلى المدينة. أولئك الذين وصلوا في محاولة للمساعدة, تمت عرقلتهم مراراً وتكراراً من قبل الجيش التركي والشرطة بقنابل الغاز والرصاص الحي. وقد قضت منظمة المساعدات الدولية (ميديكو) شهوراً وهي تحاول مع السلطات التركية للسماح لها بإرسال عدد من سيارات الإسعاف. و يوضح الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم بإيجاز: "إن الأتراك يعانون من الكوردفوبيا (الخوف من الكورد)، هذا كل ما في الامر".

بالنسبة للكثيرين، بدا تنظيم داعش قوة لا تقهر، فقد حاولوا غرس الذعر والخضوع في نفوس شعب كوباني, فتوقعت حكومة أردوغان أن كوباني ستقع، كما فعل وزير الخارجية الامريكي جون كيري. ومع ذلك، فإن YPJ / YPG استمروا في القتال, و في نقطة ما, وحدة مؤلفة من ١٢ مقاتلاً من YPJ / YPG، ست إناث وستة ذكور، اتخذوا موقعاً ضد التنظيم في قرية زرزوري، وهي قرية تقع على بعد بضعة أميال شرق كوباني, لقد عرقلوا قوة ضخمة من التنظيم لأكثر من اثنتين وثلاثين ساعة. عندما بدأ تنظيم داعش بأخذ المدرسة، قامت هذه الوحدة بتفجير نفسها، حتى لا تقع في أيدي التنظيم. تضحياتهم ألهمت المقاومة في كوباني, فتابع غيرهم من المقاتلين التصدي لداعش، مثل آرين ميركان، التي أوقف دبابة تابعة لداعش بجسدها والمتفجرات على جبل مشتى النور.

رغم عِظَم احترام العالم للمدافعين عن كوباني، تلقى تنظيم داعش الحماية والمساعدة الكافية من تركيا, كان مقاتلو التنظيم قادرين على العبور عبر الحدود دون صعوبة تذكر. اقترح أردوغان إنشاء «منطقة عازلة»، لتمتد من عفرين وحلب مروراً بالرقة والحسكة وهذا يعني كل أنحاء روجآفا, وهذا سيؤدي إلى إلغاء الإدارة الذاتية ووضع روجآفا تحت السيطرة التركية, واضعاً حزب الاتحاد الديمقراطي وYPG وروجآفا في نفس الفئة والمرتبة مثل تنظيم داعش وعادلهم مع هذا التنظيم على أنهم "إرهابيين". لكن الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح.

وبالنظر إلى وضع كوباني اليائس ، تظاهر الملايين من المتعاطفين في المدن التركية والكردية لكسر صمت الحكومات, فهاجمت الدولة التركية المتظاهرين بوحشية، ما أسفرعن مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً. ذكرت وسائل الإعلام الأوروبية أنهم كانوا يحتجون على تقاعس تركيا في سوريا، ولكن العكس كان صحيحاً في الواقع, إذ أنهم كانوا يطالبون بأن توقف تركيا دعمها النشط لتنظيم داعش.

> "عندما دخلت الانتفاضة ضد نظام البعث حالة الحرب، وقعت قوات المعارضة تدريجياً تحت تأثير جماعة الإخوان المسلمين وشبكتها التنظيمية. وبعد ذلك تأسس المجلس الوطني السوري في 23 آب 2011 باعتباره حكومة بديلة لنظام البعث. كان الاجتماع في إسطنبول، وكان على رأس تشكيله الدولة التركية وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسيNATO والمملكة العربية السعودية وقطر. "

أخيراً ازداد الضغط العام لمساعدة المدافعين عن كوباني بشكل كبير لدرجة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تجاهل ذلك, لذلك شكلت ائتلافاً مؤلفاً بشكل رمزي من قطر والمملكة العربية السعودية، لإنزال الأسلحة إلى كوباني, و أردوغان الذي كان مضطراً لتقديم المساعدة، عرض السماح للقاذفات الأمريكية أن تقلع من قاعدة إنجرليك الجوية.

العمل الهادف إلى سقوط الأسد وإنشاء "المنطقة العازلة". "سمح لحوالي ١٤٠ من بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني العبور عن طريق تركيا مع أسلحة ثقيلة للدفاع عن كوباني وانضمامهم إلى قوات YPG، وYPJ وبركان الفرات للدفاع عن كوباني.

في ٢٧ كانون الثاني, وبعد أربعة أشهر من القتال العنيف، حررت كوباني نفسها, وبعد بضعة أيام، تم تحرير حوالي ٣٦٥ قرية. فرح الكرد في كل مكان، ولكن سكان كوباني دفعوا ثمناً باهظاً, وقد استشهد على الأقل خمسمئة شخصٍ من مقاتلي YPG / YPJ ، حيث أنه في كل أسرة تقريباً استشهد فرد على الأقل و تم تدمير نحو ٨٠ بالمئة من المباني.

أشار رينر هيرمان محرر صحيفة فرانكفورتر العامة: "غيرت مقاومة كوباني مجرى الحرب ضد تنظيم داعش عن طريق تحطيم أسطورته بأنه لا يُقهر, على الغرب أن يسألوا أنفسهم لماذا هم جالسون منذ وقت طويل على أيديهم حين سلّم حلفاؤهم الأسلحة إلى سوريا, حيث انتهى بها المطاف في أيدي المتطرفين. يجب أن ندرك في النهاية ما هو على المحك في سوريا ويجب تغيير سياستها ".

وبينما كانت عملية إعادة البناء جارية ببطء، قام تنظيم داعش بارتكاب مجزرة ضخمة في ٢٦ حزيران من العام ٢٠١٥ وتحديداً في شهر رمضان, حيث هاجمت مجموعتان من داعش كوباني من الجنوب في حين دخلت مجموعة ثالثة المدينة مباشرة من خلال المعبر الحدودي التركي مرشد بينار, فقام الإرهابيون بحلق لحاهم وارتداء زي YPG، و دخلوا المنازل في كوباني واحداً تلو الآخر، وقتلوا أكثر من ٢٨٨ مدنياً، بينهم العديد من الأطفال. وكان الهدف من المجزرة ترويع الناس في كوباني وترهيب أنصارهم لكي يتركوهم.

إن المجزرة لم تكن ممكنة بدون الدعم التركي، كما استخدم تنظيم داعش المعبر الحدودي الرسمي. هتف أحد الشهود العيان: "كيف يمكن أن يكون ذلك، خمس سيارات مع دوشكا للتنظيم تعبر المعبر الحدودي التركي الرسمي ولا أحد يمنعهم؟ تصرف التنظيم وحزب العدالة والتنمية بنفس العقلية ". ولم يكتفِ التنظيم الإرهابي بدخول كوباني من الحدود التركية، ولكن بعد ذلك عاد بعضهم إلى هناك أيضاً.

في القرى ترك الجهاديون الألغام وراءهم، ما يجعل الإنتاج الزراعي ضرباً من المستحيل. تقريباً كل أسبوع كان الناس يموتون عندما كانوا يدوسون على لغم أوغير ذلك من المتفجرات التي خلفها تنظيم داعش. وفي حزيران ٢٠١٥ هاجم تنظيم داعش كوباني مرة أخرى، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ شخصاً. أحيانا كانوا يقتلون الأطفال فقط، وفي حالات أخرى الكبار فقط، لتحقيق أقصى قدر من معاناة الناجين.

و الجدير بالقول، إن وجود جماعات معادية في جميع أنحاء روجآفا يشكل حصاراً يفرض العزلة الاقتصادية والسياسية الدولية.

في مفهومَي الثورتين الغربية والشرقية

سردار هوشو

تمهيد

أصبح مصطلح الثورة يتكرّر كثيراً في الآونة الأخيرة، وفي كل مكان؛ في الشارع، على وسائل الإعلام، وفي وسائل التواصل الاجتماعيّ، ويمكن أن نقول عن لفظة ثورة: إنّها في هذه الأيام من أكثر الألفاظ شيوعاً وتداولاً، لكن هل كل ما يحدث من حركات وتمرّدات ومظاهرات ونشاطات يمكن أن يرمز له بثورة؟ لهذا السبب لا بدّ لنا من أن نتعرف، أو نشرح مفهوم مصطلح الثورة، ونتبيّن أشكالها ودوافعها، ومسبّباتها، فضلاً عن المقارنة بما حدث من ثورات في العالم الغربي،

وما حدث ويحدث في الشرق الأوسط، نعيش حالياً في عالم يمرّ بتحدّيات كبيرة، تتّسم بالتمرد على الأوضاع القائمة في الدول، ابتداءً من أمريكا الجنوبيّة، مروراً بكاتلونيا، وصولاً إلى الشرق الأوسط؛ حيث موطن هذا الاحتجاجات والتمردات. فهل هي حركات ثورية أم مجرد فورات عارمة من الغضب؟ وهل مآلها الفشل؟ ونذكر من الثورات العالمية التي تركت طابعاً، وأحدثت تغييراً ما يلي الثورة الفرنسية ١٧٨٩م – الثورة الإنجليزية ١٦٤٩م – الثورة الأمريكية ١٧٧٦م – الثورة الروسية ١٩١٧م الثورة الصينية ١٩٤٩م.

السؤال الأهم: هل كلّ هذه الاحتجاجات التي تشهدها المنطقة هي ثورية الطابع؟ أم أنّها لا تخرج عن كونها احتجاجات شعبية لا أكثر؟

تعريف الثورة

1- يقول أرسطو في كتابه (السياسة) عند تعريف الثورة، أنّ جميع أنماط الحكم معرّضة للثورة والانقلاب، وذلك بما فيها من نمطَي الحكم الأساسيين (الأوليغارشية والديموقراطية)، وهذا ما يسمّى بنظام الحكم المتوازن، سواء نظام الحكم الدستوري أو نظام الحكم الأرستقراطي، في حين وجد أرسطو أنّ الأوليغارشية والديموقراطية هما من عناصر تحقيق العدالة، لكنّ كليهما لم يسلما من خطر الثورة، عندما لا يلبي النظام الحاكم جميع متطلبات الشعب، ومن الممكن تقسيم الثورة إلى نوعين؛ الأول يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فيستبدل نظام الحكم بشكل كامل، والثاني يهدف إلى تغيير الحكام مع البقاء على نظام الحكم القائم، إذاً فإنّ تعريف الثورة هو: (اندفاع من الشعب بالمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية أو الاجتماعية تغييراً جذريّاً)

2- قديما كان ينظر إلى الثورة على أنّها قوّة مدمّرة، حيث عرّفها الإغريق بأنها: (إمكانية تدهور المعتقدات الأخلاقية والدينية والأساسية للمجتمع) كما اعتقد أفلاطون أنّ مدونة المعتقدات الثابتة، من الممكن أن تمنع الثورة، إلّا أنّ أرسطو وصل إلى نتيجة؛ وهي؛ إن كانت القيم الأساسية ضعيفة في الدولة يكون المجتمع عرضة للثورة. وهذه النتيجة التي وصل إليها أرسطو تفسّر سبب قيام الثورات في الشرق الأوسط حالياً، والربيع العربي. فالحقيقة أنّ الحكومات المتسلّطة على هذه البلدان وصلت ببلادها وشعوبها إلى الهشاشة المميتة، وفقدان للقيم الأساسية ليس فقط ضعفها.

3- وحسب كارل ماركس في القرن التاسع عشر، فإنّ الثورة هي بمثابة تحقيق المصير الإنسانيّ، ورأى أنّ القادة الثوريين هم القادة الضروريون لتحقيق وتنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة في الدولة.

4- الثورة في مفهوم المفكر عبدالله أوجلان وبشكل مختصر هي؛ لا تعني تغيير الحدود السياسية، وهدم الدولة، أو بناء دولة جديدة، إنّما تعني بناء المجتمع والإنسان.

وهناك من يعرّف الثورة بأنّها من العوامل التي تمكّن المجتمع من تحقيق إمكاناته، وهي حقّ للمجتمع في الدفاع عن نفسه ضدّ أيّ مسيء لها، وهذا بدوره يؤدّي إلى خلق نظام جديد يهتمّ باحتياجات الأفراد ومطالبهم.

في النتيجة فإنّ معنى الثورة كمصطلح يعني الخروج عن الوضع الراهن، وليس دائماً نتيجة الثورات نحو الأفضل، فلربّما تكون النتيجة إلى وضع أسوأ، والثورة من حيث المفهوم التقليدي لها مع انطلاق الثورة الفرنسية هو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقّفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، أمّا الماركسيون فقد

طوروا هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي سمّوهم البروليتاريا، وبالنسبة للمفهوم الحديث للثورة؛ فهي التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته؛ (كالقوة المسلحة) أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج المنجزات الثورية غير الاعتيادية، والمفهوم الشائع أو الدارج للثورة هو الانتفاض في وجه النظام الظالم.

وقد تكون الثورة شعبيّة مثل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وثورات أوربا الشرقية سنة ١٩٨٩، وثورة أوكرانيا التي عرفت بالثورة البرتقالية سنة ٢٠٠٤ أو تكون ثورة عسكرية، وهي التي تسمّى انقلاباً مثل الانقلابات التي سادت أمريكيا اللاتينية في خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضدّ مستعمر؛ مثل الثورة الجزائرية من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٢م، ومثل حركة حزب العمال الكردستاني التي بدأت بنضال سياسيّ سلميّ، ثمّ تحوّلت إلى كفاح مسلّح لنيل الحقوق المشروعة لشعب تعنتت الحكومات التركية المتتالية في الاعتراف به وبوجوده حتّى.

فالثورة تتضمّن المطالبة بتغيير النظام الحاكم القائم واستبداله بنظام جديد، ومن حيث الناظر في تاريخ الثورات الكبرى التي حدثت في فرنسا وروسيا يجد أنّ هذه الثورات لم تقتصر فقط على تغيير نظام الحكم، بل شمل هذا التغيير جميع الجوانب في الدولة؛ سواء السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى القيم الثقافية لتلك المجتمعات، فقديماً كان ينظر إلى الثورة على أنّها مدمّرة كما مرّ معنا من تعريف الإغريق لها، فمثلاً حين قامت الثورة الفرنسية واعتمدت على فلسفة تغيير جذرية في كافة النواحي، واستطاع العقلاء والفلاسفة في فرنسا أمثال؛ (فولتير وديدرو وهوبز ومارتن وروسو وغيرهم) توجيهها، لتحصد أفضل النتائج قام قيصر روسيا؛ بوليس الأول بتوجيه جيشه إلى إيطاليا؛ لمحاربة الجيش الثوري الفرنسي، ثمّ خلفه القيصر الإسكندر الأوّل، والذي قام بدوره بتشكيل تحالف رجعيّ مع كل ملوك أوربا آنذاك؛ لمحاربة الثورة الفرنسية؛ كونها تحمل أفكاراً هدّامة حسب وجهة نظره، وقد استطاع صدّ هجمات نابليون بونابرت على بلاده، لكنّ حكمه وقع في تناقض مع ذاته، فالنخبة من الضباط الروس الذين ذهبوا في بعثات عسكرية إلى أوربا، وأقاموا في باريس، عادوا بأفكار الثورة الفرنسية، وساهموا بنشرها، وكانت هذه الأفكار مضادّة لتوجهات القيصر، وفي الواقع إنّ هذه الأفكار كانت السبب في إسقاط السلالة القيصرية (سلالة آل رومانوف) على يد الاشتراكيّين الشيوعيّين أو البلاشفة لاحقاً سنة ١٩١٧، حين أجبر القيصر نقولا الثاني التخلّي عن العرش في الخامس عشر من آذار، ونفس الحال حدث مع الإمبراطورية العثمانية مترامية الأطراف التي انهارت، وسقطت أيضاً على يد أولئك الذين جاؤوا بأفكار الثورة الفرنسيّة؛ متمثّلين بحركة الاتحاد والترقي، وأطاحوا بسلالة آل عثمان، لكنّ الفرق بين الروس الجدد والعثمانيين الجدد بالنسبة للتأثر بالأفكار الغربية، فإنّ البلاشفة لم يتحوّلوا إلى التبعية للغرب، بل نهضوا بدولتهم، وشكّلوا الاتحاد السوفييتيّ، ونجحوا بأن يجعلوا من دولتهم دولةً عظمى، تهابها كلّ الدول في العالم، أمّا الأتراك فقد سقطوا في التبعيّة، وخضعوا وأخضعوا شعوب الدولة العثمانية لدول الاستعمار الغربيّ، ومازالت هذه البلدان تعيش ويلات التبعية والاستغلال الغربي لمواردها ومقدراتها، ووصول حكّام تابعين للخارج، لا نابعين من داخل شعوبهم، ولم ينالوا رضى شعوبهم عنهم، إنما فرضوا أنفسهم على رأس هذه الشعوب، ولم يلبّوا تطلعات شعوبهم، بل كانوا ينفّذون ما تمليه عليهم التبعية للخارج؛ للسطو على مقدرات وثروات الشعوب والمنطقة، ما أدّى إلى انفجار الوضع. فقد تصدّى بعض المفكرين لمصطلح

الربيع العربي الذي ظهر إلى السطح، حيث وصفت بعض الحركات التي عرفتها دول الشرق الأوسط بمفهوم الثورة، (فهل ما تعيشه هذه الدول يعتبر حدثاً ثوريّاً أم أنّ الثورة خاصيّة غربيّة؟ وهل توافرت شروط الثورة في البلدان المسلمة أم أنّ هذه البلدان تفتقر إلى الخصائص الثورية؟) بحسب: (إيريك هوبز باوم).

لقد قدمت الثورة الفرنسية للعالم أهم المفردات الخاصة بالسياسة الليبرالية والحرية والديموقراطية الراديكالية كما قدمت فرنسا القانون الدستوري لأكثر الدول واخترقت مبادئ الثورة الفرنسية الحضارات القديمة التي كانت تأبى الأفكار الأوربية . **يقول (هوبز باوم): «إنّ الثورة الفرنسية كانت ستموت من غير آراء الفلاسفة»** إلّا أنّه مع ذلك يحمّل الفلاسفة مسؤولية الثورة، ذلك لأنّهم ربّما أسرعوا في الانتقال من مرحلة النظام القديم إلى استبداله بسرعة بنظام جديد، ويرى بعض المفكرين أنّ الثورة الفرنسية دامت لأكثر من عشرة قرون على الأقل.

فالنماذج الأكثر للثورات كانت آثارها محدودة زمانيّاً، ومرتبطة بتغيير أسماء الحكّام، دون وضع أسس ثابتة مفصلة لمفهوم الشرعيّة، فقد غيّرت الأنظمة السياسية، لكنّها لم تغيّر من العقيدة السياسية والثقافية والفكرية للمجتمع ذاته، من هنا فنحن أمام قضية أكبر بكثير من تغيير أدوات الحكم ومؤسسات الدولة واستبدال القائمين عليها في لعبة تبديل كراسٍ سياسية، طالما سمعنا بها، وسئمنا نتائجها فالأجدر في التقدير هو التركيز على مفهوم (ثورة الفكر) الذي يجب أن يسبق مفهوم الثورة، بل إنّ المجتمعات قد تستعيض به عن الثورة التي غالباً ما تكون تكلفتها السياسية والاقتصادية والإنسانية كبيرة مقارنة بالتطور الفكريّ الذي كثيراً ما يصحبه تغيير وتطور سلوكي للمواطنين.

ففي النموذج الأوربي (مارتن لوثر) ١٥١٧، فهو غير مفهوم الشرعية السياسية، وممارسة العقيدة في القارة الأوربية، وفتح المجال أمام ثورة ثقافية وفكرية وعقائديّة، كانت كفيلة بتغيير سيرة الذات الأوربية بالكامل، وإحداث ثورة اجتماعيّة معاصرة، أي الدفع بعناصر فكريّة جديدة، غير مألوفة، ومتعارضة مع واقع محدّد، ربّما بدفع المثقفين، ومن خلفهم المجتمع، بل ومؤسسات الدولة إلى مراجعة المفاهيم الفكرية للواقع على خلفيّة المتغيرات، حتى لا يكون المجتمع في حالة ازدواجيّة، وصراع بين مفاهيمه القابلة للتغيير من ناحية، والتطور المنشود من ناحية أخرى بما يحسم قضية الحفاظ على الهوية، والتأقلم مع الحاضر، فالمجتمعات كثيراً ما تحتاج إلى ثورة فكريّة للخروج من البحيرة الفكرية الراكدة دون تغيير حدودها والثورة الفكرية لا تعني الانفصال عن الماضي، بما يوحيه من الثوابت العقائدية والثقافية والتاريخية بل عملية تجديد أو إحلال للمفاهيم القابلة للتغيير.

يقول ماركس: بغية نشوء مثل هذه النظرية الثورية إلى العالم لا بدّ أولاً، من مستوى معين لنضج التناقضات الاجتماعية والطبقية الموضوعية، ولا بدّ كذلك من مقدّمات فكرية – نظرية معينة ذات أهمية موضوعية أيضاً وثانياً، لا بدّ من دخول التطلّعات الثورية المتموضعة عفوياً للجماهير الشعبية في تحالف مع التفكير الثوريّ المتطور القادر على التحليل النظريّ الإبداعيّ للعملية الثورية وقواها المحرّكة وآفاقها، ولا بدّ على وجه الخصوص من دخولها في تحالف مع الفلسفة التي تضع مبادئ ومنهجية التحليل النظريّ للعملية الثورية.

لقد اندلعت الثورات العربية في أواخر العام ٢٠١٠ جرّاء إحراق محمد بوعزيزي نفسه، ممّا أدّى إلى الإطاحة بالرئيس التونسيّ: زين العابدين بن علي، واستمرت وانتقلت من دولة إلى أخرى، فتساقط حكّام هذه الدول تِباعاً، كما تتساقط

أحجار الدومينو، حيث انتقلت إلى مصر، وأطاحت بالرئيس؛ محمد حسني مبارك، ثمّ إلى ليبيا، وتسبّبت في مقتل القذافي، والإطاحة بكلّ حكمه ومؤسساته، ثمّ إلى اليمن التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح على التنحّي ثمّ انتقلت هنا وهناك، وجاءت إلى سوريا، ربّما حتى الآن لم تحقّق ثورات الربيع العربي ما كان يُرجّى منها، أو من مفهوم الثورة، وخاصة في سوريا، حيث لعبت التوجّهات الإسلامية المتشدّدة والنظام السوري، والأجندات الخارجية دوراً سلبيّاً للثورة الحقيقية، لقد أدّت هذه الاحتجاجات والثورات إلى انتشار الفكر الثوريّ الشعبيّ في بقية الدول والأقطار العربيّة، وهذا جانب إيجابي في الحقيقة لفكر يحمّل شعوباً، وليس أشخاصاً، حيث أنتجت احتجاجات المطالبة بالإصلاح، وتغيير حكومات بقيّة الدول العربيّة، فالأردن والبحرين والمغرب والجزائر، وكان شعار هذه الثورات موحّداً وهو: (الشعب يريد إسقاط النظام)، وإن دلّ على شيء فهذا هو السبب الرئيس لإثارة هذه الثورات، حيث عانت شعوبنا قروناً عديدة من بطش وفتك هذه الأنظمة، فالمشاكل الاقتصادية حدّث ولا حرج، والمشاكل السياسية والاجتماعية وتطبيق أنظمة وضعيّة وغيرها، ممّا أدّى بهذا الحراك الشعبي وتعطّش الشعوب لإسقاط هذه الأنظمة، وتراكم عبر سنوات عديدة، كلّها عوامل تراكمت في الوعي الجمعيّ لمنطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية التي وجدت نفسها تجابه نفس الشروط والمصير، فما كان إلّا أن انفجرت الموجة الثانية أواخر القرن العشرين بشعارات تعبّر عن درجات نسبيّة من الذكاء والخبرة والوعي بماهية هذا النظام المراد إسقاطه، وحجم التحدّيات المنتظرة من (تسقط فحسب) في السودان، يرحلون جميعا في الجزائر، وصولاً إلى كلهم، يعني كلهم في لبنان، وأريد وطناً في العراق...

كانت من مفرزات هذه الثورات أو ما يسمى بثورات الربيع العربي:

1- انكسار حاجز دام سنوات طويلة بين الحكام وشعوبهم، لقد حكمت هذه الأنظمة الدكتاتورية التي أقيمت في مجتمعاتنا بعد قرار التقسيم المقيت (اتفاقية سايكس بيكو) وأعلنوا استقلالاً شكليّاً واسميّاً في هذه الدول، لكنّ الهيمنة والتبعية السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية بقيت مستمرّة، فحكم هؤلاء الحكّام سنوات طويلة جبراً، وتجبّراً، ورغماً عن الشعوب، فبطشوا وفتكوا ونكّلوا بشعوبهم، فكانت الطريقة الوحيدة لتثبيت حكمهم على شعوبهم بزرع الخوف في نفوسهم، واستخدموا في سبيل ذلك طرقاً قمعيّة عديدة؛ منها تسليط أجهزة الاستخبارات وأمن الدولة على أعناق الشعوب، فحتى لشدة تخويف الشعوب كان المواطن لا يستطيع التكلم، أو الشكوى من الواقع المرير، والمعاناة المستمرّة من الظلم والتسلّط والابتزاز.

2- تغيير وعكس الصورة في الواقع لقد نجحت الشعوب من خلال الربيع العربي من قبل الحكام عبرة لغيرهم من الحكام أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء الحكّام، وتفكيرهم صار ما هو المصير؟ أيكون كمصير زين العابدين أو مبارك أو القذافي أو عبد الله صالح أو البشير؟

3- ثقافة جديدة في مجتمعاتنا، فكانت من نتاج هذه الثورات؛ تبلور مفهوم جديد وثقافة جديدة في مجتمعاتنا، ألا وهي؛ مفهوم إعادة ثقة الشعوب بنفوسهم ومقدرتهم على التعبير، إنّه لَعامل مهم في تاريخ الثورات، وتاريخ أيّ شعب يطالب وينادي بتغيير الواقع.

4- سقوط الأقنعة: من أهم النقاط الأمور التي أنتجها الربيع العربي هي؛ إزالة الأقنعة في قلوب الشعوب، لا سيما؛ ثورة الشام، ذلك بإسقاط أقنعة دامت سنوات

وعقود سواء كانت هذه الأقنعة على نطاق الأشخاص أو الأفراد أو الحكومات.

إذا تأملنا في التطورات والشعارات المطروحة، تبيّن أنها عبارة عن إحياء للمشروع الحداثيّ المتعسّر، ورغبة في علمنة الحياة العامة، وإعادة صياغة مفاهيم الفرد والمجتمع والدولة، وتنظيم العلاقة بينهم على أساس من التعاقد والتنافسية والكفاءة، أي نزع السلطة من الشخصنة وعلاقات القرابة والقبلية والطائفية، وعند هذه النقطة قد نفهم أبعاد ومغزى الثورة الأخلاقية التي يخوضها الشباب العربي ضد التمييز والروابط الاجتماعية التقليدية مثل: الأسرة – منظومة الزواج، والمؤسسة الدينية، وبذات السياق مسألة الحرّيّات الفردية وقضايا الجنسانية، وعليه يؤدّي كلّ تحرّر في هذه المسائل بنفس المقدرات إلى انتاج تحرّر سياسيّ، ومن هذا المنطلق يمكن استيعاب تمسّك الثوريين الجدّي بمسألة تثوير الحرية، وإثارة كلّ القضايا المتعلقة بالجندرة والتحيّز الجنسيّ والتخلّي عن مبدأ أولويات النضال، أي العمل على تفكيك ما لم يتمّ تفكيكه، وإحلاله من البنى الاجتماعية التقليدية، ثمّ إعادة حياتنا في جسم اجتماعيّ سياسيّ أكثر تشاركية ومساواة وحرية.

لقد عرفت البلاد العربية عدداً هامّاً من الانتفاضات الشعبية الكبرى منذ منتصف القرن الماضي، وتحديداً منذ نشأة ما يسمى بالدولة الوطنية، وخاصة خلال الثمانينيّات في مصر وسوريا وتونس والجزائر، لكنّها انتفاضات لم تتمكن رغم حجمها، وأهمّيتها من تغيير النظام السياسي القائم، بما هو نظام موحّد البنية.

لقد حافظَ النظام الرسميّ العربيّ على نفسه موحّداً فيما يتعلّق بمنظومته القمعيّة، وفعله الاستبداديّ، منذ الخمسينات لم تتحرّك فيه السلطة العربيّة إلّا داخليّاً، عن طريق الانقلابات التي يجدّد بها الاستبداد جلده مثلما حدث عبر كلّ أنواع الانقلابات والحركات التصحيحية، وفي الاغتيالات السياسية في مصر وسوريا وتونس وموريتانيا والعراق والسودان، حيث يتحرّك النظام الرسمي وفق هذا المنطق، حيث يتمّ تغيير النظام من الداخل عبر الدوائر المحيطة، لا من خارجها، وهو ما يضمن للقوى الدولية الراعية لهذا التغيير تواصل النسق السياسي الذي وضع للمنطقة منذ اتفاقيات: (سايكس بيكو وأخواتها) حيث يضمن هذا الشكل السياسيّ للقوى المهيمنة على المنطقة السيطرة التامة على موارد البلاد العربية، وعلى مقدّراتها وقرارها السياسيّ.

إنّ نجاح الثورة وفشلها لا يمكن أن يُقاس بنتائجها السياسية المباشرة، وحدها أنّ حقيقة المجتمعات العربية أظهرت أنّها تمتلك إمكانية وقدرة العمل الثوريّ تعد نجاحاً بحدّ ذاته، ويمكن للثورات العربية أن تنتهي إلى فشل سياسيّ مبدئيّ، لكنّها بالتأكيد سوف تلهم الأفكار الإصلاحية على المدَيَين: المتوسط والبعيد، وذلك على غرار ما حدث مع الثورات الأوربية لعام ١٨٤٨م التي غيّرت الخريطة الجيوسياسية لأوربا ومهّدت الطريق لإجراء إصلاحات اجتماعيّة وسياسيّة كبرى خلال نصف القرن الذي تلاه، إنّ معظم ثورات الربيع العربي جاءت عفويّة تلقائيّة نتجت عن السخط الشعبيّ.

وكانت تطمح إلى الانخراط في العالم البرجوازيّ، وذلك من خلال إشراك المواطنين في الحياة السياسيّة، كما في أوربا وأمريكيا الشمالية، فالثورة الأمريكية ثورة سياسية ١٩٦٧م، لأنّها أدّت إلى دستور وضعه الشعب، والذي لا تستطيع الحكومة إحداث أيّ تغيير فيه.

الثورة الفرنسيّة: ثورة اجتماعيّة، لأنّها كانت تطمح إلى وضع حدّ للتمييز الطبقي، ولأنّها أدخلت مفهوم خوف الإنسان المأخوذ من فلسفة حقبة الأنوار.

مقياس نجاح الثورات

1- ثورات الربيع العربي كانت ثورات عفوية بسيطة شعبية افتقدت إلى برنامج سياسيّ، ومن ذلك نستنتج النجاح الحقيقي الذي قامت به هذه الثورات الشعبيّة، حيث أنّ تاريخ أيّ ثورة غير مرتبط بتاريخ انتهائها، فقد يكون هناك تاريخ ابتداء للثورة، لكن تاريخ انتهاء الثورة قد يكون غير محدد.

2- تبرز أهمية الثورة في ديناميتها التفاعلية، وتحرير الطاقات الإبداعية الخلّاقة التي تساهم في صنع مجتمع بديل، وذاتية جديدة للفرد من خلال التعاون والتواصل الذي يفضي إلى بناء مشترك عام يتلاءم ويتكاتف حوله الطرفان حيث رفعت الجماهير شعار: (الشعب يريد إسقاط النظام) ودشّنت بالفعل منعطفاً تاريخيّاً لشعوب المنطقة العربية على الرغم من التجريد الذي ينطوي عليه الشعار؛ إلّا أنّه كشفت عن أن هذا النظام ليس الزعيم أو ليس القومية التي تترأسّه، لكنّه متغلغل حتى في إمكانيات لا متناهية الصغر في المجتمع.

3- من جهة أخرى تنامي الوعي بمدى تعقّد وتبعيّة السلطة، وتشابكاتها الإقليمية والدولية، فقدان الحرّيّة وساعات الخصوصية بدعوة محاربة الإرهاب، والتهديد بالفوضى مقابل الاستقرار، ثم استخدام العنف والقمع المفرط، واتّباع سياسات الاقتراض والتقشّف إلى قرصنة مؤسّسات النظام الرأسمالي العالمي لصندوق النقد الدوليّ.

الثورة الحقيقية

تشكّل الارهاصات الكبيرة التي سمّيت فيما بعد بالربيع العربيّ أوّل الأشكال الثوريّة الحقيقيّة في البلدان العربيّة، لأنّها نجحت في زعزعة النظام الرسميّ، وضرب رأسه، إنّها المرة الأولى التي يشهد فيها النظام السياسيّ العربيّ تغييراً جوهريّاً لا يرتبط بأجندات النظام الدولي، ورغبته في التغيير.

صحيح أنّ الثورات المضادّة نجحت في إخماد الوهج الثوريّ، وفي الانقلاب عليه في عدّة مواطِن، لكن ما حدث لا يتعلّق إلّا بالموجة الثورية الأولى التي تمثّل اللحظة الانفجارية للعقل الثوريّ. إلّا إنّ الثورات العربية لا تزال في بدايتها، ولم تبدأ بعد، ما دامت شروط اندلاعها وتجدّدها لا تزال قائمة، بل يمكن القول: إنّ ردود الفعل العنيفة على الموجة الأولى هي التي ستشحن الموجات الثوريّة القادمة بالوعي الثوري الجديد للناس عن الموجة الأولى.

السمة العامة للثورات هي إيجاد حقوق جديدة للشعب، وإلغاء قيود قديمة، ويجري هذا مع الانحياز إلى ناحية الفقراء، بحيث توضع الحدود لمنع الثراء الفاحش كما يحمي الفقراء من الفقر الفاحش، تعمّ الثورات جميعها روح اشتراكيّة بل تقاليد اشتراكية.

أسباب الثورات

الثورة هي انتفاض طبقة لا تطيق القيود المفروضة عليها، وهي تستعين بالشعب بعد أن تبسط له قضيتها العادلة، وهو ينضم إليها فتكون الثورة الشعبية، وضدّه القيود والاضطهاد والضغط الذي يبعث إحدى الطبقات على الثورة، تتعدّد ألوانه، ففي أيّام الملك الإنكليزي (جون) كانت الضرائب الباهظة هي التي دفعت النبلاء إلى أن يجبروا هذا الملك على ألّا يفرض ضريبة إلّا بعد استشارتهم في مجلسهم التي أصبحت بذرة البرلمان الحاضر.

وفي الثورة الفرنسية نجد الضرائب الباهظة التي لا توزّع بالعدل، وإنّما تخصّ بها الطبقة المتوسطة، وتعفى منها النبلاء والكهنة - هذا

إن تعنّت الملك ورفضه إيجاد برلمان - وإلى فساد القضاء، فما حدث إحساسٌ عامٌّ في الأمة بأنّ الحكومة ليست لخدمة الملك والكهنة والنبلاء فقط، وفي ثورة ١٨٤٨ نجد أنّ العمال ونفس عمال المصانع يواجهون حالات جديدة لم يواجهها أسلافهم، وهي الإنتاج بالآلات بدلاً عن الأيدي العاملة، فيطلبون التغيير في أجورهم ومركزهم الاجتماعيّ، بما يطابق دورهم في الإنتاج، لكنّهم يجدون الرفض، فيثورون. ومنذ ثوراتهم هذه بدأت البرلمانات تعرف أحزاب عمّالية، وبدأت النقابات تتألّف لصون حقوقهم ومصالحهم.

1- أسباب طويلة الأجل من رواج إيديولوجيّة سياسيّة اجتماعيّة على خلاف مع النظام الحاكم شعور الناس بأنّ النظام السياسي لم يعد يلبّي توقّعاتهم، والرغبة في بناء سمات جديدة ممارسات الحكّام الاستبدادية، والفقر، وعدم المساواة.

2- إحساس الناس بالظلم والغبن من السلطة الحاكمة، والسعي للوصول إلى السلطة وتغيير النظام.

وهناك كذلك عوامل قصيرة المدى محركة على خلاف احتجاجات واسعة النطاق، يعجز المسكون بنظام الحكم والسلطة عن احتوائها، مع انشقاق من أفراد القوات المسلحة. وأخيراً يجري إعادة تأسيس نظام جديد في حال نجاح قائد ثوريّ في توطيد أركان سلطته (الشخص الأول)

السمة الأولى: أشكال الاحتجاجات تتغيّر عبر الوقت باعتبارها نتاج تغييرات أوسع في الهياكل الاقتصادية والسياسية، أحداث الشغب في مجتمع ما قبل الثورة الصناعية خلّف محلّها الإضرابات والمظاهرات السياسية في العالم الحديث.

السمة الثانية: الاحتجاجات الجماعيّة سواء كانت سلمية أو عنفيّة تتميّز بطابعها المستعر، ولا تقتصر على سنوات محدّدة كما حدث في الثورة الفرنسية ١٧٨٩م والثورة الروسية ١٩١٧م.

إنّ كلّ الثورات الناجحة تتميّز بتحالفات عريضة في بدايتها، بينما تلتحم شرائح اجتماعية تعاني من مظالم عميقة الجذور مع المعارضة ضدّ النظام القائم، وتفشل الاحتجاجات الجماهيرية عندما تعجز عن توحيد صفوفها تجاه أهدافها الجوهرية، فالكثير من انتفاضات الربيع العربي قد فشلت، باستثناء ما حدث في تونس، وما لبثت أن انزلقت إلى مستنقع الحرب الأهلية، كما حدث في ليبيا، ولم تنجح بتحييد الجيش كما في مصر، إنّ الغضب يتباين في سماته من منطقة إلى أخرى، ففي الاحتجاجات الممتدّة من لبنان إلى العراق، وزمبابوي وتشيلي، يتّجه سخط الشعوب تجاه الفساد المستشري في تلك الدول، وتلعب حالة الاقتصاد العالمي دوراً هامّاً كذلك في المناطق التي يعاني فيها الجوّ الاقتصادي في حالة ركود، وتكون الزيادات الطفيفة بالأسعار عاملا مثيراً للجماهير أكثر من كونها مجرّد منغّصات، ذلك أنّها ما تلبث أن تتحوّل إلى احتجاجات، مثل قضية الضرائب في لبنان، وزيادة أسعار تذاكر المترو في تشيلي.

لا بدّ لنا من القول تعدّ الثورة وسيلةَ الناس للحصول على مطالبهم من الحكومة الحاليّة، ويشيدون غالباً في ذلك نخبة نفوذهم، ونوجّه أراءهم، لكن تبقى الثورة رهان قد تنجح في تغيير النظام، وبالتالي الدخول في مرحلة جديدة، وقد تفشل وتكون النتيجة العودة إلى الوراء، لذا تبقى الثورة الخيار الأخير للشعوب للوصول إلى مطالبهم من الحكومة غالباً.

القضيّة الكرديّة والبُعد التّاريخيّ والدّوليّ في حلّها

جميل رشيد

تمهيد:

تُعدُّ القضيّة الكرديّة من أكثر القضايا الشائكة والعالقة دون حلّ في منطقة الشرق الأوسط، بل في العالم، نظراً لعدّة عوامل؛ منها تقسيم الوطن الكرديّ بين أربع دول، تركيّا إيران، العراق وسوريّا، إضافة لعوامل سياسيّة واجتماعيّة تراكمت بفعل التقسيم وفرض سياسات وثقافات الدّول المحتلّة لكردستان، وأخرى ذاتيّة ليست موضوع بحثنا.

كان – وما يزال – العامل الدّوليّ ومعادلات التّوازن المفروضة من قبل الدّول الكبرى في العالم، ومحاولاتها الحثيثة في تقسيم مناطق النّفوذ في العالم وخاصّة في منطقة الشرق الأوسط، له الدّور الأساسيّ في محاولات تغييب القضيّة الكرديّة، وإبقائها دون حلّ عادل، فالدّور البريطانيّ في بداية القرن العشرين، ساهم في تكريس واقع التقسيم والتجزئة للوطن الكرديّ، عبر عدّة مؤتمرات عقدتها الدّول المنتصرة في الحربَين العالميّتين الأولى والثانية، ومحاباتها للدّول المتحكّمة بجغرافية كردستان، لجهة الحفاظ على مصالحها. وزادت الرغبة الغربيّة عموماً والبريطانيّة خصوصاً في الحفاظ على الأوضاع الرّاهنة وتثبيت خرائط التقسيم التي رسمتها مسطرتا (سايكس – بيكو) بعد الحرب العالميّة الأولى، وسعيها لإنشاء دول قوميّة جديدة وترسيم حدود سياسيّة فاصلة بينها، وهو ما انعكس أوّل الأمر على واقع الشّعب الكرديّ، فبات يعيش ضمن أربع جغرافيّات سياسيّة متباينة في شروطها وتكوينها ومقارباتها للقضيّة الكرديّة، وفقاً للخلفيّات الفكريّة والإيديولوجيّة التي تأسّست عليها تلك الكيانات، إلا أنّها تقاطعت معاً في قطع الطريق أمام أيّ حلّ عادل وسلميّ للقضيّة الكرديّة، ولو ضمن دولها القوميّة، بل على العكس تماماً، تنكّرت للوجود الكرديّ ولِقِيَمه الثقافيّة واللّغويّة، واعتبرت أنّ الكرد امتداد لأقوامها وشعوبها ذات اللّون الواحد والعرق الواحد واللّغة الواحدة، وأكثر ما تجسّد هذا المفهوم في تركيا التي ألحقت قسماً كبيراً من جغرافية كردستان بأراضيها.

الدّور الغربيّ في عرقلة حلول القضيّة الكرديّة، فرض واقعاً جديداً على الكرد وزاد في مأساتهم التي يعانون منها طيلة أكثر من قرن، رغم الكفاح المرير، وسعيهم ودون هوادة، في سبيل إيصال قضيتهم إلى مصاف الحل أُسوةً بشعوب أخرى. ما حدا بحركة التحرّر الوطنيّة الكرديّة، إلى التوجّه شرقاً وتبنّي أفكار اشتراكيّة تحرّرية، إثر انطلاق ثورات حركات التحرّر الوطنيّة تحت راية ما كانت تسمّى بالمنظومة الاشتراكيّة، كبديلٍ عن منظومة الحداثة الرّأسماليّة، التي أدارت ظهرها لقضايا الشّعوب، ومنها قضيّة الشّعب الكرديّ. وعلى إثرها تبنّت العديد من الحركات والقوى السياسيّة الكرديّة الفكر الاشتراكيّ واليساريّ، في مسعى لحلّ قضيّتهم. إلا أنّها هي الأخرى – أي المنظومة الاشتراكيّة – لم تقدّم حلولاً ناجعة للقضيّة الكرديّة، بل انقسم النضال والكفاح الكرديّ بين المعسكرين الرّأسماليّ والاشتراكيّ، وانقضت الألفيّة الماضية والكرد يعيشون واقع التقسيم والتجزئة بين أربع دول، فضلاً عن الويلات والمآسي التي حاقت بهم. إلّا أنّ الحركة التحرّرية الكرديّة لم تعش في يوم ما حالة من السكون والستاتيك والانطواء على نفسها، بل ظلّت دائمة البحث عن الحلول لقضيّة شعبها، رغم الانكسارات العديدة التي شهدتها في تاريخها النضاليّ.

في بحثنا هذا، سنحاول تسليط الضوء على أهمّ المسارات التي مرّت بها القضيّة الكرديّة في بدايات القرن العشرين وحتّى دخولها القرن الحادي والعشرين، ودور قوى الحداثة الرّأسماليّة في تعطيل حلولها، وما هي الأسس والمبادئ التي انطلقت منها تلك القوى في جعل القضيّة الكرديّة خارج اهتماماتها، وكذلك سنحاول كشف الترابط بين العوامل الدّوليّة والذّاتيّة التي حدت دون وصولها إلى الحلول الواقعيّة، وأنّه لا يمكن إرجاع الأمر دائماً إلى إسقاطات "نظرية التآمر"، في ضوء العلاقة الجدليّة بين "الذّات والموضوع"، وأنّه يتطلّب من الحركة الوطنيّة التحرّرية الكرديّة في راهنها أن تجريَ عمليّة نقد جذريّة وبنّاءة لمسيرتها الطويلة، وصولاً إلى التواؤم مع المعادلات الدّوليّة التي تفرض نفسها، من منطلق معادلة المركز والأطراف، وإظهار الجوانب الخفيّة في عزوف الدّول الغربيّة عن المبادرة في الدفع نحو حلول مرضية للقضيّة، ضمن

معادلات التوازن التي صنعتها هي بنفسها.

يقيننا أنّه لم تحظَ أيّة قضيّة بالاهتمام والمتابعة والبحث مثلما حظيت بها القضيّة الكرديّة، وهي وإن خطت بعض الخطوات الخجول نحو الحلّ ضمن إطارها الاستراتيجيّ في بداية السبعينات في العراق، إلا أنّها لا ترقى إلى مستوى الحلول الشاملة والعادلة، وهي بحاجة إلى المزيد من تفكيك شيفراتها المعقّدة ووضعها في مساراتها الصحيحة، دون إسقاطات إيديولوجيّة بحتة، وعدم إخضاعها لمقصلة الفكر الإقصائيّ والجِهويّ.

القضيّة الكرديّة وتحوّلاتها في بداية القرن العشرين:

أدّى انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة في بداية القرن العشرين، التي أطلق عليها الغرب اسم "الرّجل المريض"، إلى نشوء دول قوميّة متعدّدة في منطقة الشرق الأوسط، بدعم مباشر من الدّول الرّأسماليّة الغربيّة، في مسعى لإعادة تقسيم المنطقة والتحكّم بها وفق مصالحها. ففرضت كلّ من فرنسا وبريطانيا الانتداب على دول تقاسمتها فيما بينها، تزامناً مع اندلاع ثورات على الحكم العثمانيّ، غلبَ عليها طابع الارتباط بالدّول الغربيّة التي رسمت مساراتِها ونهاياتِها، لتنبثق عنها دول وكيانات جديدة، عكست بشكل أو بآخر، مصالح تلك الدّول أكثر ممّا مثّلت مطالب شعوبها، وفرضت وقائع جديدة في المنطقة، لتنقل التجربة الغربيّة في شكل إدارة الدّولة ومؤسّساتها، عبر عمليّة إسقاط ميكانيكيّ لها، دون أيّ اعتبار لخصوصيّة بلادهم وشعوبهم، وإدخال بلادهم في دوّامة من الانقلابات العسكريّة، والصراع على السلطة، مع حيّز بسيط جدّاً من الدّيمقراطيّة الشّعبويّة لدى بعض منها، التي لم ترتقِ إلى مستوى الدّيمقراطيّة الفعليّة بإشراك كافّة فئات ومكوّنات شعوبهم في رسم مستقبل بلادهم

"لم تحظَ أيّة قضيّة بالاهتمام والمتابعة والبحث مثلما حظيت بها القضيّة الكرديّة، وهي وإن خطت بعض الخطوات الخجول نحو الحلّ ضمن إطارها الاستراتيجيّ في بداية السبعينات في العراق، إلا أنّها لا ترقى إلى مستوى الحلول الشاملة والعادلة، وهي بحاجة إلى المزيد من تفكيك شيفراتها المعقّدة ووضعها في مساراتها الصحيحة، دون إسقاطات إيديولوجيّة بحتة، وعدم إخضاعها لمقصلة الفكر الإقصائيّ والجِهويّ"

والمشاركة في صناعة قراراتها.

الشّعب الكرديّ أكثر المتضرّرين من تقسيم منطقة الشرق الأوسط وفق مصالح الدّول الغربيّة التي تجسّدت، وبشكل فاقع، في اتّفاقيّة "سايكس – بيكو"، والتي تلتها وسبقتها اتّفاقيّات ومعاهدات عديدة، سعت في مجملها إلى تكريس واقع الاحتلال الغربيّ في بلدان الشرق. وأعيد تقسيم الوطن الكرديّ بين دول نشأت بقرار من الدّول الغربيّة، كجزء من استراتيجيتها في "تقسيم المقسّم وتجزئة المجزّأ"، ففي حين كانت كردستان مقسّمة بين الإمبراطوريّتين الفارسيّة والعثمانيّة منذ اتّفاقيّة قصر شيرين عام (١٦٣٩)، ثمّ عقدت بعد ذلك معاهدات أخرى مثل "أرزروم الأولى" (١٨٢٣) و"أرزروم الثانية" (١٨٤٧) واتّفاقيّة طهران عام (١٩١١)، واتّفاقية ترسيم الحدود بين الدّولتين الإيرانية والعثمانيّة عام (١٩١٣) في الأستانة، وكذلك بروتوكول الأستانة في العام نفسه.

لقد أعيد تقسيم كردستان ثانية في بدايات القرن العشرين، واعتبرت كجزء من تَرِكَةِ الإمبراطوريّة العثمانيّة، ليُلحق جزءٌ منها بالدّولة العراقيّة، وقسم صغير بالدّولة السّوريّة، وهو ما أنتج وقائع ثقافيّة وسياسيّة جديدة، وجدت تعبيراتِها السياسيّة والكفاحيّة في تجزئة النضال الكرديّ لحلّ القضيّة الكرديّة وانعكاسه على واقع الحركة السياسيّة الكرديّة وحتّى على المستوى الشّعبيّ، إلى حدّ ما.

يمكننا القول إنّ اشتداد الصراع الدّوليّ والتنافس بين الدّول الرّأسماليّة الصاعدة في الشرق في بداية القرن العشرين، وخاصّة بين القوّتين البريطانيّة والفرنسيّة، أثّر بشكل سلبي على مستقبل الشّعب الكرديّ وقضيّته، لكنّها من جهة أخرى أخرجت القضيّة الكرديّة من طابعها المحلّيّ والإقليميّ لتأخذ بُعداً دوليّاً، ما انعكس على طبيعة حلولها أيضاً، حيث غدت تلك الحلول مرهونة، بشكل أو بآخر، بمدى التّوافق الدّوليّ حولها.

لم تجد محاولات الكرد التواصل مع الدّول الغربيّة آذاناً صاغية، وفي مقدّمتها بريطانيا، حيث تذبذبت مواقف الأخيرة من القضيّة الكرديّة، وارتبطت استجابتها للمطالب الكرديّة بمدى تلبية الكرد لمصالحها في الشرق الأوسط، وهو ما كان الكرد غير مؤهّلين له، على الأقلّ في ظلّ موازين القوى التي كانت سائدة في تلك الفترة، ولعلّ محاولات الضابط الكرديّ شريف باشا الاتّصال بالإنكليز عام (١٩١٤)، لم تلقَ اهتماماً لدى بريطانيا، ليعيد السّفير البريطانيّ في العراق، بعد احتلال الأخيرة من قبل بريطانيا، إلى الاجتماع مع شريف باشا في مدينة مرسيليا الفرنسيّة، للاستماع إلى أقواله فقط، دون تقديم أيّ وعود ولو بالنظر في قضيّتهم.

تحرّكَ الكرد، مثل بقيّة الشّعوب الأخرى التي تحرّرت من نير الاحتلال العثمانيّ، لاستثمار الظروف الدّوليّة وهزيمة الدّولة العثمانيّة في الحرب العالمية الأولى، لنيل حقوقهم المشروعة، وبرزت فرصة حلّ القضيّة الكرديّة إلى الوجود، لأوّل مرّة، في أعقاب الحرب، كجزء من الترتيبات الجديدة للدّول الرّأسماليّة في احتلال المنطقة، ولإضفاء المشروعيّة على احتلالها في منطقة الشرق الأوسط، وليس استناداً إلى الشّعارات التي رفعتها في الإقرار بحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها، كما وردت في المبادئ الأربعة عشر التي أعلن عنها الرّئيس الأمريكيّ ويدرو ويلسون عام (١٩١٤)، رغم أنّ الكرد وجدوا في تلك المبادئ دافعاً قويّاً للدّفاع عن قضيّتهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، تحرّك الكرد سريعاً، وبذلوا جهوداً مضنية لإيصال صوتهم إلى مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس عام (١٩١٩)، في مسعى لفرض أنفسهم كجزء من معادلات الحلّ في المنطقة، ولكيلا يطالهم التهميش والإقصاء. غير أنّ عدم وجود كيان سياسيّ للكرد للمشاركة باسمه، ليمثّله وفد رسميّ في المؤتمر، شأنهم شأن القوميّات والشّعوب المضطّهَدَة الأخرى، حدا بالكرد، ومن خلال عشائرهم وجمعيّاتهم السياسيّة، إلى تكليف شريف باشا لتمثيلهم في المؤتمر للمطالبة بحقوقهم المشروعة في إقامة كيان سياسيّ مستقلّ لهم، أسوةً بباقي الشّعوب التي تحرّرت من ربقة الاحتلال العثمانيّ.

أصدرت اللّجنة التحضيريّة لمؤتمر الصلح قراراً في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩١٩ نصّ على ما يأتي: "... إنّ الحلفاء والدّول التّابعة لهم قد اتّفقوا على أنّ أرمينيا وبلاد الرّافدين وكردستان وفلسطين والبلاد العربيّة يجب انتزاعها بكاملها من الإمبراطوريّة العثمانيّة". ولكن هذا القرار لم يقرّ بضرورة تشكيل دولة كرديّة مستقلّة، بل ظلّ الموضوع مبهماً.

على ضوء هذا القرار عرض شريف باشا مذكّرتين مع خريطتين لكردستان إلى المؤتمر، إحداهما بتاريخ (١٩١٩/٣/٢١) والأخرى في (١٩٢٠/٣/١). كما طلب من القائمين على شؤون المؤتمر تشكيل لجنة دوليّة تتولّى تخطيط الحدود بموجب مبدأ القوميّات، لتصبح كردستان المناطق التي تسكن فيها الغالبيّة الكرديّة، وإضافة إلى ذلك فقد جاء في المذكّرة الأولى "إنّ تجزئة كردستان لا يخدم السّلم في الشرق...".

كما جاء في المذكّرة الثانية "أنّ الترك يتظاهرون علناً بأنّهم مع المطالب الكرديّة، وأنّهم متسامحون معهم، لكن الواقع لا يدلّ على ذلك مطلقاً..." كما طالب شريف باشا رسميّاً من رئيس المؤتمر جورج كليمنصو أن يمارس نفوذه مع حكومة الأستانة لمنع اضطهاد الشّعب الكرديّ، وجاء في رسالته إلى رئيس المؤتمر: "إنّه منذ أن تسلّمت جماعة الاتّحاد والترقّي السلطة؛ فإنّ جميع الذين يحملون آمال الحرّيّة القوميّة قد تعرّضوا للاضطهاد المستمرّ.. وإنّه من الواجب الإنسانيّ في المجلس الأعلى أن يمنع إراقة الدّماء مجدّداً، وإنّ السبيل لضمان السّلم في كردستان هو التخلّي عن مشروع تقسيم هذه البلاد – أي كردستان"

إنّ تصريح جورج كليمنصو، رئيس مؤتمر الصلح في باريس بقوله "إنّ الحكومة التركيّة ليست قادرة وكفؤة لإدارة الأمم الأخرى، لذلك لا يوثق بها ولا يجوز أن تُعاد إلى سيطرة الأتراك كقوميّةٍ عانت من مظالم الأتراك واستبدادهم"، تبيّن أنّه لم يكن إلّا خداعاً للكرد ولباقي القوميّات المضطهَدة من قبل الأتراك، كما دلّت على ذلك النتائج التي تمخّضت عن المؤتمر، والتي أفضت إلى تغليب مصالحهم على مبادئهم والوقوف إلى جانب الدّولة التركيّة المتمثّلة بجمعيّة الاتّحاد والترقّي، وتراجعاً عن مواقفهم التي أقرّوها في المؤتمر.

"تحرّكَ الكرد، مثله بقيّة الشّعوب الأخرى التي تحرّرت من نير الاحتلال العثمانيّ، لنيل حقوقهم المشروعة، وبرزت فرصة حلّ القضيّة الكرديّة إلى الوجود، لأوّل مرّة، في أعقاب الحرب، كجزء من الترتيبات الجديدة للدّول الرّأسماليّة في احتلال المنطقة، ولإضفاء المشروعيّة على احتلالها في منطقة الشرق الأوسط، وليس استناداً إلى الشّعارات التي رفعتها في الإقرار بحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها"

معاهدة سيفر عام (0291) والإقرار بالحقوق الكرديّة:

تمكّن الكرد من طرح مطالبهم وتثبيتها – إلى حدٍّ ما – في المحافل الدّوليّة التي انعقدت في تلك الفترة، وخاصّة في معاهدة سيفر التي أبرمها الحلفاء بباريس في أغسطس/ آب ١٩٢٠، وقد نجح شريف باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلّق بالقضيّة الكرديّة، ولأوّل مرة تمّ تدويل القضيّة الكرديّة بصورة رسميّة، رغم أنّ الدّولة العثمانيّة حاولت مراراً أن تَصِفَ القضيّة الكرديّة بأنّها قضيّة داخليّة تستطيع الدّولة حلّها، وأنّها لا تسمح بتدخّل الدّول الغربيّة في حلّها أو فرض شروط عليها حيال ذلك.

تمثّل معاهدة سيفر، انعطافة مفصليّة وتاريخيّة هامّة لكلّ من الكرد والدّولة التركيّة التي أقيمت على أنقاض الإمبراطوريّة

> تمثّل معاهدة سيفر، انعطافة مفصليّة وتاريخيّة هامّة لكلّ من الكرد والدّولة التركيّة، ولها معان مختلفة وعميقة، من حيث إقرار الحقّ الكرديّ في إنشاء دولته المستقلّة، وكذلك في قبول الدّولة التركيّة لهذا الحقّ طواعية دون إكراه، كجزء من استحقاقات تركيّا تجاه القوميّات الأخرى. والوثيقةُ التي صدرت عن المعاهدة، وضعت الأسس العمليّة لتحقيق الاستقلال الكرديّ، وإن على مراحل

العثمانيّة، ولها معانٍ مختلفة وعميقة، من حيث إقرار الحقّ الكرديّ في إنشاء دولته المستقلّة، وكذلك في قبول الدّولة التركيّة لهذا الحقّ طواعية دون إكراه، كجزء من استحقاقات تركيّا تجاه القوميّات الأخرى. والوثيقةُ التي صدرت عن المعاهدة، وضعت الأسس العمليّة لتحقيق الاستقلال الكرديّ، وإن على مراحل. ورغم أنّها أوّل وثيقة دوليّة رسميّة تُقرُّ وتعترف بالحقوق الكرديّة، إلّا أنّها في ذات الوقت تركت فجوات في المعاهدة، حيث ربطت الاستقلال بمدى أهليّة الكرد في أن يحقّقوا شكلاً راقياً منه واستقراراً في مناطقهم، عبر تشكيل المؤسّسات والإدارات التي من شأنها أن ترسّخ الاستقلال، هذا في حين تعاملت الدّول التي وقّعت على المعاهدة بشكل مغاير كلّيّاً مع الدّول التي نالت استقلالها عن الإمبراطوريّة العثمانيّة حديثاً، وقدّمت لها كلّ الإمكانات العلميّة والإداريّة في نشوئها وتطوّرها، مثل العراق وسوريّا والسّعوديّة وغيرها من الدّول في المنطقة. فالدّول الغربيّة وخاصّة بريطانيا أتاحت لنفسها ولتركيّا إمكانيّة نقض هذه المعاهدة والتنصّل من تنفيذ بنودها، أي أنّها طرحت الشيء ونقيضه في آنٍ واحد.

كذلك انتصارات الكماليّين – جمعيّة الاتّحاد والترقّي – في ساحات القتال وإعادة لملمة شتات الأتراك ضمن دولة قوميّة لهم، غيّرت الكثير من السياسات والمواقف الدّوليّة والإقليميّة، وتنكّرت لحقوق الكرد حتّى طمست وتجاهلت القضيّة الكرديّة نتيجتها نهائيّاً في مؤتمر لوزان الذي سنأتي إليه لاحقاً. وقد وصف مؤسّس الجمهوريّة التركيّة مصطفى كمال أتاتورك المعاهدة « بأنّها بمثابة حكم الإعدام على تركيّا»، لو نفّذت بنودها.

المقاربات الغربيّة من حلّ القضيّة الكرديّة تأرجحت بين الاعتراف الشكليّ بالحقّ الكرديّ، وبين الوقوف إلى جانب الدّول التي أُلحقت كردستان بها، وهو ما حال دون وضع الخطوات العمليّة لحلّها؛ محاباةً للدّول التي تتقاسم كردستان، حفاظاً على مصالحها التي تداخلت معها في شبكة مصالح وعلاقات مكثّفة، بحيث بات من الصعب المغامرة بها كُرمى للكرد ولقضيّتهم.

مؤتمر القاهرة مارس/ آذار 1291والانعطافة البريطانيّة الثانية نحو الكرد:

قبل الدّخول في تفاصيل مؤتمر القاهرة، عقد قبله، في فبراير/ شباط ١٩٢١، مؤتمر بلندن لبحث المشاكل العالقة في المستعمرات البريطانيّة، ومن ضمنها القضيّة الكرديّة، وكشفوا عن نواياهم في وضع حلول لهذه القضيّة التي تؤرق بالهم، إلّا أنّ الحكومة التركيّة المشاركة في المؤتمر، وعبر عدد من الممثّلين الكرد الذين عيّنتهم من قبلها، أصرّت مرّةً ثانية على أنّ القضيّة الكرديّة هي قضيّة

داخليّة، ويمكن حلّها من خلال التوافق بين الطرفين، دون تدخّل من الدّول الخارجيّة، في حين أبدى الكرد المشاركون في المؤتمر ضمن الوفد التركيّ رغبتهم في العيش في دولة واحدة مع الأتراك، رغم قناعة الدّول الغربيّة أنّ الكرد المشاركين مع الوفد التركيّ لا يمثّلون الشّعب الكرديّ ومطالبه في الحريّة والاستقلال عن الدّولة التركيّة، وبناء على تلك المعطيات أدارت الدّول الغربيّة الظهر للمطالب الكرديّة.

شكّلت تحرّكات مصطفى كمال أتاتورك ضدّ الهيمنة الغربيّة في مناطق الأناضول وكذلك في المنطقة عموماً، تحدّيات كبيرة لها في بسط نفوذهم على كامل منطقة الشرق الأوسط، خاصّة وأنّه تغلغل النفوذ الغربيّ في مناطق الأناضول، وكانت تركيّا حينها في وضعيّة الدّولة المقسّمة، والعراق بدوره وقع تحت الانتداب البريطانيّ وكان لا يزال مهدّداً من خاصرته الشماليّة، أي من تركيّا، وزادت مخاوف البريطانيّين أكثر، بعد اندلاع الثّورة التي قادها رشيد علي الكيلاني عام ١٩٢٠ ضدّ بريطانيا، إلا أنّها؛ أي بريطانيا، تمكّنت من إخماد الثّورة وتنصيب الملك فيصل على الحكم في بغداد، غير أنّ مخاوف بريطانيا في المشرق لم تقف عند هذا الحدّ، فاقترح وزير المستعمرات البريطانيّ آنذاك (ونستون تشرشل) عقد مؤتمر في القاهرة، ينظّم جبهة معادية لتركيا يقيها من تمدّدها في المنطقة.

ومثلما لعب مصطفى كمال أتاتورك على المشاعر الوطنيّة التركيّة والكرديّة؛ عبر عقد تحالفات مع زعماء العشائر الكرديّة ومختلف فئات وشرائح المجتمع الكرديّ، وكسب تأييدهم في المشاركة في ما سمّاها «بحرب التحرير الوطنيّة» ضد النفوذ الغربيّ في تركيّا ومنطقة الشرق الأوسط، مقابل التشارك في بناء الدّولة الوطنيّة التي تحفظ حقوق الكرد والأتراك، كذلك عقد الإنكليز تحالفاتهم ورسموا سياساتهم وخططهم في المنطقة والكفيلة بالردّ على تركيّا الأتاتوركيّة، فعقدت بريطانيا مؤتمر القاهرة ما بين ١٢ و٢٤ مارس/ آذار ١٩٢١، وهو المؤتمر الفاصل بين معاهدة سيفر ولوزان، لم يُدعَ إلى المؤتمر أيّ شخص كرديّ، وحضره وزير الدّفاع العراقيّ الكرديّ الأصل الفريق الرّكن جعفر العسكريّ ضمن الوفد العراقيّ، لكن ليس بصفته كرديّاً، بل عراقيّاً، إضافة إلى أنّ الكرد في جنوب كردستان (العراق) لم يطّلعوا على قرارات وتوصيات المؤتمر إلّا بعد مرور زمن طويل، كما ذكره الأستاذ المؤرّخ جرجيس فتح الله في كتابه "يقظة الكرد".

إنّ قراءة مُخرجات مؤتمر القاهرة والاهتمام البريطانيّ المتزايد لعقده، بناء على اقتراحات تشرشل، تبيّن أنّه لم تكن رغبة منها في الدّفع باتّجاه حلّ القضيّة الكرديّة، بل جاء المؤتمر كحاجة استعماريّة بريطانيّة لتثبيت استراتيجيّتها في منطقة الشرق الأوسط، وما يؤكّد هذا الاستنتاج؛ أنّ الملفّات التي تناولها المؤتمر لم تقتصر على الملفّ الكرديّ فقط، بل شملت وضع ترتيبات لأوضاع العراق والسّعوديّة ومصر ومعظم البلدان التي تحرّرت من سيطرة الإمبراطوريّة العثمانيّة.

استدارت بريطانيا في مؤتمر القاهرة على نفسها وعلى حلفائها، في المهادنة مع التهديدات التركيّة على المنطقة وخاصّة ضدّ العراق، بعد أن ألحقت ولاية الموصل بالعراق، نظراً لأهميّتها الاقتصاديّة باعتبارها منطقة نفطيّة، بالمقابل انقلبت على تعهّداتها في إنشاء دولة كرديّة مستقلّة في كردستان تركيا، لتطرح إنشاءها في العراق وتضمّ ولاية الموصل إليها، رغم أنّ الاقتراح لاقى اعتراضاً من قبل القوميّين العرب في المؤتمر، فيما كان الملك فيصل متردّداً في قبوله بالاقتراح البريطانيّ الذي طرحه تشرشل، حيث رأى الأخير في الدّولة الكرديّة سدّاً منيعاً أمام تمدّد تركيا وروسيا البلشفيّة، بعد أن انتصرت ثورتهم في روسيا، إلا أنّ اقتراح تشرشل هذا عارضه أيضاً كلّ من

> **"المقاربات الغربيّة من حلّ القضيّة الكرديّة تأرجحت بين الاعتراف الشكليّ بالحقّ الكرديّ، وبين الوقوف إلى جانب الدّول التي أُلحقت كردستان بها، وهو ما حال دون وضع الخطوات العمليّة لحلّها؛ محاباةً للدّول التي تتقاسم كردستان، حفاظاً على مصالحها التي تداخلت معها في شبكة مصالح وعلاقات مكثّفة، بحيث بات من الصعب المغامرة بها كُرمى للكرد ولقضيّتهم"**

السير "بيرسي كوكس"، المندوب السامي البريطانيّ في العراق الجديد، وأغلب الموظّفين البريطانيّين، وفنّد (كوكس) أسباب معارضته، حسبما يوردها الدّكتور عبد العزيز المفتي في محاضرة له عن مؤتمر القاهرة، بعدم أهليّة الكرد لإنشاء دولة مستقلّة لهم، وأنّهم مازالوا في طور البداوة ويعيشون حالة من الاقتتال الدّاخليّ والانقسام بين عشائرهم، وأنّ الدّولة الكرديّة ستكون سبباً في نفور القوميّين العرب من السياسات البريطانيّة في العراق، كما أنّه وجد ميلاً لدى الكرد في التّحالف مع تركيّا في السيطرة على الحقول النفطيّة في الموصل، ما يمهّد الطريق أمام الأتراك في السيطرة على كامل العراق، لاحقاً.

تميّزت السياسة التي انتهجتها بريطانيا إزاء الكرد وقضيّتهم بتغيير حلفائها والوقوف في الجبهة المعارضة لحقوق الكرد ومطالبهم في إنشاء دولة كرديّة، فعوّلت أكثر على القوميّين العرب في تمرير استراتيجيّتها في المنطقة، وهو ما عبّر عنه بكلّ جلاء (برسي كوكس) بقوله: "في الحقيقة كان السّلاح الأنجح لمقاومة أيّ هجوم تركيّ، أو بلشفيّ، هو تماسك التكتّل القوميّ العربيّ، وينبغي لنا أن نتّجه في سياستنا نحو هذا الاتّجاه".

اتّسمت المواقف البريطانيّة منذ بداية القرن العشرين وإلى يومنا هذا، بازدواجيّة لا نظير لها في تعاملها مع القضيّة الكرديّة، ففي حين كانت تدعو إلى نيل الكرد استقلالهم وتشكيل دولتهم، كانت في الوقت ذاته تضع العراقيل لعدم حصول الكرد على حقوقهم، واعتبرت أنّ نشوء الدّولة الكرديّة سيؤلّب الأطراف الأخرى عليها، واعتمدت ميزان مصالحها الحيويّة في منطقة الشرق الأوسط معياراً لتعاطيها مع الكرد وقضاياهم في التحرّر والاستقلال. إنّ اعتماد بريطانيا على تقارير جواسيسهم التي أرسلتهم إلى كردستان ضمن حملات التبشير البريطانيّة، وأغلب أعضائها ارتبطوا بمهامٍ مباشرة وبتكليف من وزارة الخارجية البريطانيّة وأجهزة استخباراتها، كانت الأساس في بناء استراتيجيّتها وتشكيل قناعاتها واتّخاذ مواقفها حول الكرد وحقوقهم، تلك التقارير التي صوّرت بشكل منحرف وغير عادل أوضاع الشّعب الكرديّ، كما فعلت الجاسوسة البريطانيّة السيدة (مس بيل).

لقد دافع السير "برسي كوكس" في مؤتمر القاهرة عن وجهة نظره، وتمكّن من "تجميد" حلّ القضيّة الكرديّة، ليستعيضَ عنها بسياسة الدّمج التدريجيّ للمناطق الكرديّة مع دولة العراق الجديدة الناشئة، دون إكراه من الكرد، ريثما يحين الوقت الملائم كي يستطيع الكرد فيه تقرير مصيرهم. وفي رسالة لاحقة لـ"كوكس" إلى "ونستون تشرشل"، أكّد فيها طرح فكرة الحكم الذّاتيّ للكرد في العراق، بدلاً من الدّولة الكرديّة المستقلّة، وهو ما اقتنعت به وزارة الخارجيّة

والحكومة البريطانيّة أيضاً.

إنّ مضمون رسالة "كوكس" وإعادة طرح أفكارها من قبل الحكومة البريطانيّة وتبنّيها بشكل رسميّ من قبل مسؤوليها العاملين في كردستان ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، أو إن كان عبر جواسيسها، السرّيّين أو العلنيّين، المنتشرين في المناطق الكرديّة، إنّما كرّست لحالة اغتراب كبيرة لدى الشعب الكرديّ، وحدّدت التصوّر العالميّ النهائيّ حينها لحلّ القضيّة الكرديّة، وأطّرت الطموحات الكرديّة في العراق، وهو ما انعكس لاحقاً في برامج وسياسات الأحزاب الكرديّة، التي طالما ناضلت لإحقاق الحقوق الكرديّة. وتمثّل اتّفاقيّة الحكم الذّاتيّ في ١١ آذار عام ١٩٧٠ بين الحكومة البعثيّة في العراق والحزب الدّيمقراطيّ الكردستانيّ بقيادة الملا مصطفى البارزاني، ذروة إسقاطات تلك الأفكار والأطروحات البريطانيّة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

في الطرف الآخر، إبدى "تشرشل" مخاوفه من إمكانيّة حدوث تقارب بين الكرد وتركيا، خاصّة بعد تمكّن مصطفى كمال أتاتورك من استمالة الكرد للمشاركة في "حرب التحرير الوطنيّة" ضدّ القوّات الغربيّة الغازية لمناطق الأناضول، والوعود التي قطعها لهم في إنشاء دولة وطنية يتشارك فيها الكرد والأتراك، كل ذلك يدفعنا للقول إنّ دفاع "تشرشل" الانتهازيّ عن ضرورة إنشاء دولة كرديّة في العراق، إنّما جاء لرغبة منهم في جعلها درعاً أمام الطموحات التركيّة في العراق وخاصّة منطقة الموصل النفطيّة.

رغم أنّ مؤتمر القاهرة أقرّ هو الآخر على غرار معاهدة سيفر ومؤتمر لندن بضرورة إنشاء دولة كرديّة في شمال العراق، إلّا أنّ تنفيذ مقرّراته على الأرض ظلّت رهينة توجّهات السياسة البريطانيّة، ولم تتعامل معها بجديّة، في حين طرح المندوب السامي البريطانيّ في العراق "برسي كوكس" خطّة مؤلّفة من ثلاث نقاط رئيسيّة، كمدخل لحلّ القضيّة الكرديّة في العراق ضمن إطار الحكم الذّاتيّ، وهي في مضمونها لا تتضمّن أي نوع من الاستقلال الكرديّ الناجز، بل وضعها في مجملها تحت تصرّف الإنكليز، وهذا كان سبباً في تمرّد الشيخ محمود البرزنجيّ على الخطّة البريطانيّة لاحقاً، فيما كان قبلها متوافقاً معها في سعيها نحو كيان كرديّ مستقلّ عن العراق.

الصمت الغربيّ والبريطانيّ خصوصاً إزاء القضيّة الكرديّة في تركيّا بعد الحرب العالميّة الأولى، أطلق يد الدّول الحاكمة لكردستان لارتكاب المجازر بحقّ الشعب الكرديّ، بعد أن شجّعته على تشكيل دولته المستقلّة. فرغم المزاعم التي ساقها "تشرشل" حيال التقارب الكرديّ – التركيّ، والتي كانت مشوبة بالكثير من الريبة والشكّ، وهو ما تأكّدت مراوغته لاحقاً، من خلال نقضه لكافّة المعاهدات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات التي عقدتها بريطانيا بنفسها ورعتها، ما يعكس حجم ودور الدّول الغربيّة في عدم وصول القضيّة الكرديّة إلى حلول عادلة، ويؤكّد أنّ الأفكار والأطروحات البريطانيّة المتعدّدة حيال القضيّة الكرديّة، من الدّولة المستقلّة وصولاً إلى الحكم الذّاتيّ وإلحاقه بالعراق، كانت حركة سياسيّة تهدف إلى احتواء التأثيرات التركيّة في الكرد.

يذكر الأستاذ جرجيس فتح الله في كتابه "يقظة الكرد" أنّه جاء في المذكرة التي قدّمتها (دائرة الشرق الأوسط) للجنة السياسيّة في (مؤتمر القاهرة مارس/ آذار ١٩٢١) ما يلي: «رأينا القويّ: أنّ المناطق الكرديّة خالصة القوام يجب ألّا تدخل في الدّولة العربيّة التي ستقام في ميزوبوتاميا (العراق الحديث)، بل يجب العمل من جانب حكومة صاحب الجلالة وبقدر المستطاع على تشجيع مبدأ الوحدة الكرديّة، ورعاية الهُويّة

> **مثلما لعب مصطفى كمال أتاتورك على المشاعر الوطنيّة التركيّة والكرديّة؛ عبر عقد تحالفات مع زعماء العشائر الكرديّة وكسب تأييدهم في المشاركة في ما سمّاها «بحرب التحرير الوطنيّة» ضد النفوذ الغربيّ في تركيّا ومنطقة الشرق الأوسط، مقابل التشارك في بناء الدّولة الوطنيّة التي تحفظ حقوق الكرد والأتراك، كذلك عقد الإنكليز تحالفاتهم ورسموا سياساتهم لمواجهة الأتاتوركيّة في المنطقة**

القوميّة للأكراد. إنّ امتداد المنطقة التي ستتيح لحكومة صاحب الجلالة المجال والقدرة على مواصلة هذه السياسة، سيعتمد بحكم الضرورة على الشروط النهائيّة لتسوية سلميّة مع تركيّا. ومهما بلغت هذه المنطقة الكرديّة من مساحة؛ فاعتقادنا أنّ سيطرة حكومة صاحب الجلالة ستسهّل بوجود نوع ما من نظام كرديّ مركزيّ، يلحق به مشاور سياسيّ بريطانيّ، على أن يكون هذا المشاور السياسيّ البريطانيّ مرتبطاً بالمندوب السامي البريطانيّ في ميزوبوتاميا – أي العراق – ومن خلاله ستكون صلته بحكومة جلالته".

يُستخلص من هذه المذكرة أنّ المقاربات البريطانيّة من القضيّة الكرديّة، كانت مبنيّة على التجاذبات بينها وبين دول الجوار، وخاصّة تركيّا، فهي تنوي من خلال الدّولة الكرديّة الوليدة، أو الحكم الذّاتيّ المحلّيّ، استخدام الكرد من أجل استتباب مصالحها واستراتيجيّتها في المنطقة. فهو يشير بكلّ وضوح إلى أنّه سوف يعتمد من قِبَلها هذا النموذج من الإدارة للكرد، ريثما تنتهي التهديدات التركيّة ضدّ مصالحها.

وفي إطار هذا التوجّه البريطانيّ، أعادت سلطات الانتداب في العراق الشيخ محمود الحفيد البرزنجيّ من منفاه في الهند، وجدّدت له مسعاها في الحكم الذّاتيّ الكرديّ في العراق.

ويعتقد العديد من الباحثين والمؤرّخين أنّ دور المندوب السامي البريطانيّ في العراق السير "برسي كوكس" كان له الأثر الأكبر في تثبيط عزيمة الحكومة البريطانيّة في سعيها لحلّ القضيّة الكرديّة وإنشاء دولة مستقلّة للكرد، رغم أنّ المذكرة البريطانيّة التي طُرِحت في مؤتمر القاهرة، أكّدت أنّ الكرد هم أغلبيّة – وهذا اعتراف ضمنيّ من قبل البريطانيّين بالشّعب الكرديّ – سواء في منطقتي كركوك والسليمانيّة أو المناطق الشماليّة من ولاية الموصل التي تؤلّف جزءاً لا يتجزّأ من العراق. فاعترضه مباشرة أحد المندوبين البريطانيّين، (هربرت يونكَ)، واقترح إقامة دولة كرديّة، فوراً ومن دون تأخير، وأن توضع تحت الوصاية المباشرة للمندوب السامي البريطانيّ في العراق، لا أن تكون جزءاً من العراق الجديد أو ضمن مسؤوليّة حكومته (العراق الجديد)، في حين كان "ونستون تشرشل" يفضّل الحكم الذّاتيّ الكرديّ ضمن العراق الجديد، العراق الذي رسمت ملامحه أيضاً حكومة الانتداب البريطانيّ.

انتهى مؤتمر القاهرة باتّخاذ قرار مصيريّ بشأن القضيّة الكرديّة، بعد أن نال موافقة أغلبيّة المؤتمرين، في أن يُمنح الكرد استقلالاً تامّاً عن العراق، ولكن بوضعها تحت الوصاية البريطانيّة، إلا أنّها – وكعادتها – تركت بريطانيا أفخاخاً لا نهاية لها في القرار، بأن وضعت القرار رهيناً لمصالحها وتوجّهاتها السياسيّة المستقبليّة، بالقول: " أنْ يبقى هذا القرار غير معمول به حتّى يتيسّر الوقت (بعد ثلاث سنين) ليتهيّأ للكرد رأي تمثيليّ قد

يحبّذ أو لا يحبّذ الانضمام إلى العراق الجديد العربيّ". وهذا القرار صدر محاباةً للسير "برسي كوكس" و"مس بيل" اللّذين عارضا قرار تشكيل دولة كرديّة مستقلّة.

ويذهب العديد من المؤرّخين، وخاصّة الأستاذ "جرجيس فتح الله" أنّ معارضة "برسي كوكس" إنّما تنبع من فكرة أنّ الكرد غير قادرين على إيجاد زعيم كرديّ "طيّع" للأوامر البريطانيّة، مثلما هو في الجانب العربيّ من العراق، خاصّة بعدما توجّت بريطانيا فيصل ملكاً على العراق، بعد إجرائها استفتاءً شكليّاً على تنصيبه.

ويُعتقد أنّ هذه العقدة الكأداء (الصعبة) هي التي حالت دون حصول توافق كرديّ–غربيّ، سابقاً وإلى الآن، حيال إيجاد حلول واقعيّة للقضيّة الكرديّة، هي المخاوف الغربيّة التي تدور حول فكرة مركزيّة: تهيئة فئةٍ من الكرد، ترتبط مصيريّاً مع المصالح والتوجّهات الغربيّة أو ما يُملى عليها من قبلهم. وعلى امتداد القرن العشرين، وحتّى وقت قريب، لم تبدِ أيّ من القوى الكرديّة رغبةً في اللّحاق بالرّكب الغربيّ والعمل وفق المسارات التي رسمتها، وأضيف إليها عامل آخر؛ التأثيرات المباشرة من المنظومة الاشتراكيّة، رغم أنّها هي أيضاً لم تتبنّى بشكل جدّيّ أيّ حلّ للقضيّة الكرديّة. فأثناء الثورة التي قادها مصطفى البارزانيّ في جنوب كردستان وفي فترة السبعينات، شاركت طائرات التوبوليف السوفيتيّة في قصف مواقع البيشمركه في جبال كردستان، لاعتقاد السوفيّيت أنّهم يكافحون "ثورة رجعيّة" في شمال العراق، ضدّ "ثورة تقدّميّة" يقودها حزب البعث في بغداد.

معاهدة لوزان ونقض العهود:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، عقد المنتصرون فيها، وخاصّة ما كانت تسمّى حينها بعصبة الأمم، عدّة اتّفاقيّات

"اتّسمت المواقف البريطانيّة منذ بداية القرن العشرين، بازدواجيّة لا نظير لها في تعاملها مع القضيّة الكرديّة، ففي حين كانت تدعو إلى نيل الكرد استقلالهم، كانت في الوقت ذاته تضع العراقيل لنيل الكرد حقوقهم، معتبرةً أنّ نشوء الدّولة الكرديّة سيؤلّب الأطراف الأخرى عليها، واعتمدت ميزان مصالحها الحيويّة في المنطقة معياراً لتعاطيها قضايا الكرد في التحرّر والاستقلال"

ومعاهدات، لحفظ مصالحهم، وأعادوا فيها تقسيم العالم، وخاصّة منطقة الشرق الأوسط أو أسلاب الإمبراطوريّة العثمانيّة المنهارة والتي خسرت الحرب.

وقّعت الدّول الغربيّة التي غزت مناطق الأناضول معاهدة موندروس في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأوّل عام ١٩١٨ مع الإمبراطوريّة العثمانيّة، فرض الطرف الأول شروطاً مذلّة على الثاني، وأعلنت الثانية نهاية إمبراطوريّتها التي دامت أكثر من ٦ قرون، إلى جانب إعلانها خروج سبع مناطق رئيسية عن سيطرتها، بما فيها كردستان، ورفع يدها عن التحكّم بمضيقَي الدردنيل والبوسفور، إلى جانب تسريح كاملِ الجيش العثمانيّ.

ظهرت جماعة الاتّحاد والترقّي، التي كان مصطفى كمال أتاتورك أحد أعضائها الفاعلين، على مسرح الأحداث في الأناضول، للحفاظ على ما تبقّى من إرث الإمبراطوريّة

العثمانيّة، محاولة مدّ جسور مع العالم الغربيّ وكذلك الاتّحاد السوفياتيّ، رغم أنّ منطقة الأناضول تعرّضت هي بدورها إلى غزو كبير من قبل الدّول الغربيّة، فقاد أتاتورك في البداية حرباً ضدّها، بمؤازرة من الكرد بالدّرجة الأولى. إلّا أنّ التطوّرات اللاحقة، برهنت، بما لا تدع مجالاً للشكّ، أنّ أتاتورك، ومن خلال التغييرات الجذريّة التي أجراها في بنية المجتمع والدّولة التركيّة، إنّما خدم المصالح الغربيّة، والأصحّ؛ أنّه كان جزءاً منها.

إنّ إعادة قراءة مجمل مقرّرات وتوصيات المؤتمرات التي عقدتها الدّول الغربيّة بين الحربين العالميّتين وما بعدها حول القضيّة الكرديّة، وبتجرّد عن الإسقاطات الإيديولوجيّة والسياسيّة والانحياز إلى الجهويّة؛ توصّلنا إلى قناعات وتثبيتات هامّة جداً، على صعيد فهم المقاربات الدّوليّة لحلّ القضيّة الكرديّة وكُنْهِ اللامبالاة إزاء الكوارث التي لحِقت بها جرّاء تغاضيها عن الجرائم والمجازر الدّمويّة التي ارتكبتها الدّول الغاصبة لكردستان، وتوصلنا إلى حقيقة أنّ الغرب عموماً كان مشاركاً، إلى حدّ ما، في تلك المآسي التي لحقت بالشّعب الكرديّ وقضيّته، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال بحثها عن مصالحها في ثنايا أروقة تلك الدّول، غير آبهٍ بمصير الشّعب الكرديّ وحقوقه، ما يضعنا أمام حقيقة وجدليّة الذّات والموضوع في إطار النضال الكرديّ المُستدام في سبيل تحصيل الحقوق الكرديّة.

الاستنتاج الأوّلي، والذي يجب عدم غضّ النطر عنه؛ أنّه بقدر مساهمة الدّول الغربيّة في تعقيد حلّ القضيّة الكرديّة، فإنّها في ذات الوقت تحتفظ إلى حدّ ما بمفاتيح حلحلتها، لأنّها هي من خلقت العُقد في طريق حلّها، وفتح الطرق أمام عودتها إلى مسارها الصحيح، من خلال عدّة مسارات وسويّات، باعتبارها تمتلك كلّ أشكال الضغط والمناورة في فرض حلول ترتقي إلى مستوى المطالب الكرديّة المشروعة، وتنسجم مع نضال القوى الوطنيّة والدّيمقراطيّة الكرديّة، ما يُعدُّ أمراً بالغ الأهميّة حاضراً ومستقبلاً.

ارتبطت الدّول المنتصرة في الحروب الكونيّة فيما بينها بمعاهدات واتّفاقيّات، أسهمت إلى حدّ بعيد في إرساء أسس التّعامل مع قضايا الشّعوب وفق منظومة متجانسة نوعاً ما، تأخذ بالقيم الإنسانيّة والحضاريّة وتُعدّها المنطلق في تحديد العلاقات الدّوليّة. غير أنّ التجاذبات والخلافات التي طغت على تلك العلاقات، وانحيازها إلى لغة المصالح والتنافس على التحكّم بمناطق النّفوذ في العالم، أضعفت تلك التوجّهات لدى الدّول، وسَرَت إلى بناء منظومة جديدة من العلاقات الدّوليّة والتّحالفات، بناءً على تشعّب مصالحها، وانقسام العالم بين معسكرين: غربيّ – رأسماليّ، وشرقيّ – اشتراكيّ.

إنّ ارتدادات الانقسام العالميّ على لغة المصالح والأيديولوجيا، انعكس بشكل سلبيّ، ومباشر على واقع القضيّة الكرديّة وفُرص حلولها، ولم يجد الكرد مناصاً من اللّجوء إلى أحد الأطراف أو تبنّي أيديولوجيّتها في رحلة البحث عن حلول لقضيّتهم، الأمر الذي لاقى تباينات عديدة في برامج وسياسات الحركات والقوى السياسيّة الكرديّة، وسبّبت بعض الانحرافات القويّة في تشتيت الجهد والنضال الكرديّ وضياعه في متاهة ولعبة الدّول الكبرى، دون أن تكترث الأخيرة بمصير شعب يبحث عن حرّيّته في فضاءات باتت أشبه بالجحيم الذي لا يُطاق.

إنّ فترة الحرب الباردة بين القطبين الشرقيّ والغربيّ، وحالة اللا حرب واللا سلم، أطلقت أيدي الدّول الغاصبة لكردستان لمحوِ الهُويّة الكرديّة من الوجود، وإغراق نضال الكرد وكفاحهم المشروع لنيل حقوقهم، في بحار من الدّماء والمجازر التي مازالت حتّى يومنا هذا طيَّ الكتمان، ولم تَظهر أيّة ردود فعل - وإنْ

إنسانية - من قبل المعسكرين، لا الشرقيّ ولا الغربيّ، في الوقوف إلى جانب هذا الشّعب الذي يتعرّض للإبادة، بكلّ أشكالها وألوانها، من الإبادة الثّقافيّة من خلال محو الثّقافة واللّغة الكرديّة وكلّ ما يتّصل بتاريخ الكرد، مروراً باستخدام الأسلحة الكيماويّة والأنفال، وصولاً إلى دفنهم أحياء في المقابر الجماعيّة، ودون أن يحرّك المجتمع الدّوليّ ساكناً.

لقد ذكر قائد الشّعب الكرديّ عبد الله أوجلان في إحدى أحاديثه لبعض المثقّفين عام ١٩٩١، حيث قال ردّاً على سؤال من أحد المثقّفين الكرد: «لماذا لم ينتصر الكرد في نضالهم ضدّ الدّولة التركيّة، في حين أنّ الثّورة الجزائريّة انتصرت في أقصر مدّة زمنيّة..؟»، فقال أوجلان: «لو أنّ الدّولة التي نحاربها مثل فرنسا، لانتصرنا في فترة أقصر من الجزائريّين، إنّنا لا نحارب الدّولة التركيّة فقط، بل إنّنا نحارب العالم أجمع، من موقعنا، فكلّ دول العالم تدعم الدّولة التركيّة بحكم تقاطع مصالحها معها، وإن سحبت تلك الدّول دعمها عنها؛ فأنا على يقين أنّ الدّولة التركيّة لن تدوم أكثر من شهر».

هذه الحقيقة الساطعة تشير بكلّ جلاء إلى أنّ تلك الدّول لها دور محوريّ في إبقاء القضيّة الكرديّة دون حلّ إلى الآن، وأنّ جزءاً كبيراً من عالميّة القضيّة الكرديّة ينبع من هذه النقطة بالذّات، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال تجاوزها أو التقليل من شأنها، فمثلما كانت المؤتمرات والمعاهدات التي عُقدت لأجل حلّ القضيّة الكرديّة أكسبتها الصّفة الدّوليّة، كذلك جهودها الحثيثة في تغييبها؛ لاتزال تحظى بأهميّة بالغة. إنّ خلق التّوازن بين العامل الدّاخليّ الكرديّ والخارجيّ، الغربيّ خصوصاً، يُعدُّ من أصعب التحديّات التي تواجهها القوى التحرّريّة الكرديّة سابقاً وفي عصرنا الحالي.

القضيّة الكرديّة بعد لوزان:

> **إرسال أتاتورك للكرديّ عصمت إينونو على رأس الوفد التركيّ لحضور مؤتمر لوزان، له دلالاته التّاريخيّة العميقة لجهة حالة الإنكار المفروضة على الكرد من قبل الدّول التي اقتسمت جغرافية كردستان، وكذلك من قبل الكرد أنفسهم. حالة الانسلاخ القوميّ الكرديّة المتمثلة في شخصية إينونو ودفاعه المستميت عن الدّولة التركيّة، إنّما تمثل جرحاً موغلاً في المجتمع الكرديّ مازالت تأثيراته مستمرّة، حتّى يومنا هذا**

لم يعد خافياً أنّ مقرّرات معاهدة سيفر لم ترَ النور، وكذلك بعدها مؤتمرات لندن والقاهرة وغيرها التي عقدت ونوقشت فيها القضيّة الكرديّة، ويُرجِعُ معظم المؤرّخين فشلها والانكفاء الغربيّ عن تقديم مشاريع حلول جادّة لحلّ القضيّة الكرديّة، إلى الازدواجية الغربيّة وعدم رغبتها في حلّها، لأسباب تتعلّق بتوجّهاتها واستراتيجيّاتها في منطقة الشرق الأوسط، وتماهياً مع التوليفة الجديدة في تشكيل كيانات قوميّة عربيّة وتركيّة، اعتمدت في تكوينها البدئيّ على إنكار الكرد وقضيّتهم، مقابل تحقيق رغبات الدّول الغربيّة والحفاظ على مصالحها، والدّخول في تحالفات معها، كحلف بغداد الذي رعته بريطانيا، بالتوازي مع دخول تركيّا حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بداية خمسينات القرن الماضي.

التغييب الكامل للقضيّة الكرديّة كان في مؤتمر لوزان الذي عقد في مدينة لوزان السويسرية في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني

1. الدّور البريطانيّ في بداية القرن العشرين، ساهم في تكريس واقع التقسيم والتجزئة للوطن الكرديّ، عبر عدّة مؤتمرات عقدتها الدّول المنتصرة في الحربين العالميّتين الأولى والثانية، ومحاباتها للدّول المتحكّمة بجغرافية كردستان، لجهة الحفاظ على مصالحها. وزادت الرغبة الغربيّة عموماً والبريطانيّة خصوصاً في الحفاظ على الأوضاع الرّاهنة وتثبيت خرائط التقسيم التي رسمتها مسطرتا (سايكس – بيكو) بعد الحرب العالميّة الأولى

من عام ١٩٢٢، واستمرّ لثمانية أشهر، مع انقطاعات بلغت حوالي ٣ أشهر. ورغم أنّه تمّ تثبيت مبدأ استقلال كلّ من أرمينيا وكردستان في مؤتمر سان ريمو الذي عقد عام ١٩٢٠، كرّسوا فيه تقسيم المنطقة وفرض الانتداب عليها.

يؤكّد الفيلسوف عبد الله أوجلان في مرافعته التّاريخيّة لمحكمة حقوق الإنسان، المجلّد الخامس، وفي معرض تحليله الظروف التي أنتجت معاهدة لوزان والنتائج التي تمخّضت عنها، بالقول: «إنّ لمعاهدة لوزان معانيَ مختلفة لدى كلّ من الكرد والأتراك..».

وضعت معاهدة لوزان القضيّة الكرديّة بين فكّي الإبادة الثّقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة، في حين أعادت للأتراك تشكيل دولتهم على أسس قوميّة بحتة، لتقطع بينها وبين الثّقافة الشرقيّة، وتُلحقها بالثّقافة الغربيّة.

أعاد أتاتورك بناء دولته الحديثة ونقل عاصمتها من إسطنبول إلى أنقرة، واعتمد بشكل قويّ على الدّعم الغربيّ المفتوح الذي انهال عليه في قمع أيّة مطالب كرديّة بالتحرّر. الرّغبة الغربيّة في سدّ تأثيرات الثورة البلشفيّة في روسيا على تركيا وكامل المنطقة، وضع تركيا الأتاتوركيّة ضمن اهتماماتها الأولى، وهو عامل مؤثّر في نقض كافّة المقرّرات التي صدرت عن الدّول الغربيّة في مجمل مؤتمراتهم بخصوص حلّ القضيّة الكرديّة.

إرسال أتاتورك للكرديّ عصمت إينونو على رأس الوفد التركيّ لحضور مؤتمر لوزان، له دلالاته التّاريخيّة العميقة لجهة حالة الإنكار المفروضة على الكرد من قبل الدّول التي اقتسمت جغرافية كردستان، وكذلك من قبل الكرد أنفسهم. حالة الانسلاخ القوميّ الكرديّة المتمثّلة في شخصية إينونو ودفاعه المستميت عن الدّولة التركيّة، إنّما تمثّل جرحاً موغلاً في المجتمع الكرديّ مازالت تأثيراته مستمرّة، بشكل أو بآخر حتّى يومنا هذا، ولم يتمكّن الكرد من التحرّر من عقدة إنكار ذاتهم وهُويّتهم، مقابل الافتخار بهُويّة غيرهم وتمجيد تاريخها. الدّارسون للحالة الكرديّة يعزون أسبابها إلى الرّابطة الدّينيّة التي جمعت الكرد مع سائر شعوب القوميّات الحاكمة لبلادهم، إضافة إلى العقدة الدّونيّة التي ظلّت تلاحق الكرد، فضلاً عن الانكسارات الكرديّة المتلاحقة في ثوراتهم وانتفاضاتهم المستمرّة، وإلى نقص في تكوينة الشخصيّة الكرديّة.

كما أنّ الثنائيّة المتناقضة «الاعتزاز بالهُويّة الكرديّة – الإنكار» ساهمت بحدّ ذاتها في إبقاء القضيّة الكرديّة في حالة السكون المطبق، رغم السعي الحثيث لتجاوزها والانتقال إلى مرحلة تحقيق انطلاقات جديدة من شأنها أن تزيل الآثار المدمّرة التي خلّفتها لوزان وغيرها من مؤتمرات «التآمر» على القضيّة الكرديّة.

تنازلُ كلّ من بريطانيا وفرنسا لتركيا في لوزان، ورفضهما لمشاركة أيّ وفد كرديّ في المؤتمر، وإحجامهما عن مناقشة القضيّة الكرديّة في كردستان وبشكل خاص في تركيا، يعود بالدّرجة الأولى إلى استعداد تركيا الأتاتوركيّة أن تصبح بلاده ساحة نفوذ غربيّ، وتداركاً من ارتماء تركيا في أحضان الاتّحاد السوفياتيّ، الذي يشكّل خطراً على مصالحهما في المنطقة. وفي هذا المؤتمر بالذّات منحت بريطانيا الشرعيّة للدّولة التركيّة الوليدة، بعد أن التزم أتاتورك بتطبيق المعايير الغربيّة في بناء دولته، وخاصّة حالة القطع التي فرضها مع الإرث الإسلامي.

إنّ البُعد الدّوليّ في حلّ القضيّة الكرديّة، يحتّم التّعامل معها وفق منهجيّة تأخذ بعين الاعتبار الثّوابت الوطنيّة الكرديّة، وليس التماهي مع كلّ ما يتمّ طرحه من أفكار ورؤى ومشاريع تبدو للوهلة الأولى أنّها حلول واقعيّة ومناسبة للقضيّة الكرديّة، إلا أنّها تضعها ضمن متاهات اللا حلّ، وتجعل من الصعوبة بمكان البحث عن آفاق مستقبليّة تضع محدّدات وطنيّة، تتجاوز معها حالة الإنكار، وتنسجم مع النضالات والمقاومات التي يخوضها الشعب الكرديّ في أجزاء كردستان الأربعة.

إنّ نظام العولمة الذي يفرض نفسه الآن، والتحوّلات الفكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة الجارية في العالم، وإعادة رسم خرائط جديدة في منطقة الشرق الأوسط، دفعت بالقضيّة الكرديّة لتكون محور اهتمام العديد من القوى الكبرى، من منظور ضرورة الانسجام مع الاستراتيجيّات الجديدة التي تضعها للمنطقة.

غير أنّ المعضلة الرّئيسيّة في تردّد الكرد من التّوافق كلّيّاً مع المعادلات السياسيّة الجديدة، لا ينبع من حالة الوهن التي يعيشها الكرد داخليّاً، بل مردّها إلى فقدان الثقة بالقوى التي تمسك بنياط التحوّلات في المنطقة، وكذلك إلى الدور المؤثّر للقوى المحتلّة للوطن الكرديّ في عرقلة أيّ حلّ دوليّ للقضيّة الكرديّة. وتغيير النمطيّة الفكريّة الدّارجة لدى الدّول الغربيّة ونظرتها تجاه القضيّة الكرديّة، يتطلّب بالدّرجة الأولى تحوّل الكرد إلى قوّة حلّ في معادلات الحرب والسياسة، على حدٍّ سواء.

يذهب العديد من الباحثين في تاريخ نضال الشعب الكرديّ إلى الاعتقاد أنّ الكرد قد قطعوا أشواطاً لا بأس بها في وضع قضيّتهم ضمن مراكز صناعة القرار الدّوليّ، وهو بطبيعة الحال لم يأتِ إلا بعد نضال دؤوب من حركة التحرّر الكرديّة، والارتقاء بأسلوب التّعامل مع القوى الخارجيّة، وفهمها لمعادلات التّوازن الدّوليّة، ورغم النكسات التي يتعرّضون لها؛ إلا أنّهم حقّقوا قفزة استراتيجيّة على طريق حلّ قضيّتهم حلّاً عادلاً، وإنْ اختلفت مستويات الحلّ وسُبُل الوصول إليه.

المصادر:

1 – الأستاذ المؤرّخ جرجيس فتح الله في كتابه «يقظة الكرد».

2 – الدّكتور عبد العزيز المفتي، محاضرة عن مؤتمر القاهرة.

3 – حديث لقائد الشّعب الكرديّ عبد الله أوجلان في إحدى أحاديثه لبعض المثقّفين عام 1991.

4 – عبد الله أوجلان، مرافعته التّاريخيّة لمحكمة حقوق الإنسان، المجلّد الخامس.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات المتاجرة بالآثار في سوريا

ياسر شوحان

(إنّ نهبَ الممتلكات الثقافية هو واحدٌ من أقدم أشكال الجريمة المُنظّمة عبر الحدود وأصبح اليوم ظاهرة منتشرة في العالم أجمع. فتهريبُ التراث الثقافي لا يزال يُشكّل كارثةً تضرب بتراث الدول في شتّى أنحاء العالم). المؤتمر الدولي للتراث والتنوع الثقافي ـ 2014.

وبحسب غاوزانغ شو من منظمة الجمارك العالمية تُعدّ عمليةُ تهريب الآثار ذات علاقة بالجريمة والتهرّب الضريبي وغسيل الأموال، وذات عائدية ربح عالية من الأعمال الفنية المنهوبة والتي تبلغ مليارات الدولارات مما يُغري الجريمة المنظّمة.

ـ التقنيات التقليدية لعلم الآثار:

لقد أثبت علمُ الآثار الحديث خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة التفوّقَ الكبير، وذلك بعد أن قدّمت له التنقيبات الحديثة سواء في علم التنقيب الأثري أو الأعمال المخبرية في الكشف والتحليل والتأريخ، فعلى سبيل المثال كانت عملية التأريخ للمواد العضوية تعتمد على أسس التحليل بالكربون المشع C١٤ أو البوتاسيوم آرغون أو تقنية CAT١٦، ورغم تطور هذه التقنية وتكلفتها الباهظة في عملية التأريخ إلا أنها أصبحت وسيلةً تقليدية فاقتها تقنيات جديدة بفضل التطور التكنولوجي مؤخراً.

وفي الوقت نفسه فإنّ نُظمَ المعلومات الجغرافية التاريخية تمثل نقلة حديثة في التوثيق التاريخي الدقيق وذلك بعد أن كانت مقتصرة على الكتب التقليدية المألوفة لعدة قرون، وبعد أن ظهرت أدواتُ التقنيات الحاسوبية الفاعلة لجمع وحفظ وتبويب وتحليل وعرض البيانات والمعلومات التاريخية، وربطها مع بعضها البعض ورصد مختلف التغييرات التي عاشها مكان ما عبر فترات زمنية مختلفة، جعل من وسائل العمل القديمة شيئاً من التاريخ بعد أن تراجعت أمام الإمكانيات المذهلة للتطور العلمي.

ـ تراجع استثمار التقنيات الحديثة لعلم الآثار في الشرق الأوسط:

في الوقت الذي استطاعت فيه دول كثيرة مثل الصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا وألمانيا وهولندا وبلجيكا باستثمار هذه التقنيات وتأسيس بعض المشاريع الرائدة الأخرى ذات العلاقة، نجد أنّ هذه التقنيات لم تأخذ دورها الحقيقي في أعمال الكشف والرصد والتأريخ، لا سيما خلال الأزمة السورية التي طالت والتي أدت إلى تراجع علم الآثار فيها مع تراجع البعثات الأثرية الوطنية والأجنبية، إضافة لغياب عام في مجال الدراسات التاريخية التي تعتمد أولاً على عمليات التنقيب والبحث.

ورغم هذه التقنيات الحديثة إلّا أنّنا نجد الكثيرَ ممّن يستخدم هذه التقنيات أو غيرها في مجالات أخرى تسيء لهذا العلم العريق أو للعمل على منافع شخصية بهدف الكسب السريع، وإحدى أهم هذه الطرق للاستغلال السيّئ للإنترنت هي صفحاتُ التواصل الاجتماعي وخصوصاً الفيسبوك.

ـ دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في تهريب الآثار:

تُعدّ جريمةُ تهريب الآثار من أكثر الجرائم العالمية شيوعاً بعد تهريب الأسلحة والمخدرات، حيث يُقدّر حجم هذه التجارة أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً، وقد قام فريقٌ من الباحثين الآثاريين المتخصصين برصد هذه الظاهرة في شهر حزيران من عام ٢٠١٩ حيث قام مشروع آثار «ATHAR PROHECT THE ANTIQUITIES TRAFFICKING AND HERITAGE ANTHROPOLOGY RESEARCH PROJECT» بدراسة الآثار السلبية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في معظم الدول التي تشهد استغلالاً سيئاً لهذه الوسائل في عمليات الترويج وتهريب الآثار، وعلى الرغم من المصداقية العالية في التقرير الذي تمّ طرحه، إلّا أنّ وسائلَ التواصل الاجتماعي وخصوصاً facebook لم تأخذ بهذا العمل من إطار الحفاظ والمصداقية والمهنية واحترام الخصوصية» ولم تقم بحجب هذه الصفحات التي تعمل على ترويج القطع الأثرية عدا عن أعمال السمسرة والبيع والشراء بالخفاء وخصوصاً في منطقة سوريا التي تشهد صراعاً كبيراً، أدّى إلى تهريب أعداد كبيرة من

القطع الأثرية عبر طرق بريّة وعسكريّة إلى دول الجوار لتأخذ طريقها فيما بعد إلى دول أوربا أو غرب آسيا.

وخلال أعمال البحث الأخيرة كـ « آثاري» ومُتابع لهذا الموضوع منذ عام ٢٠١٣ تبين أن هناك شبكات عالمية تعمل بهذا المجال مستغلة ضعف الحالة المادية لضعاف النفوس وغياب الأمن وانعدام القانون وسيادة الفوضى خصوصاً أنّ خلال هذه السنوات منذ عام ٢٠١١ وحتى أيلول ٢٠١٩ هذا التاريخ نجد غياباً لحراس المواقع الأثريّة الذين تراجع دورهم أمام تقدّم لصوص الآثار المحترفين في عمليات التنقيب السرّيّ، أو برعاية جهات وفصائل عسكرية أو متطرفة تعمل على ملاحقة حُرّاس المواقع الأثرية وسجنهم أو تعذيبهم مما يدفعهم لترك العمل، والتوجّه إلى العمل في مجالات بعيدة تفادياً للأضرار التي من الممكن أن تلحق بهم من الفصائل أو التنظيمات المتطرّفة، أو ربما استطاع البعض أن يعمل على التنقيب بشكل محترف والعمل تحت ظلّ الفصيل الذي انتسب له، وبالعودة إلى هذه الشبكات العالمية نجد أنّهم يستخدمون مدراءَ ومشرفين على صفحات ومجموعات تُدير عمليات السرقة والتهريب فيسبوكياً لِتمتدّ إلى مناطق جغرافية واسعة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وصولاً إلى أوروبا وشمال أمريكا، كما تعمل هذه الصفحات الفيسبوكية على الترابط والتواصل فيما بين التجار أنفسهم، وحيث أنه لا يوجد مسؤول إرشادات أخلاقية حول كيفية التعامل مع بيانات الأفراد فإن هذا يُعد أمراً مشجعاً للصوص الآثار والمهربين للعمل بأسماء افتراضية وبعيداً عن الرقابة. مما يجعل هذا العمل ذو مستوى عالٍ من الجريمة المنظّمة ذات الأنشطة الإرهابيةً أو تتعلق بشبكات إجرامية متعددة الأذرع.

ـ تجارة الآثار عبر الشبكة العنكبوتية: الأساليب وشبكة الطرق

أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً facebook و Whats app إنشاء المهتمين أو اللصوص والمروّجين للقطع الأثرية مجموعات تجمعهم فيما بينهم، إلّا أنّ هذه المجموعات أثارت شهية التجار أكثر لاستطلاع ما يمكن أن يعرضه العارضون(١) ، كما تذكر تقارير أخرى ارتفاع نسبة تجارة التحف في منطقة الشرق الأوسط إلى ٢٣ ٪. وعلى عكس جميع مواقع التسوّق الافتراضية نجد أنّ السعر على فيسبوك مُتاح للجميع مع ذكر تفاصيل القطع الأثرية المراد بيعها، ولا تنحصر فقط في إظهار ميزات هذه القطعة الأثرية فقط، فعدا عن الإعجاب أو التفاعل ومشاركة المنشور لمهتمين آخرين نجد أنّ من يرغب بالبيع أو الشراء يتّجه إلى محادثة خاصة خشية كشف السعر أو التفاوض على سعر أقل والسمسرة أو الرغبة في التعرّف على بعض الخصوصية لهذه الآثار.

وفي الواقع فإنّه لا يمكن تحديد مجموعات التواصل التي تعمل في مجال تهريب الآثار في سوريا بدقّة، ولكن تُشير دراسة إلى أنّ عدد هذه المجموعات يصل إلى /٩٥/ صفحة معظمها تعمل في التهريب أو الترويج للآثار في سوريا، حيث وبعد استخدام البحث المفتوح والملاحظات لرصد الصفحات الفاعلة في هذه العملية نجد أن الباحثين يستخدمون كلمات مفتاحية لتسهيل البحث وهي: (آثار، كنوز، أثرية ... وكل ما له علاقة بعلم الآثار .. الخ) وقد يستخدمون لغات مختلفة في عملية البحث.

تقوم عملية الإتّجار بالآثار بين مواطنين عاديين ووسطاء وسماسرة وتجّار معظمهم يستخدمون وسائلَ التواصل الاجتماعي للترويج والتهريب، مستخدمين لوائح أسعار فيما بينهم، ومتفقين على طرق التوصيل وتقديم الضمانات لأمنهم، ويتم التهريب من سوريا عبر حدود الدول المجاورة لسوريا ، حيث

تُعتبر هذه الدول ممرّات أساسية لخروج وتهريب الآثار، ومنها إلى الأسواق العالمية مثل دول الخليج العربي وإسرائيل ودول الاتحاد الأوربي كألمانيا وبريطانيا التي شهدت أسواقها أكبر تجارة للتحف.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه لا تقديرات رسميّة لكميّة الآثار التي تمّ تهريبها ونهبها من سوريا، إلّا أنّ منظمة اليونسكو تُقدّر أن الممتلكات الثقافية التي خضعت للإتّجار غير المشروع والتي تعتبر من مصادر الدخل الرئيسية للإجرام المنظّم من سوريا والعراق وحدها بين ٧ و ١٥ مليار دولار سنوياً، وذلك على الرغم من إصدار تحذيرات عديدة من مكتب الاتحاد الفيدرالي FBI في عام ٢٠١٥ حول انتعاش تجارة الآثار في سوريا ناجمة عن تفاقم الصراع مما أدى إلى بيع الآثار السورية في السوق السوداء الأوربية.

وقد سجلت الدراسات الأخيرة أنّ من أشهر المناطق التي تم تهريب الآثار منها خارج سوريا هي : (تدمر، أفاميا، مواقع المدن المنسية «سرجيلا، البارة، قلعة سمعان) هذا في الوسط والشمال، أما في المنطقة الشرقية ومنطقة وادي الفرات نجد مواقع (ماري، دورا أوروبوس، زنوبيا «حلبية»، الرصافة، قلعة جعبر، قلعة نجم) هذا عدا عن مئات المواقع الأثرية التي تم التنقيب فيها بشكل سرّيّ.

أمّا عن أساليب تهريب القطع الأثرية إلى الخارج بعد الترويج لها على صفحات التواصل فهي كثيرة وتدعو إلى الدهشة، فقد رُصدت حالات كثيرة منها: إخفاء قطع ذهبية صغيرة في مطربانات العسل أو الزيت أو القطع الأثرية الصغيرة في أكياس الفحم والبصل والمناديل الورقية، والقائمة تطول في ذكر أساليب المهربين، ومما لا شكّ فيه أنّ تجّار الآثار والمهربين يرتبطون بمافيات، وكأنّهم «عصابات منظّمة». أمّا المتعاونون مع نقاط التفتيش والجمارك فذاك موضع بحث آخر.

هذا عدا عن رواج المعدات والأجهزة الحديثة القادرة على كشف المعادن، وفي الواقع فإنه لا توجد أجهزة لكشف الآثار بالمعنى الصريح، وإنّما هذه الأجهزة تساعد على الكشف المحدود للمعادن والمخلّفات ضمن طبقات التربة، وحيث أن هذه الأجهزة مخصصة للاستخدام المشروع مثل البحث عن مصاغ ومجوهرات أو ساعات مفقودة لرواد الشواطئ الرملية والسباحة، إلّا أنّ الأزمة في سوريا أتاحت لها استخداماً آخر غير مشروع في المنطقة.

وهناك شبكة من الطرق يتخذها المهربون لتهريب القطع الأثرية إلى دول الجوار مثل لبنان والعراق والأردن وتركيا، إلّا أنّ أكثر ما يعنينا في موضوع هذا البحث هو في منطقة شمال سوريا، تلك المنطقة التي انتشرت فيها هذه التجارة وبشكل كبير، ولي أن أُشير إلى أنّ الطرق التي سلكها أو يسلكها المهرّبون من دير الزور إلى تركيا لتهريب الآثار هي:

١ ـ دير الزور (طريق الجزيرة) ـ جزرة ميلاج ـ الرقة ـ دوار الفروسية ـ المحمودلي ـ تل عثمان ـ سدّ تشرين ـ أبو قلقل ـ بزاعة ـ الباب ـ أعزاز ـ مريمين ـ عفرين ـ سرمدا ـ الريحانية . ومنها إلى تركيا.

٢ ـ دير الزور (طريق الجزيرة) ـ جزرة ميلاج ـ معمل القرميد ـ المشلب ـ العبّارة ـ ومنه إلى خنيزير ومنطقة (أبو شارب ـ الكالطة ـ الغازلي ـ مفرق تل تمر الحسكة الرقة ـ البيضاء ـ الشركراك) عين عروس ـ تل أبيض ـ آقجقلة . ومنها إلى تركيا.

٣ ـ دير الزور (طريق الشامية) ـ الميادين ـ الصالحية ـ وادي صواب ـ كم صواب ـ مخفر الهجانة ـ محاذاة معبر الوليد ـ سبع بيار ـ أبو الشامات ـ الضمير (منطقة مقالع حجر) ـ نجها ـ قطنا ـ ومنها إلى الحدود اللبنانية ومنها إلى راشيا لبنان(٢) .

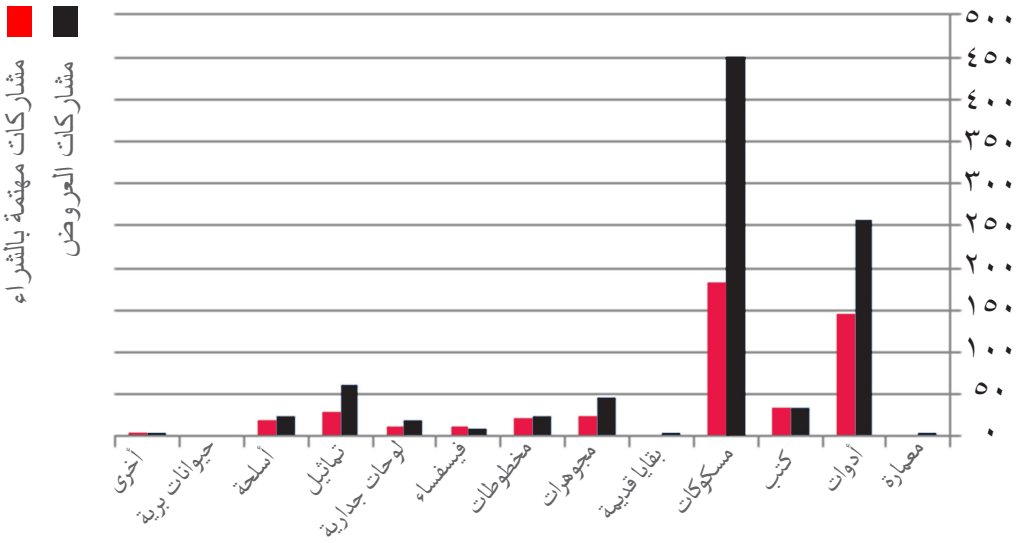

٦ ـ المشاركات الفيسبوكية للعروض والمشاركات المهتمّة بالشراء للقطع الأثرية المختلفة. المرجع: AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING, TERRORISM, AND WAR 2019 CRIMES- JUNE

	مشاركات العروض	مشاركات مهتمة بالشراء
معمارية	٥	١
أدوات	٢٥٧	١٤٦
كتب	٣٤	٣٥
مسكوكات	٤٥١	١٨٣
بقايا قديمة	٤	٠
مجوهرات	٤٧	٢٤
فسيفساء	١٠	١٢
لوحات جدارية	١٩	١١
تماثيل	٦١	٢٩
أسلحة	٢٤	٢٠
حيوانات برية	٢	٢
أخرى	٤	٤

ويقصد بذلك:

	الفئة	الوصف
1	معمارية	أعمدة - أجزاء من مباني - أبواب - شواهد القبور
2	أدوات	فخار .زجاج .أختام .تمائم .تماثيل
3	كتب	نصوص تاريخية .أناجيل .مصاحف
4	مسكوكات	نقود
5	بقايا قديمة	البقايا المحفوظة من نباتات وحيوانات ما قبل التاريخ
6	مجوهرات	خواتم .قلائد .أقراط .أساور .مسامير زينة .دبابيس
7	مخطوطات	نصوص تاريخية . وثائق . التوراة العبرية . صفحات القرآن .خرائط
8	فسيفساء	قطع صغيرة من الحجر أو الزجاج يتم تجميعها لتشكل صورة
9	لوحات جدارية	أعمال فنية محفورة بنقوش غائرة أو نافرة
10	تماثيل	تمثال كامل أو تمثال نصفي أو أجزاء من التمثال كالرأس أو الجسم
11	أسلحة	بنادق .خناجر .سيوف .فؤوس
12	حيوانات برية	حيوانات (حية أو نافقة) أو أجزاء منها كالعاج
13	أخرى	أي مواد غير مذكورة مما سبق

2 ـ تفاصيل المواد المعروضة للبيع على صفحات الـ facebook ـ المرجع السابق.

3 ـ إحدى صفحات العرض والترويج ـ المرجع السابق

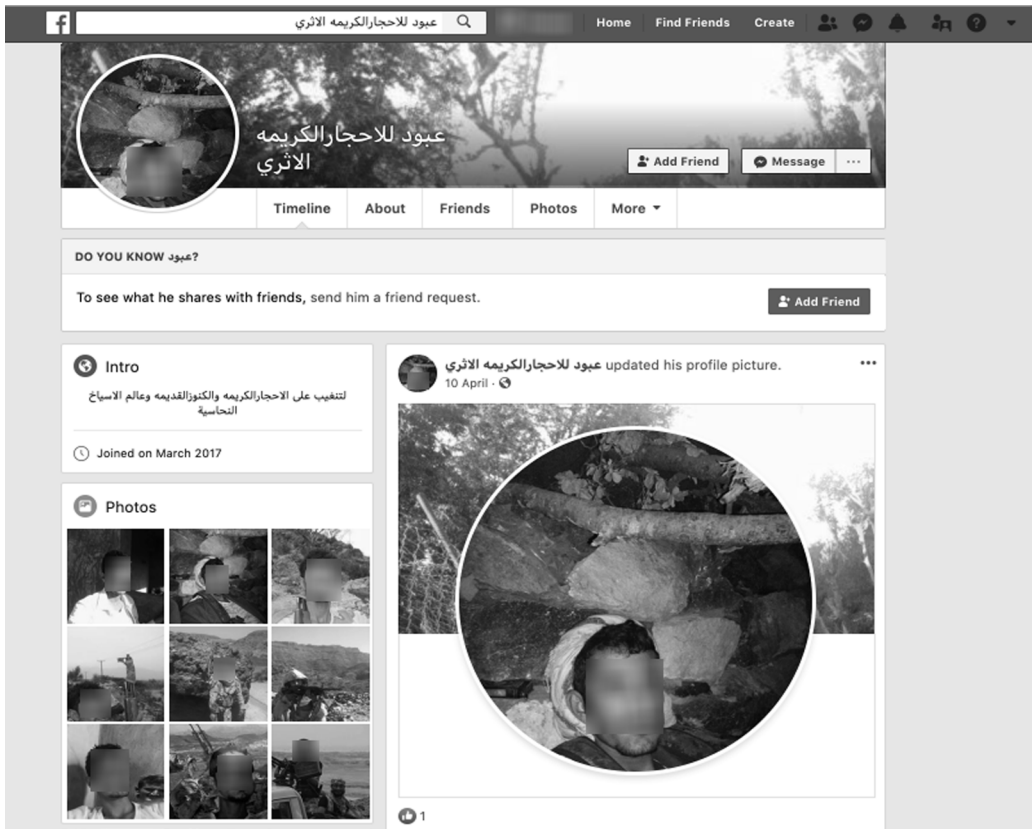

٤ ـ إحدى صفحات العرض والترويج ـ المرجع: AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING

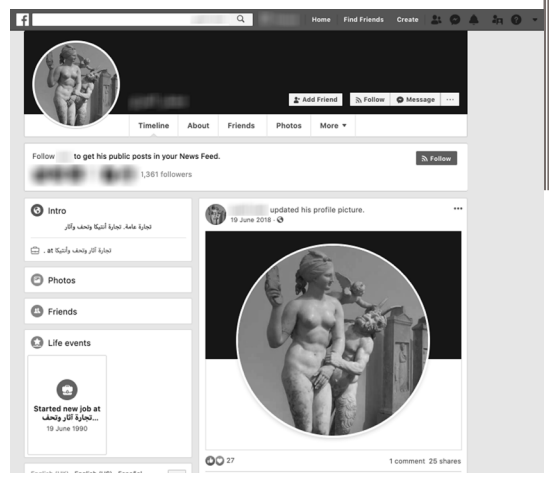

5 ـ إحدى صفحات العرض والترويج ـ المرجع السابق

٦ ـ صفحة facebook مُنشأة ومرتبطة بموقع العمل الخاصة بتجارة الآثار والتحف والأنتيكا ـ المرجع: AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING

٧ ـ مصدر مساعد لأحد المجموعات التي تهتم بالتنقيب السري في المواقع الأثرية، وفيه يتم استخدام Google Earth للإشارات والدلالات الخاصة للتوجيه للعمل غير المشروع، وتسبق هذه الصورة شرحاً مفصلاً عن الموقع الأثري المراد العمل به. ـ المرجع السابق

٨ ـ (إحدى أسئلة الدخول للمجموعة: إذا رزقك الله هل تستخرج الحق الشرعي، هل ستعطي حق الصفحة والخبير الذي استفدت منه؟ نعم.)، وهذا الأسلوب المتّبع هو أحد أساليب التنظيمات المتطرفة في الحصول على الأموال عن طريق تهريب الآثار، وهو بحكم المستحقات الشرعية (الخُمُس) طبقاً للشريعة الإسلامية ـ المرجع : AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING

٩ ـ تعدّ المسكوكات هي الأكثر طلباً من بين المواد والقطع الأثرية التي يتمّ عرضها للبيع والتهريب على وسائل التواصل الاجتماعي. وعادة ما تمتاز الردود بالسرّيّة البالغة والتوجه إلى صفحة الخاص للحديث عن القطع الأثرية المُراد تسويقها بشكل أكثر وضوحاً

١٠ ـ قطعة معروضة للبيع في ليبيا ـ معروضة تحت عنوان (ذيبة ترضع ملكين)، وهي إشارة إلى روموس وروموولوس، مع العلم أن المهربين يستخدمون حيلاً متعددة للإيقاع بفرائسهم ممّن يتصيدون القطع الأصليّة، ومما يظهر هنا أنّ هذه القطعة تعدّ مثالاً نموذجياً للتقليد سيّئ الصنع.

١١ ـ إلى يمين المشاهدة ثمة ملاحظة: مهمتنا إيصال أكبر كم من المعلومات الضرورية اللازمة لمساعدتك في ..... See more. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المشتري من الممكن أن ينتقل إلى بلد آخر متتبّعاً القطعة الأثرية التي يطرحها العارض، المثال في الأعلى: قطعة أثرية من فلسطين ومن الممكن إرسالها إلى مصر. ـ المرجع السابق.

١٢ ـ تعاون مروّجي الآثار مع أشخاص ذوي خبرة في أعمال الترميم لاستخراج وترميم منحوتات جدارية أو لوحات فسيفسائية ـ المرجع: AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING

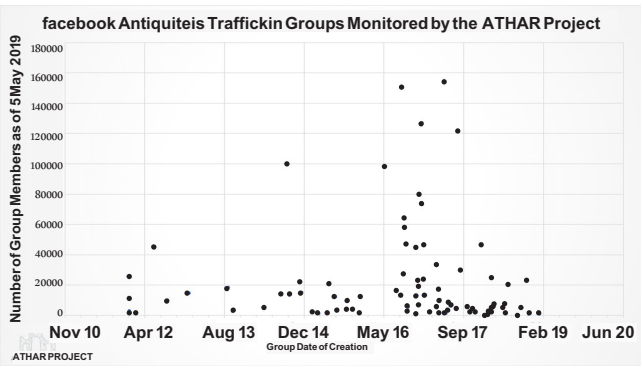

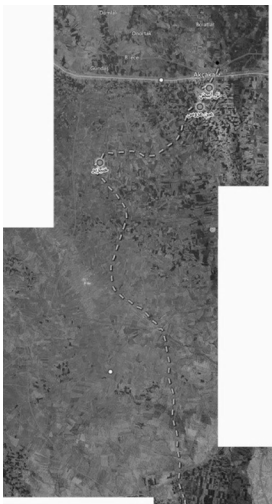

١٣ ـ مجموعات تهريب الآثار المُنشأة على facebook وتفاعل الأعضاء حتى الخامس من أيار ٢٠١٩ ـ المرجع السابق.

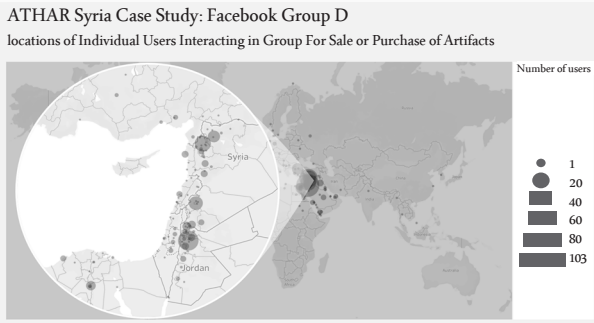

١٤ ـ دراسة الحالة السورية: موقع المستخدمين الأفراد الذين يتفاعلون في مجموعة لبيع أو شراء القطع الأثرية ـ المرجع السابق

١٥- طريق تهريب الآثار من دير الزور إلى تركيا (آقجقلة)، قبل عام 2014

١٦ ـ طريق التهريب التقريبي المتبع من دير الزور إلى تركيا (الريحانية)، حسب وسائل التواصل الاجتماعي، قبل 2014

١٧ ـ طريق تهريب الآثار من دير الزور إلى لبنان (راشيا)، بين عامي 2015 ـ 2016 .

الهوامش والتوضيحات:

١- تشير الدراسات إلى أن الآثار تُعد المصدر الأكبر للتنظيمات الإرهابية، حيث قُدّرت بما يبلغ ١٥ . ١٠٠ مليون دولار سنوياً بالنسبة للفصائل المتطرفة فقط، حسب رستم عبدو .عمليات تهريب الآثار في سوريا والتراث الثقافي هو الضحية

٢- تعمل المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية بشكل مباشر مع الانتربول الدولي، وتبلغه عما فُقد أو عُثر عليه في دول مجاورة أو عن كل ما يُنشر من صور يُعتقد أنها للقى أثرية سورية ربما وصل إليها لصوص الآثار عبر التنقيب غير المشروع في المواقع البعيدة، وقد أثمر التعاون من الانتربول في مجال مكافحة الاتجار بالآثار السورية مصادرة 18 لوحة فسيفساء سورية على الحدود اللبنانية ومصادرة 73 قطعة أثرية سورية مهربة إلى لبنان كانت معروضة للبيع لدى تجار الآثار وذلك خلال سنتين ٢٠١١.٢٠١٣.

المراجع

١- AL-AZM, AMR. A.PAUL, KATIE: FACEBOOK'S BLACK MARKET IN ANTIQUITIES TRAFFICKING, TERRORISM, AND WAR CRIMES- JUNE 2019.

٢- Jennifer Tribble, Antiquities Trafficking and Terroism: Where Cultural Wealth, Political Violence and Criminal Networks Intersect.

3.المصري، د.عبد الله: الآثار الإسلامية .ورقة بحث في الجلسة العلمية للمؤتمر العلمي لملتقى آثار المملكة العربية السعودية الأول .الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني .الرياض ٧ . ٩ / ١١ / ٢٠١٧

٤ . عبدو، رستم: عمليات تهريب الآثار في سوريا والتراث الثقافي هو الضحية، مجلة الحوار، العدد ٧٣، ٢٠١٩.

٥ .عبد الكريم، د.مأمون: الإرث الأثري في سورية خلال الأزمة ٢٠١١ . ٢٠١٣، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، ٢٠١٣.

سوريا في الحسابات الروسية الاستراتيجية

عبد القادر رمو

تمهيد :

لابد لنا من التوقف على موقع سوريا على خارطة العالم جغرافياً واقتصادياً وسياسياً، لمعرفة سبب إطالة الأزمة والحرب الأهلية والكونيّة على مساحتها الجغرافية؛ الأزمة التي كانت في بدايتها حاجة أو مفتعلة وتحوّلت بعد ذلك إلى حرب اشتركت فيها جميع الأطراف الإقليمية والدولية. حربٌ وضعت أوزارها على أعناق أناس طيبين أصلاً ومعاشاً، لكن شيطنتها وامتلاك خيوطها بأيدٍ خارجية، وتغلغل ذهنيات عنصرية شوفينية وإرهابية في صفوف شعبها، ثمّ سلب القرار من أيدي السوريين وتصييرهم فئران اختبار تارة، وأحجار شطرنج تارة وضحايا تارة وتارة نادٍ لإبراز العضلات الدولية...

كلّ هذا الجور أثقل كاهل الشعب السوري، ممّا دفعنا للتفكير مراراً وتكرارا في البحث عن سبب كلّ هذا!

موقع سوريا على الخارطة العالمية :

تتميز سوريا بموقع استراتيجي منذ القدم، فهي تربط بين قارات العالم الثلاث (آسيا ، أوربا، إفريقيا) ومطلّة على البحر الأبيض المتوسط؛ سيّد البحار من خلال ربطه بين جهات العالم الأربع، واتصاله بممرّات مائية تعد الأهم عالميّاً (مضيق جبل طارق، البوسفور والدردنيل، قناة السويس) والساحل الشرقي النافذ في قارة آسيا.

وكذلك طريق التجارة العالمي (طريق الحرير)، فضلاً عن ذلك الثروات الباطنية والمائية والزراعية والحيوانية والفسيفساء الجميل والعجيب جداً الذي تتمتع به سوريا. كما أنّه كان من المفترض أن يمرّ خطّ الغاز الطبيعيّ عبر أراضيها إلى أوربا قادماً من قطر والخليج العربيّ لكسر احتكار روسيا لمدّ أوربا بالغاز الطبيعيّ، ولاختصار المسافة وتكلفة نقله. فضلاً عن المواد النفطيّة الأخرى من بلدان الخليج العربي إلى أوروبا بدلاً من الطريق البحري. ولا ننسى مجاورتها لإسرائيل أو ترسانة الغرب النووية على الساحل الشرقي للمتوسط. والأهم من كل هذا وذاك وبالنسبة للمعسكر الغربي المسيطر والمهيمن على القرار العالمي بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية (المنتصرة في الحرب الباردة) من جهة، ومن جهة أخرى المعسكر الاشتراكي والدول الرافضة لهيمنة القطب الواحد متمثّلاً بأمريكيا وحلفائها من دول الناتو على العالم. وهذا المحور يتمثّل بالاتحاد الروسيّ، والدول الباحثة عن مكانة لها على الساحة الدوليّة، والمتطلعة إلى عالم متعدّد الأقطاب. فالمعسكر الغربيّ بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية تنبه إلى تعافي روسيا، وعملها على تحقيق حلم أوراسيا الجديدة، وإفشال مخطّط الغرب برسم شرق أوسط كبير وجديد وفق مصالحهم، ولضمان استمرار هيمنتهم على العالم والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا ومن خلفها دول ناهضة حديثاً كالصين وتركيا والهند و إيران وغيرها، فقد أدركوا أنّهم أصبحوا يملكون المقوّمات لكسر هيمنة القطب الواحد، وخلق عالم جديد متعدّد الأقطاب. ويبدو أنّ سوريا والصراع الذي يدور فيها بين هذه القوى العظمى بشكل غير مباشر غالباً أو مباشر أحياناً هو الذي سيحسم هذا الصراع وسيميل كفّة الميزان لأحدهما.

ماهية المشروع الأوراسي:

هو محاولة لخلق توازنات جديدة في العالم وإنهاء هيمنة القطب الواحد وهي حاجة حسب المفكر الروسي (الإسكندر دوغين) صاحب النظرية السياسية الرابعة والمؤثر جداً في الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتخلص من الهيمنة الهاضمة لثقافات أغلب شعوب العالم، والبدء بمرحلة جديدة تقوم على تعدّد الأقطاب، وإنهاء الهيمنة الأمريكية على العالم.

مفهوم أوراسيا الجديدة بحسب المفكر الروسي دوغين: هي المنطقة المُعدّة للثورة ضد الهيمنة الأمريكية على العالم وهي المدافع عن عالم متعدد الأقطاب مع العمل على إيجاد استراتيجية تعترف باختلاف الثقافات المختلفة والعمل من خلال فروعها في العالم على نشر إيدولوجيتها التي لا تؤيد الوحدة الوطنية وهضم الآخرين، بل هي نوع من منح الناس بأن يحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم ضد الحداثة الأمريكية المهيمنة، ويعتقد الأوراسيون بأنّ فوز (دونالد ترامب) برئاسة أمريكيا هو نهاية أحادية القطب.

ظهرت النظرية السياسية الرابعة على يد المفكر والباحث الاجتماعي والسياسي الروسي (الإسكندر دوغين) وهي الرفض التام للنظريات السياسية السابقة الثلاث

(الليبرالية، الماركسية، والقومية الفاشية) (رفض الحداثة لصالح التقاليد) المشروع الأوراسي الجيوبوليتيكي الذي يعدّ في المحصلة رابطة جغرافية – اقتصادية – وتواصل برّي. فالأوراسية تعتمد على ثبات الحضارة البرية الروسية الأوربية في مواجهة العدو المشترك لحلفائها والمتمثل بالحلف الأطلسيّ بقيادة أمريكيا وبريطانيا كممثلين لحضارة البحار وسوريا تعدّ أهم المحاور الأساسية لأوراسيا، فبدون سوريا لا قيمة لأوراسيا وهي بوابة أوراسيا لحماية مصالحها، فقد دعت روسيا لإقامة جبهة إقليمية تحت مسمى محاربة الإرهاب في سوريا والعراق وشمالي إفريقيا تمهيداً للهدف الأسمى استراتيجياً وهو إنهاء دور هيمنة القطب الواحد والانتقال إلى مرحلة الأقطاب المتعددة، وبذلك تكون روسيا قد استردّت عافيتها وأخذت دور القطبية .

تعتبر روسيا نفسها المدافعة الأولى عن حضارة البرية الشرق آسيوية ضد هيمنة حضارة البحار المتمثلة بأمريكيا وبريطانيا وحلفائهما، كما تعتبر نفسها الوريثة الشرعية والمطلقة للإمبراطورية البيزنطية ودينها المسيحي ومذهبها الأرثوذكسي، ووريثة الديانة المسيحية عن اليونان القديمة وبالتالي حماية مسيحيّ الشرق، فضلاً عن كون ثلث سكانها مسلمين وتحدّها عدة دول مسلمة. وتتطلع روسيا لإقامة المشروع الأوراسيّ الذي يضم فيه الشيعة متمثّلين بإيران وريثة الإمبراطورية الفارسية والصوفية المسلمة المتمثلة بتركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية.

وتعتبر سوريا من أهم ركائز المشروع لموقعها الرابط بين قارات العالم القديم الثلاث، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي والتجاري المهمّ على المتوسط، ووفرة الثروات الباطنية والطبيعية فيها، وكونها آخر موطئ قدم للروس على المتوسط والمياه الدافئة، وإن استطاعت تنفيذ هذا المشروع ستخلق توازناً في القوى في

"مفهوم أوراسيا الجديدة بحسب المفكر الروسي دوغين هي المنطقة المُعدّة للثورة ضد الهيمنة الأمريكية على العالم وهي المدافع عن عالم متعدد الأقطاب مع العمل على إيجاد استراتيجية تعترف باختلاف الثقافات المختلفة والعمل من خلال فروعها في العالم على نشر إيدولوجيتها التي لا تؤيد الوحدة الوطنية وهضم الآخرين، بل تمنح الناس بأن يحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم ضد الحداثة الأمريكية المهيمنة"

العالم ينهي هيمنة القطب الواحد، أي إنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، بالإضافة إلى تمكين روسيا من قطع الطريق عليها باحتكار مادّة الغاز الطبيعي الذي يراد له أن يصل إلى أوربا من دول الخليج مروراً بسوريا، فتركيا كما تكون قد نصبت كياناً عسكرياً وبمقومات اقتصادية على المتوسط وبجوار إسرائيل ربيبة أمريكيا وبريطانيا وحلفائهما وترسانة الغرب النووية شرقي المتوسط، وبالتالي تعود روسيا إلى الساحة الدولية كقوة عظمى تستطيع ضرب مصالح الغرب الرأسمالي في آسيا وشمالي إفريقيا وترغمهم على التعامل معها من منطلق الندية وكقوة مؤثرة ومسيطرة على قسم كبير من العالم فضلاً عن تحقيق الحلم الروسي الذي يراود الروس منذ مئات السنين بالوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على أهم طرق العالم التجارية الاقتصادية، ودائما كان هذا الحلم يتعرّض للفشل بسبب التدخّل الغربيّ

من دول الاستعمار الغربي؛ البرتغال وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا، ثمّ لاحقاً الولايات المتّحدة الأمريكية. فبعد أن خسِر الاتحاد السوفييتي هيبته وكونه قوة عظمى في تسعينيات القرن الماضي على يد أمريكيا وبريطانيا وحلفائهما وتغلغل الغرب من خلال حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، وعلى رأسهم أمريكيا في بلدان الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، كانت سوريا هي آخر موطئ قدم للروس في الشرق الأوسط والبوابة شبه الوحيدة لعودة روسيا إلى العظمة واسترداد هيبتها الضائعة. لذلك لم يتوانَ الرئيس الروسي (بوتين) بالتدخل بالشأن السوريّ وبكل الإمكانات ليحافظ على آخر ما تبقّى لروسيا من أمل في تحقيق البُعد الاستراتيجي لعودة روسيا إلى الساحة الدولية، ثمّ القبض على مفتاح هذه العودة بالوجود في سوريا بكلّ جدّيّة، وبالتالي الولوج إلى ساحة العظمة التي خسروها في الحرب الباردة أمام المعسكر الغربي وتنفيذ المشروع الأوراسي الذي يتّكئ على الإرث الفكري السلافي التقليدي وإلى القيم الأرثوذوكسية الشرقية الآسيوية.

ومن أهم المفكّرين الروس الذين لعبوا هذا التأثير على الرئيس الروسي بوتين والقيادة الروسية المفكر (الإسكندر دوغين) وبذلك يكون الروس قد ركبوا هذا التيار بدلاً من الفلسفة الشيوعية أو الرضوخ لليبرالية الغربية. وهذا المشروع مقنع إلى حد كبير بالنسبة للشعوب الشرق أوسطية والآسيوية (الإسلامية والعربية والصينية والهندية والتركية والفارسية وحتى اليابانية) وغيرها ممّن لم ترضهم هيمنة القطب الواحد وفكر الحداثة الرأسمالية الغربية الهاضمة لثقافات الشعوب وكشعار لفكر دوغين : (الحفاظ على التقاليد والعادات الأصيلة) لشعوب أوربا والشرق أوسط وآسيا وإفريقيا ويرى دوغين بأنّ المشروع الأوراسي بدون سوريا لا قيمة له.

وقد ظهر جلياً في الآونة الأخيرة من حكم بوتين تدخل روسيا في مصائر الشعوب والدول بشكل كبير ومثالٌ واضح على ذلك تدخلها بجورجيا وشبه جزيرة القرم ثم ضمها إليها و أوكرانيا وأخيراً دعم الحركات اليمينية وخاصة في أوربا والتدخل في الانتخابات الأمريكية.

ومن منظور روسيا فهي عليها التدخل لملء الفراغ الذي سببه فشل مشروع أمريكيا (الشرق الأوسط الكبير) وفشل أوربا من خلال الاتحّاد الأوربي بكسر الهيمنة الأمريكيّة، وتعاظم دورها في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، كما فشل الأوربيون في تحييد روسيا عن الأوضاع الإقليمية فضلاً عن تطلع تركيا للخروج من تحت العباءة الأمريكيّة، وبناء شخصيتها المستقلة وأن يكون لها دور قويّ على المستوى الإقليمي والدولي بعد هزيمتها وفقدانها عظمتها، وإمبراطوريتها مترامية الأطراف، وعلى يد الحلفاء أيضاً. وكذلك تطلّع إيران من سوط الهيمنة الأمريكية وبناء هلالها الشيعي لتكون أيضاً هي الأخرى دولة فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي وهي وريثة الإمبراطورية الفارسية الضاربة في التاريخ، وبالتالي فتلاقي الرؤى والمصالح بين روسيا وإيران وتركيا وشعوب الشرق الأوسط وعدد من شعوب آسيا و أوربا و إفريقيا وهذا الهدف المشترك سيتحقق من خلال المشروع الأوراسي الذي يدعو إلى الحفاظ على العادات والتقاليد وخصوصية الشعوب وبدون المساس بالمعتقدات الدينية وإرث هذه الشعوب الثقافي والحضاري، فتركيا و إيران محكومتان بالتورّط في المشروع الأوراسي ومجبرتان على التطبيع مع روسيا؛ بغية تحقيق طموحاتهما التوسّعيّة والتي من المؤكد أنّها ستتضارب فيما بينها من جهة وستتضارب مع الطموح الروسي وفكر دوغين إن صدق الروس في تنفيذه من جهة أخرى.

أما الكرد في الحسابات الروسية، أو كأداة للمساهمة في تنفيذ المشروع الأوراسي،

فهم سيكونون المشكلة في تضارب المشروع الأوراسي بحسب دوغين ومشروعي كل من تركيا وإيران. والكرد ذاتهم هم في الحسابات الأمريكية كأداة للمساهمة في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير. وربما الكرد لايزالون في حسابات كل من روسيا وأمريكيا هم تلك الهراوة ذاتها التي طالما احتفظت بها دول الاستعمار تحت ذلك المعطف الجميل الأنيق الذي يوحي بمشاريع إنسانية طيبة. فمنذ الحرب العالمية الأولى هم تلك الهراوة التي تكشف عنها الدول العظمى، وتلوّح بها بأن في الإمكان ضربها برأس الدول المستعمرة لكردستان إن لم يستجيبوا ويرضخوا لمشاريع الدول الأكبر، والأقدر على تغيير الخارطة السياسية للعالم. وبالطبع الفوبيا من قيام كردستان وحصول الكرد على حقوقهم المشروعة تحمّلهم على الرضوخ والتطبيع لمشاريع الدول العظمى في مقابل عدم استخدام تلك الهراوة على رؤوسهم الفارغة. فلا هم تخلصوا من فوبياهم ولا استطاعوا اللجوء إلى المنطق الإنساني والعقلاني السويّ وحلّوا القضيّة الكردية بطرق حضارية ديمقراطية، وسحبوا ورقة الضغط التي تستخدمها الدول العظمى فتخلّصوا من نقطة ضعفهم، وعاشوا هم وشعوبهم بسلام واستقرار وتمتّعوا جميعهم بخيرات ومقدرات البلاد، ولبرزوا على الساحة الدولية كأنداد للدول العظمى وواكبوا ركب التطور والتقدّم العلمي والحضاري ولا تلك الدول العظمى استطاعت أن تكون صادقة مع ما تطرح من أفكار إنسانية وشعارات حضارية وديمقراطية تتشدّق بها دائماً، ولا الكرد ذاتهم استطاعوا التخلص من حالة الانقسام والتوجهات المختلفة التي زرعها مستعمروهم بينهم، فظلوا ماضين في تشتتهم وفي تنفيذ أجندات مستعمريهم على حساب كينونتهم وشعبهم.

يحاول الروس تأسيس تواصل برّيّ اقتصاديّ خارج البقعة الأوراسية من خلال وضع مشروع استراتيجي ضخم لأجل وحدة سياسية خارج أوراسيا حتى، ولتحقيق تكامل قارّي حضاري تحت الهيمنة المركزية الروسية. فبحسب المفكر دوغين أو الملقب ب(دماغ بوتين) فإن المفهوم الأوراسي الجديد يعتمد على تنشيط تحالفات تتوزع على ثلاثة محاور هي: الأوّل أوربي ألماني روسي محور برلين –موسكو، والثاني شرق أوسطي روسي أي محور موسكو طهران مع جذب تركيا إليه، والثالث كما ترجم مؤخراً محور موسكو طوكيو.

نقاط ضعف المشروع الأوراسيّ:

فبالنسبة لنقاط ضعف هذا المشروع على سبيل المثال: فسيكون هناك تصادم بين إيديولوجية روسيا والمشروع الأوراسي خاصتها. ففي حال نجاح المشروع والتحالفات والمحاور فبالنسبة للنظرية السياسية الرابعة التي طرحها دوغين فإن الكردَ سينالون خصوصيتهم، وبالتّالي فإنّ الحليفَين في محور الشرق أوسط – روسيا (تركيا وإيران) فلديهما إيديولوجيا؛ أن يتم التعامل معهم من خلال الدولة المركزية، وبذلك فإنّ الإيديولوجيا وقعت في تناقض وتصادم .

أمّا بالنسبة لسوريا فهي تعد من أهم الركائز لنجاح المشروع الأوراسي وبوابة حمايته وحماية مصالحه لموقعها الجغرافي بين قارات العالم الثلاث، فضلاً عن إطلالتها على البحر المتوسط وجعل روسيا وحلفائها قوّة ضاربة في وسط العالم ومسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وفي حال عدم الفوز بسوريا يعني فشل المشروع الأوراسي وفشل المحاور الثلاث المفترضة التي تعمد روسيا إلى تنشيطها. والمشروع الأوراسي هو بالدرجة الأولى حماية الأمن القومي الروسي في أكثر من مجال، وتعتبر سوريا نقطة بداية نجاحه أو فشله، فإنّ روسيا إن خسرت الحرب في سوريا فقد خسرت كلّ شيء، وإنّ الحرب ستتحول إلى الداخل الروسي، خاصة وأنّ جيرانها المسلمين

> **تعتبر روسيا نفسها المدافعة الأولى عن الحضارة البرية الشرق آسيوية ضد هيمنة حضارة البحار المتمثلة بأمريكا وبريطانيا وحلفائهما، كما تعتبر نفسها الوريثة الشرعية والمطلقة للإمبراطورية البيزنطية ودينها المسيحي ومذهبها الأرثوذكسي، وحماية مسيحيّ الشرق، وتتطلع روسيا لإقامة المشروع الأوراسيّ الذي يضم فيه الشيعة متمثّلين بإيران وريثة الإمبراطورية الفارسية والصوفية المسلمة المتمثلة بتركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية**

وثلث سكانها المسلمين يمكن أن يتحولوا إلى أرضية خصبة للجهادية والمنظّمات الإرهابية المتشدّدة المسلمة. فضلاً أنّ هناك من الروس وطبقتهم الثقافية المهمشين حالياً وهم (الحداثيون) الميّالون للسير في ركب الليبراليّة الغربية وسيكونون الخصم للمشروع الأوراسي والفكر السلافي، وسيتلقون الدعم من أمريكا وحلفائها، ويتحولون إلى التبعية بدل من البحث عن الندّيّة.

يرى المفكر دوغين أنّ الشرق الأوسط نقطة صدام جيوبوليتيكي مع الولايات المتّحدة، وانتصار روسيا فيه يجب أن يكون حتمياً، فروسيا مرّت بمرحلتَي الشيوعية والليبراليّة، ويتوجّب عليها الآن الدخول في مرحلة جديدة تعتمد على رؤية سامية تعمّ الفضاء الأوراسي الواسع، والسعي إلى إحداث تغيير عالمي على أسس أخلاقية جديدة، وليس على قيم مادية استهلاكية برجوازية، فمنذ بداية الأزمة السورية حثّ دوغين الرئيس بوتين للدفاع عن سوريا بكلّ قوّة، ودعا إلى معالجة الملفّ السوري من المنظور الجيوبولتيكي، فدمشق هي العاصمة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن الاعتماد عليها في إنجاح المشروع الأوراسيّ، وبناء أوراسيا الجديدة.

الإسكندر دوغين يميل إلى الجغرافيا لتبرير السياسة الخارجية لبوتين، ووفقاً له فإنّ الحرب ضد جورجيا، وضمّ شبه جزيرة القرم، والتدخّل في أوكرانيا، والحملة العسكريّة في سوريا، حيث لروسيا قاعدة بحريّة في طرطوس، كلّها إجراءات تمليها الضرورة الجيوسياسية التي تتخطّى كلّ الاعتبارات الأخرى.

يقول دوغين: إنّ الدفاع الشرس لروسيا عن مصالحها في سوريا مرتبط بشكل أساسيّ بمرحلة الحرب الباردة حين انتصرت حضارة البحار على حضارة اليابسة، فروسيا التي كانت تمثّل أكثر من ربع مساحة العالم لم تكن قادرة على النفاذ إلى البحار الدولية وهو ضعف خطير، ومن وجهة نظر الجيوسياسية فالحرب الباردة التي دارت بين المعسكر الغربي بقيادة واشنطن، والاتّحاد السوفييتي السابق ومجموعة الدول الاشتراكية بقيادة موسكو لم تكن صداماً إيديولوجياً، بل كان صراعاً جيوبولتيكيّاً، وما ترتّب فوق أرضية الجغرافيا هذا يعني بأنّ الصراع العالمي يدور أساساً بين القوى البرية والقوى البحرية وليس بين القوى الرأسمالية وغيرها من الإيديولوجيات كما يعتقد الكثيرون، لذلك نعتقد بأن الكرملين لن يتردد في الدفاع عن هذه المصلحة الجيوسياسية لروسيا حتى إن اقتضى الأمر صراعاً عسكرياً طويلاً في سوريا، فروسيا بدفاعها عن سوريا تحافظ على نفوذها كقوّة دولية عظمى وتدافع عن وجودها في الساحل الشرقي للمتوسط فبالمثل: إنّ تدخّل روسيا في منطقة (دوبناس) شرق أوكرانيا، والذي أدّى إلى ضمّ شبه جزيرة القرم لروسيا واستقلال (دوسنيك و لوغانسيك) عن أوكرانيا كان ضرورة جيوسياسية لموسكو، فروسيا

بفعلها ذلك تضمن بقاءها ((لو خسرنا دوبناس فإننا سنخسر القرم وبعد ذلك كل روسيا)) بحسب دوغين، وما لا ينبغي السماح به هو الاحتلال الأطلسي لأوكرانيا وليس سيادة أوكرانيا، فأوكرانيا لا تحتاج لأن تكون دولة تابعة والروس ليسوا ضد أوكرانيا السيادية إذا كانت ستكون حليفاً أو شريكاً لروسيا أو على الأقل أن تكون في الفضاء المحايد. يتحدّث دوغين عن عامل الضرورة وهذا ما يعنيه تماماً عندما يتحدث عن البديهية الجيوسياسية، وسوريا جزء من القضية ذاتها حيث يعتقد دوغين بأنّ سوريا هي الهدف الأبعد، لكن ليس بأقلّ أهمية من أوكرانيا، ويؤكّد أنّ وجود تنظيم داعش الإرهابي هو جزء من خطة الأمريكيين ويستند في هذا على اعترافات (زبيغنو بريجنسكي) الذي حصل على تفويض من الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) عندما كان مستشاره للأمن القومي مفاده: تمويل كتائب المجاهدين في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي والذي لاحقاً صار مفرخة للتنظيمات الإرهابية التي تهدّد العالم أجمع والتي تنشط حالياً في سوريا والعراق وليبيا، لذلك يعتقد دوغين أنه لمواجهة التهديد الأمريكي يجب على روسيا إظهار قوّتها الخاصّة، والتوقف عن استخدام الحل الدبلوماسي.

إذاً فالحرب السورية تدار بين الأطلسيين والأوراسيين. ففي الشرق الأوسط اتبعت أمريكيا مشروعاً يركّز على تدمير الدول الوطنية، وأطلقت عليه اسم (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهكذا تخلق واشنطن حالة من الفوضى لفرض نفسها كقوة مهيمنة.

في تسعينيات القرن الماضي كانت روسيا ضعيفة ولم تصدر ردود أفعال على التعاظم الأمريكي، لكنّها في وقت مبكر من القرن الواحد والعشرين بدأت بالتعافي ببطء، والآن قرّر الرئيس بوتين معارضة سياسة الفوضى

"يحاول الروس تأسيس تواصل برّيّ اقتصاديّ خارج البقعة الأوراسية لتحقيق تكامل قارّي تحت الهيمنة المركزية الروسية. وبحسب المفكر دوغين الملقب بـ (دماغ بوتين) فإن المفهوم الأوراسي الجديد يعتمد على تنشيط تحالفات على ثلاثة محاور: محور أوروبي (برلين – موسكو)، وشرق أوسطي (موسكو - طهران مع جذب تركيا إليه)، ومحور آخر بين موسكو وطوكيو"

الخلّاقة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي مساعدة روسيا العسكرية ضدّ الإرهاب في سوريا يمكن أن ينظر إليه بوصفه عملاً من أعمال الجغرافيا السياسية الأوراسية.

واستناداً على ما سبق فإن سوريا تقع في قلب المعركة بين ممثلي النظام العالمي أحادي القطب بقيادة أمريكيا وبين نظام متعدد الأقطاب بقيادة روسيا، فضلاً عن أن روسيا ترى تنظيم داعش الإرهابي تهديداً مباشراً للاتحاد الروسي وبأن هذا التنظيم الإرهابي هو نتاج السياسة الأمريكية الذي أُنشئ لنشر الفوضى، وتزويد أمريكيا في أيّ وقت بالذريعة المناسبة للتدخّل العسكري الخاص بها، ولهذا السبب فإنّ داعش موجود ليس فقط في العراق وسوريا، لكن أيضاً في آسيا الوسطى، فالعصابات الإرهابية هناك لها نفس الجهات الراعية، ونفس الفكر الإرهابيّ، فهم ينشطون الآن في أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وبالقرب من الحدود الروسية بالإضافة إلى شمالي القوقاز داخل

الاتحاد الروسي نفسه.

يدرك بوتين جيداً أنّ نشاط الإرهابيين في آسيا الوسطى والقوقاز هو لخلق الظروف الفوضوية باستخدام داعش وأخواتها، وأمثالها من الجماعات الإرهابية، لذلك؛ فالمنطق وراء التدخل الروسي في سوريا واضح: هو احتواء الإرهاب في سوريا، وإلّا فعلى موسكو محاربتها في مناطقها الحيويّة وحتى على أراضيها.

في هذا السياق يقول دوغين: «سوريا هي خطنا الخارجي للدفاع، والخطّ القادم بعد سوريا هو على أراضي الاتّحاد الروسي وحتى داخل الاتحاد الروسي، علاوة على ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الانهيار التام لسوريا من شأنه أن يؤدي إلى انهيار دول أخرى في المنطقة، بما في ذلك شمالي إفريقيا كما حصل في ليبيا، لذلك يمكننا الحديث عن سلسلة من ردود الأفعال أو تأثير الدومينو في حال انهيار سوريا، وهذا بدوره يعني أنّ الملايين من اللاجئين والمهاجرين سيزحفون نحو أوربا لأنه لن يكون هناك المزيد من المستقبل لهؤلاء الناس في حالة الفوضى العارمة، وسوف يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البنية الاجتماعية، وبالتالي إلى الشلل السياسي في أوربا».

وهنا يجب ألّا ننسى أن آلاف الإرهابيين تدفقوا بالفعل إلى أوربا كجزء من تسونامي اللجوء إلى القارة العجوز، إذن فإنّ روسيا تقاتل لمنع هذا التطور والذي هو في مصلحة أوربا أيضاً، فروسيا تحتاج إلى أوروبا و أوروبا بحاجة إلى روسيا حتى إن لم تعترف بهذا الحكومات الأوربية.

على الصعيد التاريخي اعتبرت روسيا أوروبا بمثابة درع ضدّ التوسّع العثماني التركي، لذلك غرق أوروبا في الفوضى يعني تلقائياً تعرّض روسيا للتهديد على الحدود الغربية والجنوبية، وبالتالي فإنّ حماية أوروبا هي مصلحة موسكو فروسيا اليوم هي درع القارة الأوربية من أجل منع انزلاق أوربا إلى الفوضى، لذا فبحسب دوغين فإن روسيا تقاتل اليوم في سوريا على عدة مستويات وأصعدة : الكفاح ضد تطلّعات العالمية لهيمنة أمريكيا، وحماية مصالح الأمن القومي والأوراسيّة الخاصة بروسيا من خلال مقارعة العدو قبل أن يأتي إليها، ومنع انجرار أوروبا إلى الفوضى لأن مثل هذا التطور سيكون ضاراً بروسيا أيضاً .

ويرى الباحث والمفكر (كيفورك ألماسيان) في بحثه (الإسكندر دوغين والفلسفة الكامنة وراء استراتيجية بوتين): توازي قيمة أبحاث دوغين كتابات (زبغنو بريجنسكي وهنري كسنجر) ودوغين بما يقدّمه من نظريات كسر احتكار المفكرين والباحثين السياسيين لأمريكيا والغرب للتنظير السياسي والفكري منذ عقود، وبات ما يقدّمه دوغين من نظريات وأفكار وأبحاث سياسية واجتماعية يشكّل تحدياً جدّيّاً للمعايير الليبراليّة السائدة عند الغرب، والأوراسية في الواقع أيديولوجيا معادية الغرب، بمعنى أنّها ترفض حقّ المجتمع الغربي لفرض معايير الخير والشرّ، وتسويقهما، و كأنّها قاعدة عالمية، فالأوراسيون لا يعارضون فقط الهيمنة الأمريكية الغربية التوسّعيّة، بل ويرون في القيم الليبراليّة خطراً على الحضارة الروسية، والمجتمع الأرثوذكسي المحافظ، وبالتالي فإنّ الروس الغربيين الحداثيين الليبراليين هم أيضاً خصوم للأوراسيين.

الحوامل الفكرية والسياسية والإيديولوجية للتوجه الروسي نحو الشرق

إسماعيل خالد إسماعيل

مقدمة :

كان للمتغيرات الدولية أواخر القرن العشرين وانهيار الاتحاد السوفيتي, ظهور الوريث الروسي قطباً قوياً مساهماً في تحديد معالم السياسة والعلاقات الدولية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط, الأمر الذي جعل المحيط الإقليمي والدولي يتابعان بجدية أكثر معالم السياسة الروسية وطبيعة علاقاتها تجاه الأزمات الدولية بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً, لأنها تشكل البوابة الشرقية لروسيا ولمشاريعها الاستراتيجية .

وبعد العودة الروسية إلى تصدر المشهد الدولي, طغت الصراعات الجغرافية و السياسية في تحديد مصير مستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي الجديد, وتوجه روسيا نحو آسيا الوسطى كتكريس للتحول نحو أوراسيا بناء على العقيدة العسكرية الروسية الجديدة, ومحاولة رسم ملامح النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقليمية والتحالفات الدولية وإبعاد الصدام الأوراسي الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط .

إن العلاقات الدولية تمر في مرحلة معقدة وصعبة للغاية, وليس جديداً في تاريخ روسيا أن تجد نفسها على مفترق طرق, وتساهم في تحديد توجهات تطور مستقبل البشرية.

- روسيا وميراث الاتحاد السوفيتي والتحول نحو الرأسمالية :

انهار الاتحاد السوفيتي بداية عام ١٩٩١ ويمكن اعتبار ذلك بداية عصر جديد في روسيا, حيث و بالرغم أنها تمت بسلاسة وسلام إلا أنها كانت في مصلحة الشعب الروسي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لتعاود النداء من جديد في محاولة الصعود إلى القمة .(١)

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي خُلقت فوضى سياسية واقتصادية أدت إلى موجة هروب للرساميل خارج روسيا, وعندما انجرت روسيا نحو الدخول في اقتصاد الأسواق الرأسمالية العالمية, تحولت النخب الروسية من الهيمنة على السلطة في النظام القديم للهيمنة على السلطة والمال معاً في حقبة الرأسمالية(٢).

أدى الانهيار السوفيتي هذا, إلى تحولات تكتونية في المشهد الدولي, وإلى تغيرات جذرية على الساحة السياسية العالمية. الخروج من الحرب البادرة والمواجهة الايديولوجية المرافقة لها هيأت فرصة تاريخية فريدة لإعادة هيكلة وتنظيم القارة الأوروبية, استناداً إلى مبادئ الأمن للجميع, وعلى قدم المساواة دون اجتزاء, وتعزيز التعاون بين مكوناته بلا خطوط تقسيم(٣).

كانت هناك فرصة حقيقية للتغلب على تقسيم أوروبا, وتحقيق حلم البيت الأوروبي المشترك, وكانت روسيا مستعدة لهكذا خيار, و تقدمت بالعديد من المقترحات والمبادرات في هذا الصدد, فكان من المنطقي تماماً خلق قواعد جديدة للأمن الأوروبي, من خلال تعزيز العنصر العسكري والسياسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا, لكن, اختار الأوروبيون اتجاهاً آخرَ و هو توسيع حدود حلف شمال الأطلسي إلى الشرق, والاقتراب أكثر من حدود روسيا, وهنا بالذات, يكمن جوهر المشكلة والسبب الرئيسي في طبيعة العلاقات السائدة اليوم بين روسيا من جهة, والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى. بلا شك إن قرار توسيع الحلف كان خطأ مأساوياً, وما يعمق جذور المشكلة في توجه الغرب هذا هو أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مجمل التطورات في الحياة السياسية العالمية, فالعالم الحديث في سياق العولمة يتميز بترابط غير مسبوق بين الدول والمجتمعات, فمن المستحيل اليوم النظر إلى العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي كما كانت في فترة الحرب الباردة, حيث كنا في مركز السياسة العالمية. والأمر الآخر الذي لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار, هو عمق العمليات والتطورات الجارية في منطقة آسيا و الشرق الأوسط و أفريقيا(٤).

١ - روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٧

٢ - التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين ، هاني شادي ، دار العين للنشر ، ٢٠١٣

٣ - روسيا الأوراسية ، تأليف سيرغي لافروف ، ترجمة (وسيم خليل قلعجية)، الدار العربية للعلوم

٤ - روسيا الأوراسية ، تأليف سيرغي لافروف ، ترجمة (وسيم خليل قلعجية)، الدار العربية للعلوم

- روسيا في عهد بوتين وإعادة روسيا إلى الخارطة العالمية كدولة عظمى :

تغيرت القيادة الروسية إلى حد كبير جداً مع اعتلاء بوتين للسلطة, حيث دخل الكرملين للمرة الأولى ونجح في ترويض النخبة الروسية, ولم يلعب دور الحاكم المطلق ونجح ظاهرياً في تحقيق الاستقرار و النظام و دفع بالإصلاحات الاقتصادية قدما(٥).

وتمكن من إعادة روسيا الفيدرالية إلى ساحة القوى الدولية الفاعلة من جديد, وكان فوزه بالعهدة الثانية انتصاراً للنزعة الأوراسية الجديدة في روسيا. فالحلم الروسي القديم بالوصول إلى المياه الدافئة صار حلماً قريباً جداً (٦).

وانطلاقاً من كون المنطقة الأوراسية جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والمصالح الوطنية الروسية المركزية التي لا يمكن التهاون بها, يبدو من الواضح أنه في هذه المرحلة التاريخية بالذات تمكنت روسيا من بلورة دورها المستقل في الفضاء الأوراسي. وواضح تماماً أن هذه المرحلة في تطور الدولة الروسية لعبت دوراً هاماً في بلورة وتثبيت السيادة الروسية تجاه القضايا الدولية المحورية.

في عام ٢٠٠٠م أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن أهم المبادئ التي تشملها العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا والتي منها ما يلي :

١- إن المنافسة من أجل الهيمنة على العالم أصبحت الصفة الأساسية للمرحلة الراهنة من التطور العالمي .

٢- إن روسيا مستمرة في بناء علاقات جوار حسنة مع اليابان.

> **بعد العودة الروسية الى تصدر المشهد الدولي طغت الصراعات الجغرافية السياسية في تحديد مصير مستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوة الدولية الكبرى في النظام الدولي الجديد وتوجه روسيا نحو آسيا الوسطى كتكريس للتحول نحو أوراسيا بناء على العقيدة العسكرية الروسية الجديدة ومحاولة رسم ملامح النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقليمية والتحالفات الدولية وابعاد الصدام الأوراسي الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط**

٣- إن روسيا تتبع بثبات توجه تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤- إن الاتحاد الأوروبي سيبقى شريكا هاما لروسيا، روسيا تتطلع إلى تعاون مستقر .

٥- إن روسيا ستنتهج منهج التسوية السياسية الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي.

٦- إن روسيا تنظر إلى تعزيز مكانتها في المنطقة, كإستراتيجية مهمة في سياستها الخارجية.

٧- إن روسيا تهتم بإقامة علاقات متبادلة المنفعة مع الولايات المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الدولتين الخاصة عن الأمن الدولي.

٨- إن روسيا لا تعترف بتعميم الولايات المتحدة لتشريعاتها خارج أراضيها بتجاوز القانون الدولي و لا تقبل بمحاولات الضغط من قبل الولايات المتحدة، وتحتفظ بحق الرد بقوة على

٥ - روسيا بوتين ، ليليا شيفتسوفا ، ترجمة بسام شيحا ،الدار العربية للعلوم بيروت ٢٠٠٦م ، ص١٢

٦ - روسيا بوتين والجغرافيا السياسية ن مجلة الطليعة العربية العدد ١٧٩، نوفمبر ٢٠١٩ تونس

الإجراءات غير الودية بحقها. (٧)

لقد سعى بوتين وعلى صعيد السياسة الخارجية إلى تحقيق أمور منها :

الأول: العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية وعودتها إلى لعب دور متعاظم على المسرح الدولي بالاستناد إلى ثرواتها الطبيعية .

الثاني: الوقوف بجدية وحزم أمام محاولات توسع حلف ناتو نحو الشرق واستخدام القوة لفعل ذلك إن اقتضى الأمر .

وبالتالي التأكيد على رفض إملاءات أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي والتأكيد على المكانة العالمية لروسيا وهي (عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي).

إن إصرار بوتين على تلك الرسائل القوية هي تأكيد على مكانة روسيا الجيوسياسية والجيوستراتيجية وهو عامل النهوض و الخروج من دائرة التهميش التي كانت فُرضت على الاتحاد السوفيتي السابق .

المشروع الأوراسي وموقع تركيا فيه وتناقضاته مع الناتو، هل هو الوجه الآخر للصراع على طريق الحرير ؟

إن ولادة الفلسفة الأوراسية تعود إلى عام ١٩٢١م حينما نشر مجموعة من المفكرين الروس مقالات أسموها (النزوح إلى الشرق) حيث حاول هؤلاء إبراز فكرة مفادها: أن جغرافية روسيا تمثل مصيرها ومن ثم لا يوجد أي داعٍ لأي حاكم بأن يفك نفسه من ضرورات تأمين أراضيه, ونظراً للمساحة الشاسعة لروسيا فقد آمنوا بأنه يجب على قيادتها التفكير بشكل إمبريالي من خلال القضاء على الشعوب الخطيرة في كل الحدود واستيعابها في الوقت نفسه عدواً بأي شكل من أشكال الديمقراطية, كالاقتصاد المفتوح و الحوكمة المحلية أو الحرية العلمية (٨).

يمثل المشروع الأوراسي أحد الاتجاهات الفكرية الاجتماعية والسياسية في روسيا حيث ظهر في بدايات القرن العشرين وأصبح واقعاً مطلوباً خلال القرن الحالي .

وهو يقوم على الموقع الجغرافي والجيوسياسي الفريد لأوراسيا باعتبار أن روسيا تشغل موضع القلب فيها وتعتبر حجر أساس فيها .

إن أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا والشرق تشكل جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية وإلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب وتدعيم علاقاتها مع الدول صاحبة الطرح المشابه في القارة الآسيوية, مثل الصين وكوريا الشمالية وإيران وماليزيا .

وكذلك حل الخلافات مع الجوار, ذلك لاعتبارات اقتصادية وحركة الأسطول الروسي وحقوق الصيد والمواد الخام في المنطقة(٩) .

- الموقع التركي من المشروع الأوراسي :

إن المشروع الأوراسي حسب القادة القوميين الأتراك, يمثل أداة لدعم طلب العضوية من الاتحاد الأوروبي, والروابط التي أُقيمت بين تركيا والجمهوريات الحديثة في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي, لم يُنظر إليها كبديل للعلاقات التركية الأوروبية, ولكن كورقة ضغط سياسية لدعم عضويتها الأوروبية بتقديم تركيا كبوابة أو كدولة جسر بين أوروبا وآسيا, يمكن لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن يطوّروا علاقاتها مع هذه الجمهوريات من خلالها.

٧ -روسيا الأوراسية ، تأليف سيرغي لافروف ، ترجمة (وسيم خليل قلعجية)، الدار العربية للعلوم ، ص٤٥

٨ روسيا بوتين والجغرافيا السياسية ن مجلة الطليعة العربية العدد ١٧٩، نوفمبر ٢٠١٩ تونس

٩ - روسيا الأوراسية ، تأليف سيرغي لافروف ، ترجمة (وسيم خليل قلعجية)، الدار العربية للعلوم ، ص١٠٥

وقد أضاف تحديد الجمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفيتي السابق ذات القومية التركية بعداً قوياً لأنصار النزعة القومية لتطوير مفهوم أوراسيا في تركيا. فمن الناحية العملية، كان للحوافز الوطنية دورٌ بارز في الظهور الأوراسي في الدوائر الأكاديمية والفكرية في تركيا, فتمّ إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC) كما يمكن الإشارة إلى أعمال الوكالة التركية للتعاون الاقتصادي والتقني والتكنولوجي المقدّمة لمشاريع كبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان.

والوكالة التي أسّستها الدولة التركية سنة ١٩٩٢ خصيصاً لتوفير المساعدات للتنمية الاقتصادية, ساعدت أيضا على تعميم أوراسيا كمفهوم في الأوساط الأكاديمية التركية من خلال نشر مجلة الملف الأوراسي AVRASYA DOSYASI ومجلة الدراسات الأوراسية AVRASYA ETÜDLERI.٢٨ وفي سنة ١٩٩٣ تم تأسيس المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاتحاد أوروبا وآسيا المعروف أيضا باسم AVRASYA-BIR ٢٩ بهدف "تعزيز النزعة التركية" والعلاقات الثقافية بين تركيا والعالم التركي، والتي أسّست لاحقاً "المركز الاوراسي للبحوث الاستراتيجية سنة ١٩٩٩ كأول مركز فكري رائد ممّول من القطاع الخاص مختص في القضايا الاستراتيجية والأمنية.

- تركيا دولة عضو في حلف شمال الأطلس (ناتو) منذ عام ١٩٥٢م

- تناقضات تركيا مع الناتو :

يؤكد أنصار الفكر الأوراسي على أن التطور الغربي راكد ومتعثر , ولا تعتبر الحضارة البشرية مشتركة وتقود البشرية إلى طريق مسدود, وأن محاولات التجديد وفق الرؤية الأوروبية والغربية ستكون مدمرة للشعوب . ويعارض الأوراسيون النظريات الغربية الليبرالية التي تعتبر روسيا جزءاً من أوروبا, و يشدد أصحاب الفكر الأوراسي

" المنطقة الاوراسية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والمصالح الوطنية الروسية المركزية التي لا يمكن التهاون بها ومن الواضح أنه في هذه المرحلة التاريخية بالذات تمكنت روسيا من بلورة دورها المستقل في الفضاء الأوراسي. وواضح تماماً أن تطور الدولة الروسية لعبت دوراً في بلورة وتثبيت السيادة الروسية تجاه القضايا الدولية المحورية "

على التصدي للتوسع الحضاري الغربي عالمياً ويطرحون بدلاً عنه مشروع ائتلاف الشعوب الأوراسية, بوصفه ضمانة للأمن الاجتماعي لروسيا وبقية دول أوراسيا (السلاف- الترك - الأرمن - الفرس - الكرد ... الخ)

ويمثل المشروع الأوراسي إيديولوجية للتكامل في مختلف المجالات, حيث يمثل تطور العلاقات مع إيران وتركيا جزءاً منها بالإضافة إلى الاتحاد الجمركي فيما بين روسيا وكل من كازخستان وبيلاروسيا, وكذلك أنشطة هيئات دولية مثل معاهدة الأمن الجماعي – منظمة شنغهاي .

بالرغم من أن روسيا وقّعت مذكرة تفاهم مع حلف الناتو عام ١٩٩٤ في إطار الشراكة من أجل السلام, والبروتوكول الخاص الذي منح روسيا صلاحيات أكثر مما يمتلكها المشاركون الآخرون في هذا البرنامج, واعترف بوضعها القانوني كونها دولة كبرى, لكنه لم يمنح روسيا حق التصويت لدى اتخاذ قرارات في الناتو. يشكل الفصل الخاص بجوانب العلاقات السياسية

> يمثل المشروع الأوراسي أحد الاتجاهات الفكرية الاجتماعية والسياسية في روسيا حيث ظهرت بدايات القرن العشرين وهي تقوم على الموقع الجغرافي والجيو سياسي الفريد لأوراسيا باعتبار أن روسيا تشغل موضع القلب والحجر الأساس فيها وتهدف روسيا من ورائها تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب

العسكرية بين روسيا والناتو حيث يحظر نشر الأسلحة النووية في أراضي الأعضاء الجدد في الحلف .

لقد تم تعليق العلاقات بين الناتو وروسيا في ٢٤ مارس ١٩٩٩ بعد ضرب يوغسلافيا وفي آغسطس ٢٠٠٨ توقفت روسيا عن مشاركتها في الاتفاق ضمن إطار برنامج شراكة من أجل السلام (١٠).

أما فيما يتعلق بالتناقضات التركية، فتركيا تبني موقفاً انتقائياً تحاول من خلاله الموائمة بين القيم الغربية والتقليدية، و العمل على التكامل مع النظام الأوروبي والانسجام مع القوة الأمريكية الجديدة.

و ما أضاف بوضوح قيمة كبيرة لما يسمى «بالأهمية الجيوبوليتيكية الاستثنائية» لتركيا كدولة، هو وقوعها تماماً في نقطة التقاء الشرق والغرب. فأوراسيا إذاً هي اختراع مفاهيمي ظهر في الوقت المناسب لسعي القادة الأتراك لفتح آفاق جديدة في الفضاء السوفييتي السابق دون التخلي عن التوجه الأوروبي.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الأتراك تمثّل في ضعف النموذج التركي مقابل الروسي لتحقيق النفوذ في المنطقة والذي يعزى بصورة أساسية إلى عدم امتلاك تركيا للقوة السياسية والاقتصادية الكفيلة بحل مختلف مشاكل تلك الجمهوريات الناشئة. وشروع روسيا في تنفيذ سياسة الخارج القريب وفشل المسؤولين الأتراك في إقناع قادة دول آسيا الوسطى لتأسيس اتحاد سياسي واقتصادي تركي.

عند هذه النقطة تحولت نظرة قادة الأتراك إلى أوراسيا كمفهوم جيو-اقتصادي لتصبح تركيا ليس فقط «الدولة الجسر» ولكن مفترق طرق، معبر و مركز لنقل موارد الطاقة من آسيا وبحر قزوين لهذا الدور الجيو-اقتصادي الجديد الذي يجب أن تلعبه تركيا في أوراسيا، المتمثل في بناء خطوط أنابيب تمر عبر الأراضي التركية لتحافظ بلدان آسيا الوسطى والقوقاز على استقلالها السياسي والاقتصادي من روسيا (١١).

- انقضاء معاهدة لوزان(12) والموقف

١٠ - روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٣٠٢

١١ - العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط. ٣، ٢٠١٤)، ص ١٠٨.

١٢ -تضمّنت معاهدة لوزان (١٤٣) مادّة موزّعة على (١٧) وثيقة ما بين "اتفاقيّة" و"ميثاق" و"تصريح" و"ملحق"، وتناولت ترتيبات الصلح بين الأطراف الموقعة على المعاهدة، وإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسيّة بينها "وفقاً للمبادئ العامّة للقانون الدوليّ".وأهم بنودها : وضعت قوانين لاستخدام المضايق المائيّة التركيّة وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلم، ونصّت على

التركي منها، وانعكاساته على التوازنات الدولية :

أبرمت الدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى عام (١٩١٨ م) «معاهدة سيفر» يوم (١٠) أغسطس/ آب (١٩٢٠ م) مع الدولة العثمانيّة، فتقاسمت بموجبها أراضي الدولة العثمانيّة، وأعطت معظم القوميّات غير التركيّة في الدولة العثمانيّة استقلالها.

لكنّ الأتراك رفضوا هذه المعاهدة وخاضوا حرباً شرسة ضدّ الحلفاء حتّى انتصروا عليهم انتصاراً كبيراً، وخاصّة على اليونان خلال حرب (١٩٢٢/ ١٩٢٣ م).

في أعقاب ذلك عُقد «مؤتمر لوزان» الثاني الذي استمرّت أعماله ثلاثة أشهر، وتمخّض عنه توقيع «معاهدة لوزان» يوم (٢٤) يوليو/ تمّوز عام (١٩٢٣ م) بمدينة لوزان جنوبيّ سويسرا، وكانت أطراف المعاهدة القوى الاستعماريّة المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى (بخاصّة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا)، والدولة العثمانيّة. وضعت هذه المعاهدة حدّاً لإمبراطوريّة الخلافة العثمانيّة التي كانت الدول الغربيّة تسمّيها آنذاك: «الرجل المريض»، وأسّست لقيام الدولة التركيّة القوميّة الحديثة، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وعاصمتها أنقرة (١٣).

الموقف التركي من معاهدة لوزان الثانية:

لا يوجد نص قانوني دولي يقول بانتهاء بنود المعاهدة بعد ١٠٠ عام من توقيعها، فهي ميثاق على أساسه تم تأسيس الجمهورية التركية، ولكن الحكومة التركية تتحدث باستفاضة غير مسبوقة عن معاهدة لوزان في الفترة الأخيرة، لتؤسس مستقبلاً لإعادة النظر في بعض بنود المعاهدة باعتبارها مجحفة بحق الأمة التركية حسب رأي الأتراك .

ولعل الخلط المركب بين رؤية تركيا ٢٠٢٣ التي أطلقها الرئيس التركي أردوغان، ارتبطت في أذهان البعض بمرور مئة عام على معاهدة لوزان، وهي الصيغة التي لم تَرِد في أبجديات المشروع التنموي للمنظومة الحاكمة التركية. فرؤية ٢٠٢٣ تنطلق و بحسب ما أعلنه أردوغان، أنه يستهدف أن تكون تركيا ضمن أقوى ١٠ اقتصادات في العالم، وثالث أكبر اقتصاد في أوروبا بحلول عام ٢٠٢٣ الذي يوافق الذكرى المئوية الأولى لإعلان الجمهورية التركية(١٤).

وكما قال رئيس الوزراء الأسبق أحمد داوود أوغلو الذي يعد مهندس السياسة الخارجية لحكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة: «إن جهود تركيا كدولة، ومؤسسات، ومؤسسات مجتمع مدني، ومثقفين، ستخدم جميعاً هدفاً مشتركاً، وبمثل أداء الخارجية التركية من تشيلي إلى إندونيسيا، ومن سوريا إلى روسيا، ومن كندا إلى اليابان، في مجموعه أداءً جماعياً، يخدم هدفاً واحداً. والخلاصة أن هذا الأداء المتنوع والنشط سيجعل من تركيا وهي تمضي نحو عام ٢٠٢٣ لاعباً دوليا مؤثرا». حيث ستنتهي المعاهدة في عام ٢٠٢٣م وهو ما دفع أردوغان إلى إعلان العام المذكور عام التحول التنموي والسياسي لتركيا, حيث سيُسمح لتركيا التنقيب عن النفط في البحرين المتوسط والأسود وعلى أراضيها أيضاً.

شروط الإقامة والتجارة والقضاء في تركيّا، وإعادة النظر بوضعيّة الدولة العثمانيّة ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها قبل هزيمتها في الحرب العالميّة الأولى خلال (١٩١٤/ ١٩١٨ م).

إبطال "معاهدة سيفر" وبنودها المجحفة بحقّ الدولة العثمانيّة، والتأسيس لما عُرف لاحقاً بـ "الجمهوريّة التركيّة" العلمانيّة بعد إلغاء نظام الخلافة الإسلاميّة، ورسّمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركيّة التي حافظت على ضمّ إسطنبول وتراقيا الغربيّة، وتضمّنت بنوداً تتعلّق بتقسيط ديون الدولة العثمانيّة.

١٣ - معاهدة لوزان الثانية ١٩٢٣ ، الموسوعة الحرة

١٤ - العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط. ٣، ٢٠١٤)

فتركيا لم تنسَ يوماً معاهدة لوزان الثانية التي تسببت بتقليص جغرافيتها، وإلزامها بالتنازل عن مساحات كبيرة كانت تتبع لها.
لذلك لم يكن غريباً تطرّق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لها في أثناء لقاءاته الدورية مع المخاتير الأتراك، لإيصال رسالةٍ تاريخيةٍ وسياسيةٍ إلى الخارج قبل الداخل، باهتمام تركيا بالتخلص من آثار الاتفاقية واستعادة حقوقها، التي اغتصبتها دول الحلفاء كما ترى تركيا التي تعدّ نصوص الاتفاقية مجحفة بحقوقها.

- انعكاسات انقضاء معاهدة لوزان على التوازنات الدولية :

تحت ضغط الصراع على غاز شرق المتوسط، والخلاف على الحدود البحرية بين تركيا وقبرص واليونان، وبعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين حكومة الوفاق الوطني الليبية وبين تركيا التي جرت مؤخراً والتي تصطدم مباشرة بمعاهدة لوزان، وبعد التدخلات التركية العسكرية في جوارها الإقليمي في سوريا والعراق وليبيا في السنوات الأخيرة، بات يُطرَح السؤال نفسه: هل تسير تركيا بخُطاً عكسية مولية ظهرها إلى القيود التي فُرضت عليها من خلال معاهدة لوزان؟
ونظراً لأهمية الغاز المستقبلية، ولأن روسيا هي الدولة الأولى المنتجة للغاز في العالم, ولأن بوتين قرأ خطورة غاز نابكو على الاقتصاد الروسي، وخطورة المخططات الأميركية على روسيا من خلال نشر القواعد الأميركية والدروع الصاروخية المواجهة لروسيا في أوروبا و وسط آسيا وتركيا, وقف مع الصين كأداة في مجلس الأمن بوجه المخططات الأطلسية في سوريا ومنع إسقاطها, بحمايتها بثلاثة فيتوات (فيتو) حفاظاً على مصالح روسيا الاستراتيجية في المتوسط وحفاظاً على قاعدة طرطوس (القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا خارج أراضيها بعد القرم) مما جعل سوريا أيضاً تصبح في صميم الأمن السياسي و الاقتصادي و القومي الروسي.
إن بروز الأوراسية كعقيدة جيوبولتيكية جديدة تحكم تطلعات وسياسة روسيا الاتحادية المستقبلية، ستجعلها تقف عقبة أمام الأحلام التركية في تغيير الأوضاع بعد انقضاء معاهدة لوزان الثانية عام ٢٠٢٣م (١٥)
وهو سؤال يَطرح بدوره سؤالا آخر هنا، ألا وهو: ما الثمن الذي ستدفعه تركيا والشرق الأوسط برمته إذا تخلّت تركيا عن تلك المعاهدة في ذكراها المئة في عام ٢٠٢٣ كما هو متداول منذ سنوات بين الكثيرين في الأوساط الإعلامية والشعبية في تركيا ؟.

- سوريا في الحسابات الروسية الاستراتيجية

وضع افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن ١٨ بداية العلاقات الرسمية بين سوريا وروسيا, وقامت روسيا بعد مرور ١٠٠ عام بافتتاح قنصلية لها في ميناء اللاذقية السوري (١٦).
وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وسوريا في عام ١٩٤٤ عقب إعلان الاستقلال, وقامت روسيا (الاتحاد السوفيتي) بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي عام ١٩٤٦م بتأييد مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها .
كان الاتحاد السوفيتي يقدم لسوريا الدعم العسكري والسياسي في مواجهتها لإسرائيل, وفي عام ١٩٦٣م أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري وكان يورد إلى سوريا أسلحة وسلعاً أخرى, مما أدى إلى تراكم مديونية كبيرة, (في عام ١٩٩٢م كان دين

١٥ - أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ألكسندر دوغين ترجمة عماد حاتم، موسكو 1999م
١٦ - روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٤٦٦

سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ ١٣ مليار دولار) وفي عام ٢٠٠٥ م _ عام ٢٠٠٨ م وقعت اتفاقية بين البلدين لشطب ٧٣٪ من الديون السورية آخذةً بالحسبان أن المبلغ المتبقي سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية(١٧) .

تمارس روسيا اليوم سياسة ترمي إلى دعم سوريا وتتخذ موقفاً مضاداً لعزلها على الصعيد الدولي, وفي السنوات الأخيرة أقيمت بين البلدين علاقات سياسية ودبلوماسية نشطة .

بدأت روسيا بالكشف عن أهداف تدخلها العسكري في سوريا على المستوى الاستراتيجي منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥ .والتي وضعته ضمن السياق الجيوسياسي، لإعادة رسم خارطة تقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وعملية إعادة تمحور دولية وإقليمية، بأحلافها الرئيسية في المنطقة: الأولى تمحور مع الصين، والثانية تمحور مع إيران، والثالثة تمحور مع تركيا، ضمن مجموعة من التناقضات الجيوسياسية، حيث رأت روسيا أنها قادرة على استغلال كل ذلك في مصلحتها في ظل انكفاء سياسات الولايات المتحدة والدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي.

إن المصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة سياسية استراتيجية عسكرية و اقتصادية في جوهرها, وأهم المصالح الروسية هي الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس حيث تعد قاعدة طرطوس العسكرية آخر موقع بحري لأسطول روسيا في منطقة البحر المتوسط, حيث تعتبر هذه القاعدة مرفأً استراتيجياً طويل الأمد بموجب اتفاقية بين البلدين عام ١٩٧٣م . وتسعى روسيا منذ سنوات قليلة وحتى اليوم - إلى توسيع وتطوير هذه القاعدة حتى تزيد من حضورها في البحر المتوسط في الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة لنشر درع صاروخية في بولندا(١٨) .

٦- القضية الكردية والمقاربات الروسية منها ضمن المشروع الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتحليل الموقف الروسي التاريخي والحاضر لمواصلة نفس المقاربة الرأسمالية أي التلويح بورقة قيام كردستان ومن ثم تطويق الدول القومية في المنطقة مثل تركيا وسوريا وربما إيران وترك الكرد عرضة للإبادة، وكيفية الخروج من هذا المأزق التاريخي وما هي الشروط المطلوبة من أجل نسف هذه السياسة على المستوى الكردي الداخلي والإقليمي والدولي ؟

قبل البحث عن المقاربات الروسية فيما يخص القضية الكردية في سوريا لابد من الرجوع إلى تاريخ العلاقات بين روسيا و الكرد, للنظر في حقيقة مواقف روسيا التاريخية و السياسية وحتى الثقافية من القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي عبر علاقات تمتد لأكثر من ١٠٠عام مضت من الزمن.

لا يوجد في النصف القديم من الكرة الأرضية سلالة بشرية ظلمت باستمرار و أُسيء فهمها كالشعب الكردي، ومنذ فجر التاريخ ربما لا يوجد شعب في العالم يسكن منطقة جغرافية محددة كان ضحية النوايا السيئة على الدوام مثل الشعب الكردي. إن هذه الحقيقة يجب أن تؤكَّد في البداية كي لا يتم تحريف المشكلة التاريخية ولئلا تُناقش القضية الكردية كما الأمر في أيامنا هذه (١٩)

فمن الناحية التاريخية و السياسية، ظهور نفوذ روسيا بقوة في منطقة الشرق الأوسط يكمن من خلال البوابة السورية, فلها رؤية بعيدة المدى في حفظ مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما أن القضية الكردية القديمة-المتجددة وآمال الشعب الكردي في الاستقلال

١٧ - روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٤٦٨

١٨ - روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٤٧٠

١٩ - الكرد وكردستان ، ارشاك سافراستيان ، نرجمة د.أحمد محمود خليل ، ص ١٩

تبرز كأهم ملفات المنطقة في الوقت الراهن، والتي تحتاج إلى حل وتعاون دولي خاصة من قبل القوى العظمى ومن بينها روسيا طبعاً.

ازدادت شرعية المطالب الكردية بعد كثرة التضحيات التي قدمها الكرد في قتال قوى الظلام الإرهابية على مساحات شاسعة في كل من سوريا والعراق.

أولاً ينبغي على المراقب للأحداث أن يدرك بأن العلاقات بين الكرد وروسيا ليست بالأمر الجديد، فقد أبدت روسيا دائماً حماساً وتعاطفاً مبكراً للقضية الكردية أكثر من القوى السياسية العظمى الأخرى بعد أن تم تقسيم الشرق الأوسط والفصل العنصري الجغرافي للكرد على خارطة أربع دول معادية لهم ولحقوقهم. ولعل من أبرز مواقفها تلك التي جاءت في أربعينيات القرن الماضي بالاعتراف بجمهورية مهاباد الكردية في إيران عام ١٩٤٦. كما ظهر أيضاً دعم الاتحاد السوفيتي في تأسيس جمهورية كردستان الحمراء في عام ١٩٢٣ والتي كانت حدودها تمتد بين أرمينيا و أذربيجان وتتمتع بحكم ذاتي .

وتدل معاهدة لوزان الثانية التي ألغت معاهدة سيفر ١٩٢٠ وقضت على أحلام الكرد بتأسيس دولتهم, على مؤامرة المؤتمرين الذين رؤوا أن الكرد لا يرغبون في الانفصال عن تركيا, وأن الحكومة التركية تتعهد بتلبية حقوقهم. وخُصصت المادتان (٣٨،٣٩) من المعاهدة لحل المشكلات الإثنية في تركيا (٢٠).

ثانيا:- من الناحية الثقافية و بعيداً عن السياسة وضمن اهتمام روسيا ومفكريها بالكرد, فإن المكتبات الروسية و معاهد الاستشراق تزخر بعدد هائل من المؤلفات و المخطوطات للمستشرقين الروس حول الكرد أمثال فلاديمير مينورسكي وفاسيلي نيكيتين وميخائيل لازاريفو التي تنوعت في مواضيعها ما بين اللغة والأدب تارة، وتارة أخرى في دراسة ونقل ثقافة الشعب الكردي, ذلك من خلال ملامسة ومعايشة الواقع الكردي عن كثب عبر رحلات بدأت قبل أكثر من قرن من الزمن لمناطق تواجد الكرد. فقد أدركت روسيا مبكراً أهمية دعم الكرد ثقافياً، حيث كانت مدينة سان بطرسبرغ تعد في ذلك الزمن المركز العالمي للكردولوجيا، ينظرون إلى روسيا كأفضل وجهة لتحويل الكرد من مجتمع أميّ قبلي وبدوي لدرجة كبيرة, إلى مجتمع عصري يمكنه مجاراة عصر المعلومات في تلك الفترة من بدايات القرن العشرين, منطلقاً من مبدأ أن النخبة الكردية والذين تم تدريبهم على يد الروس وتلقوا ثقافتهم في الجامعات الروسية سيساعدون في إزالة الجهل والفقر عن الكرد .

صحيح أن موقف روسيا السياسي المتعلق بالقضية الكردية تبدل لاحقاً في بعض المراحل المفصلية في نضال الشعب الكردي وتم التخلي عن الدعم، لكن تبقى روسيا بالنسبة للكرد دولة عظمى وصديقة قديمة ويمكنها أن تؤمن الحماية الدبلوماسية وحتى العسكرية لمشروعية المطالب الكردية، حيث تدرك موسكو أن أعداء الكرد يختلفون في كل شيء إلا في موضوع المطالب الكردية.

إن دعم موسكو لأي تحرك كردي دبلوماسي على الصعيد الدولي, متعلق بالاستقلال والحكم الذاتي في أي بقعة من أرض كردستان وضمان وقوف روسيا بصف الكرد في حال أي اعتداء من الدول الإقليمية التي تعارض التوجهات الكردية, ذلك الدعم سيحافظ على الاستقرار والسلم في المنطقة وستبقي على مصالحها. من هنا تأتي أهمية أن تنظر روسيا إلى آمال و طموحات الشعب الكردي في إطار رسم خططها للشرق الأوسط، علاقة لا يجب أن تبنى على مبدأ عدو عدوي هو صديق لي كما هو الحال بالنسبة للصراع الموجود بين تركيا والكرد, لأن هذا النوع من الصداقات غالبا ما يكون مرحلياً ومؤقتاً.

تشكل علاقات التاريخ السياسية والثقافية

٢٠ - محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ن المكتبة التاريخية — دار النفاس بيروت الطبعة الاولى ٢٠١٥م ص ٣٧٣

بين الشعبين الروسي والكردي أساساً يمكن البناء عليه في إقامة شراكة استراتيجية بعيدة المدى تضمن مصالح الطرفين, إذ لعب الكرد وعبر التاريخ دوراً هاماً في الأوضاع الجيوسياسية التي تسود المنطقة اليوم.

فوضع أمام خيارين جيوسياسيين:

- الأول هو بناء الدولة القومية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بدعم من الولايات المتحدة، وهناك مزايا من هذه العملية حتى ولو لم تحقق النتيجة الفعلية المرجوة من قيام دولة كردية, هو أنه هل يمكن أن توجه مشروع الدولة القومية الكردية ضد الحكومة المركزية السورية، أي من خلال التلاعب بها لاحتواء أردوغان، والضرر بإيران، ومراقبة كردستان العراق؟ ومن ثم لماذا يعتبر أنصار الدولة الكردية الحاليين أدوات للولايات المتحدة في سعيهم للحصول على أهدافهم السياسية الإقليمية. هذا التوجه يؤكده بعض الكرد النشطاء في أوروبا والأكثر سلبية نحو الولايات المتحدة.. بحجة تطوير الهوية الكردية للسكان الكرد، يستخدمون نماذج أساسية من السكان الكرد لتنفيذ مشاريع الولايات المتحدة. الاتصال المباشر بين أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والقيادة الغربية، يشكل دلالة استراتيجية للخطط الجيوسياسية الاطلسية، ويؤمن زخماً لدعم إنشاء كردستان. في الظروف الراهنة، كردستان هي بناء في المشروع الاطلسي.

- **الخيار الثاني الممكن هو تطوير الهوية الكردية دون خلق دولة قومية**، ولكن من خلال الإصرار على حقوق الإدارة الذاتية. وهذا يناسب الجزء الأكثر من السكان الأكراد متعددي الأهواء والانتماءات، والذين يتميزون باختلافات كبيرة بين الأجنحة أو من حيث الآراء المتشددة والمعتدلة بينهم، وبين الحركات السياسية والإيديولوجية، والدينية، وحتى ضمن المنظمات الصوفية التي تمثل طيفاً واسعاً من الكرد الذين يمكن أن يكونوا أدوات معقولة وغير تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية. ويمكن لهؤلاء الكرد أن يجدوا مكاناً لهم في المشروع الأوراسي من

> **يؤكد أنصار الفكر الاوراسي على أن التطور الغربي راكد ومتعثر وتقود البشرية إلى طريق مسدود وأن محاولات التجديد وفق الرؤية الاوروبية والغربية ستكون مدمرة للشعوب. ويعارض الأوراسيون النظريات الغربية الليبرالية التي تعتبر روسيا جزءاً من اوروبا ويشدد أصحاب الفكر الأوراسي على التصدي للتوسع الحضاري الغربي عالمياً ويطرحون بدلاً عنه مشروع ائتلاف الشعوب الأوراسية بوصفه ضمانة للأمن الاجتماعي لروسيا ودول أوراسيا**

خلال إعادة تنظيم ميزان القوى في الشرق الأوسط. ويمكن أن يكونوا موالين إذا تبين أن تركيا تقف ضد الناتو وتتقارب من روسيا. ثم في إطار النموذج الأوراسي، فإن جميع المكونات، بغض النظر عما إذا كانت دولاً أم لا، سوف تحصل على شكل خاص من أشكال الحماية، كما هو الحال في حالة روسيا نفسها، إمبراطورية مع أقليات قومية عديدة. فالقوى الآسيوية الأخرى متعددة الأعراق، لذلك فإن حماية الفئات العرقية أو الشعوب المتنوعة في إطار المشروع الأوراسي سيكون له الأولوية حسب مؤيدي الخيار الثاني .

ويمكن أن تحل العديد من المشاكل الثقافية والحضارية والدينية والعرقية في حال اعتماد النظرة الأوراسية. وبطبيعة الحال، فإن هذا الموقف يتطلب بعض التنازلات من جانب تركيا وإيران، ولكن من نوعية مختلفة تماما. أقول إنه في أي حال من الأحوال فإن الهوية الوطنية الكردية يجب أن تكون واضحة ومدعومة،

> **إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الأتراك تمثّل في ضعف النموذج التركي مقابل الروسي لتحقيق النفوذ في المنطقة والذي يعزى بصورة أساسية إلى عدم امتلاك تركيا للقوة السياسية والاقتصادية الكفيلة بحل مختلف مشاكل الجمهوريات (السوفيتية السابقة) الناشئة، وشروع روسيا في تنفيذ سياسة الخارج القريب وفشل المسؤولين الأتراك في إقناع قادة دول آسيا الوسطى لتأسيس اتحاد سياسي واقتصادي تركي**

ولكن بشكل منفصل عن المتطرفين والداعمين للأطلسية في أوراسيا.

توجد نزعات لدى الشعب الكردي, فعندهم الطريق الأوراسي يعني التخلي عن خدمة الولايات المتحدة وعدم التمسك بإقامة الدولة القومية، التي يمكن أن توجد فقط في ظل الرعاية الأمريكية. لذلك هناك توجه ضد الأوراسية وحتى ضد القوى التقليدية: مثل سوريا وتركيا وإيران، وبطبيعة الحال العراق المقطع الأوصال. أكراد العراق بحاجة إلى حماية جدية من قبل الأميركيين الذين لن يكونوا قادرين على توفير ذلك بدون خلق الدولة الكردية –كردستان- التي تعتبر بمثابة حجر عثرة لجميع الشعوب الأخرى. في نفس الوقت فإن كل القوى الإقليمية، مثل تركيا وإيران وسوريا، جنباً إلى جنب مع روسيا كشريك رئيسي في المنظومة الأوراسية، تستطيع أن تلتزم بضمان حرية واستقلال كرد العراق في إطار السياسة الأوراسية.

على كل حال، أولئك الكرد الذين يسيرون على الطريق الأوراسي ويريدون الدفاع عن هويتهم في سياق عالم متعدد الأقطاب ستتاح لهم الفرصة لتحقيق أهدافهم التاريخية بشكل سلمي.

إن العامل الذي يجب الالتفات إليه هنا هو ظهور قوة أخرى ظهرت كجزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير والتي بدأت تلعب دوراً رئيسياً في مصير الكرد والمنطقة بأسرها. ويدور في ذهني تنظيم "داعش" الذي يمثل الإسلام المتطرف من نوع المتطرفين الوهابيين أو السلفيين السنة. وتدعم هذه القوة المملكة العربية السعودية وقطر و توجهانها.

هذه القوة هي أكبر تهديد للوجود الكردي ولسوريا والعراق وتركيا، حيث أنه يتم استخدامها كأداة أخرى للسياسة الأمريكية لتدمير ميزان القوى في الشرق الأوسط. هذا العامل العربي الراديكالي هو تهديد إرهابي وهم الذين يتحملون مسؤولية الإبادة الجماعية المباشرة للكرد. لقد هاجموا تركيا وسعوا لقلب نظام الحكم السوري، وهم يقاتلون ضد روسيا. هنا نقطة مثيرة جدا للاهتمام.

هل يفهم الكرد في الواقع، أن القوى ذاتها التي تدعمهم هي نفسها التي تدعم تنظيم داعش، وتدعم جميع الذين نفذوا الإبادة الجماعية ضدهم؟ لهم أهدافهم في المنطقة، وبالتالي يقفون وراء هؤلاء الذين يذبحون الكرد. وهذه حقيقة هامة جداً. يحتاج جميع الكرد لفهم أن بناء الدولة القومية بدعم الولايات المتحدة أمر مستحيل. هذا يعني التحول إلى الحرب الأهلية والإرهاب والإبادة الجماعية في عملية لا نهاية لها والتي يمكن أن تؤدي لتدمير الشعب الكردي. المشاركة في خطة أمريكية واعتماد الدعم الغربي هو انتحار للكرد. ما ينبغي القيام به إذاً ؟ اتباع الأمريكيين أم قبول الأوضاع القائمة والتكيف معها؟

كلا السيناريوهان قاتلان. هناك حاجة إلى مسار مختلف. الكرد والشراكة مع روسيا, أعتقد أنه

ليس من الضروري أن نعتمد الأوراسية ولكنه من الضروري التكيف مع النموذج الأوراسي.
يجب أن نتحدث عن تكامل الشعب الكردي كمجتمع تاريخي موحد ومشارك في بناء المشروع الأوراسي. وسينطوي هذا على فك كامل للعلاقات مع الأميركيين وإنشاء اتحاد استراتيجي طويل الأمد مع روسيا كضامن للنظام العالمي. في نفس الوقت، بمساعدة روسيا، قد يكون الكرد قادرين على العثور على وضع مناسب مع أنقرة. وفي هذه الحالة، قد يخف التوتر مع إيران و يمكننا مناقشة إقامة دولة في المناطق الكردية. ويمكن اعتبار كل المكونات الحالية للدولة الكردية كجزء من المشروع الأوراسي.

ثم إن للكرد عدواً واحداً فقط هو الدولة الإسلامية المتطرفة, فمن خلال دراسة الدول المجاورة في المنطقة نجد أن "الدولة الإسلامية المتشددة" هي عدو لسوريا والعراق وإيران وتركيا وروسيا. إذا أراد الكرد هزيمة عدوهم الحقيقي -الإرهاب- فيجب أن يبحثوا عن شركاء حتى بين تلك الدول التي لا يتمتعون بعلاقات جيدة معها على الدوام. على الكرد أن ينضموا إلى التحالف ضد "داعش" في الشرق الأوسط. وعلى رأس هذا التحالف يمكن أن تكون القوة العظمى النووية الروسية، المحايدة وغير المتحيزة لأحد المكونات التاريخية الحضارة الأوراسية، هي الضامن الرئيسي للنظام الأوراسي متعدد الأقطاب الذي يشن الحرب ضد "الدولة الاسلامية(٢١).

- المعابر في الشرق و روسيا والصراع عليها وتاريخية هذا الصراع ومآلاته على الشعوب في الوقت الراهن :

المضائق التركية هي سلسلة من الممرات المائية ذات أهمية دولية في شمال غرب تركيا تربط بحر إيجة والبحر المتوسط والبحر الأسود.

٢١ - مركز كاتيخون للدراسات والأبحاث ، مقال

و تتكون من الدردنيل، بحر مرمرة والبوسفور، وكلهم جزء من المياه الإقليمية السيادية لتركيا وتخضع لنظام المياه الداخلية.
ولوقوعها في الجزء الغربي من كتلة أوراسيا، فقد أعتيد اعتبار المضائق التركية الحد الفاصل بين قارتي أوروبا وآسيا، وكذلك الخط الفاصل بين تركيا الأوروبية وتركيا الآسيوية. وبفضل الأهمية الاستراتيجية في التجارة الدولية والسياسة والحروب، فقد لعبت المضائق التركية دوراً بارزاً في التاريخ الأوروبي والعالمي، ولذلك خضعت لمعاهدة مونترو(٢٢) الموقعة في ١٩٣٦.
تعتبر المضائق عنصرا أساسيا في استراتيجية روسيا، سواء فيما يتعلق بعملياتهم البحرية في الأطلسي أو بعملياتهم الحالية في سوريا وليبيا وغيرها من المناطق .
وحسب المعاهدة المذكورة فإنه ليس لدى تركيا الصلاحيات بأن تمنع أي سفن تجارية من العبور، أو أن تفرض عليها دفع رسوم مقابل العبور، وكل ما بإمكانها فعله هو إغلاق المعابر المائية في وجه السفن الحربية التابعة لدول معادية في زمن الحرب.
للمضائق أهمية استراتيجية بحرية فائقة منذ أن نشبت حرب طروادة بالقرب من مدخل المضائق من بحر إيجة, وفي أيام وهن الدولة العثمانية شغلت «مسألة المضائق»

٢٢ - وقعت اتفاقية مونترو في سويسرا عام ١٩٣٦ بمشاركة دول من بينها الاتحاد السوفياتي وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا.وأعلنت اتفاقية مونترو حرية المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب، وسمحت بمرور السفن الحربية لدول حوض البحر الأسود بدون أي تحديد.
أما السفن الحربية التابعة لدول من خارج حوض البحر الأسود، فسمحت بأن تكون سفنا سطحية وخفيفة ومساعدة بحيث لا يزيد عدد المجموعة عن تسع سفن مارة عبر مضيق في آن واحد وبحمولة إجمالية لا تتجاوز ١٥ ألف طن.

> **ليس غريباً أن يتطرق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى معاهدة لوزان الثانية التي تسببت بتقليص جغرافية العثمانيين التركية، في اثناء لقاءاته الدورية مع المخاتير الأتراك، لإيصال رسالة تاريخية وسياسية إلى الخارج قبل الداخل، باهتمام تركيا بالتخلص من آثار الاتفاقية واستعادة حقوقها، التي اغتصبتها دول الحلفاء كما ترى تركيا التي تعد نصوص الاتفاقية مجحفة بحقوقها**

دبلوماسيي أوروبا والدولة العثمانية.

حسب بنود معاهدة لندن للمضائق المبرمة في ١٣ يوليو ١٨٤١، بين القوى العظمى في أوروبا — روسيا و المملكة المتحدة وفرنسا والنمسا وپروسيا — «الحكم القديمة» للدولة العثمانية أعيد فرضه بإغلاق المضائق التركية أمام جميع السفن الحربية أياً ما كانوا، ماعدا سفن حلفاء السلطان في زمن الحروب. وبذلك فقد أفادت القوة البحرية البريطانية على حساب الروس، إذ افتقد الروس الوصول المباشر لبحريتهم إلى البحر المتوسط.(٢٣)

المعاهدة هي واحدة في سلسلة تتعامل مع الوصول إلى البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل.

وقد تطورت من معاهدة (هنكار إسكله سي) السرية (١٨٣٣) التي ضمنت فيها الدولة العثمانية استخداماً حصرياً للمضائق للسفن الحربية لـ»قوى البحر الأسود» (أي الدولة العثمانية والامبراطورية الروسية) في حالة حرب عامة. وكانت المعاهدة السرية مكافأة لروسيا مقابل نجدتها الدولة العثمانية أمام هجوم الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا.

المعاهدة المعاصرة التي تحكم العلاقات هي معاهدة مونترو حول نظام المضائق (١٩٣٦) التي مازالت سارية. وتعطي جمهورية تركيا السيطرة على السفن الحربية المارة بالمضائق ولكنها تضمن العبور الحر للسفن المدنية في زمن السلم.

مع تصاعد القلق في تركيا من عودة القرم إلى روسيا، ومن أنها ستشجع هذه الأخيرة على المطالبة باستعادة نفوذها على مضيقي البوسفور والدردنيل والممرات المائية بين تركيا وبلغاريا كما كان الحال في القرنين الـ١٨ و ١٩ وهو نفوذ نظمته عدة اتفاقيات دولية وشرعته لروسيا واستمر حتى خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) وبعدها اتخذ وضعاً متأرجحاً كرسه توقيع اتفاقية جديدة (لوزان ١٩٢٣) ولم يتحقق لتركيا نفوذ مطلق على البوسفور والدردنيل إلا مع توقيع اتفاقية منترو ١٩٣٦ بضغط من الولايات المتحدة آنذاك. وعندما قدم خروتشوف شبه جزيرة القرم هدية لأوكرانيا (١٩٥٤) قيل إنه فعل ذلك لانتفاء أهميتها بعدما بات البوسفور والدردنيل بيد تركيا، هذا إلى جانب أن أوكرانيا كانت أراضي سوفييتية ولم يكن ليؤثر في الاتحاد السوفييتي أن تكون من ضمنها.

هذا القلق التركي - حيال «روسيا إلى ما بعد القرم» الذي لا يزال طي الكواليس- هو في إطار الأمر المعلوم لدى واشنطن والأوروبيين ولا شك في أنه أمر تمت مناقشته في الغرف المغلقة بين مسؤولين من هذه الأطراف. ولكن كيف يُمكن لروسيا أن تصل إلى مرحلة المطالبة باستعادة البوسفور والدردنيل؟

٢٣ - Petros ,Stagos ;.L Christos ,Rozakis N 1987). The Turkish Straits. Martinus Ni- jhoff Publishers. ISBN

هذا يؤكد مجدداً أن مفاتيح السيطرة على العالم ما زالت متمثلة في المضائق والممرات البحرية وما تتضمنه من جزر وخلجان، وأن نمو الدول وتقدمها وقوتها على كل المستويات لا يكتمل إلا بعد امتلاكها نصيبا وافراً منها، وأن السيطرة عليها ما زالت تحتل صدارة خطط واستراتيجيات القوى الكبرى لتعزيز نفوذها العالمي استناداً إلى نفوذ اقتصادي مطلق تؤمنه هذه المضائق والممرات، وستبقى الشعوب تعاني الصراعات بين هذه القوى إلى أن تتجلى الرؤية حول مصير تلك المضائق والممرات .

خاتمة :

قال الفيلسوف الروسي (إيفان إيلين) في حديثه عن دور روسيا كقوة عظمى في العالم بقوله: «إن عظمة الدولة لا تتحدد بعدد سكانها أو بالمساحات المترامية من أراضيها، بل بقدرة حكومتها على تحمل عبء المشاكل الدولية الكبرى، والتعامل معها بشكل خلاق. القوة العظمى هي التي تؤكد و تحمي كينونتها ومصالح مواطنيها، فهل تعمل روسيا اليوم على رعاية مصالحها على حساب قضايا الشعوب والدول. إن استمرار النفوذ الروسي في عهد بوتين مكنها من إعادة روسيا الفيدرالية إلى ساحة القوى الدولية الفاعلة من جديد. وكان هذا الفوز بدوره انتصاراً للنزعة الأوراسية الجديدة في روسيا التي سيتنامى تأثيرها بشكل مستمر، وليست الأزمة السورية الراهنة إلّا أحد أكبر الأدّلة الدامغة على ذلك. ولا يزال الرئيس بوتين يرى في هذه الأزمة أزمةً صفريةً، ومعركتها إحدى أهمّ المعارك المعاصرة, فالحلم الروسي القديم بالوصول إلى المياه الدافئة والدفع –من ثَمّ- بقوى البحر بعيدًا عن إقليمها صار حُلماً قريباً جدّاً، مروراً بالمعابر المائية الهامة في الشرق الأوسط وصولاً إلى السيطرة على طريق الحرير .

.....

المراجع والمصادر :

١ -التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين ، هاني شادي ، دار العين للنشر ،٢٠١٣

٢ - روسيا الأوراسية .تأليف سيرغي لافروف .ترجمة (وسيم خليل قلعجية).الدار العربية للعلوم

٣ - روسيا بوتين ، ليليا شيفتسوفا ، ترجمة بسام شيحا .الدار العربية للعلوم بيروت ٢٠٠٦م.

٤ -روسيا بوتين والجغرافيا السياسية ن مجلة الطليعة العربية العدد ١٧٩، نوفمبر ٢٠١٩ تونس

٥ - العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي ،٢٠١٤

٦ - معاهدة لوزان الثانية ١٩٢٣ ، الموسوعة الحرة

٧ - أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ألكسندر دوغين ترجمة عماد حاتم،موسكو ١٩٩٩م

٨ -روسيا تنادي بحق العودة على القمة ، ممدوح عبد المنعم ، ص ٤٦٦

٩ - الكرد وكردستان ، ارشاك سافراستيان ، نرجمة د.أحمد محمود خليل ، ص ١٩

١٠ - محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ن المكتبة التاريخية – دار النفاس بيروت الطبعة الاولى ٢٠١٥م

١١- مركز كاتيخون للدراسات والأبحاث ، مقال

١٢ - ROZAKIS, CHRISTOS L.; STAGOS, PETROS N. (١٩٨٧). THE TURKISH STRAITS. MARTINUS NIJHOFF.

المعابر

جاسم الهويدي

تعد مرحلة أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين من أشدّ المراحل التاريخية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وبلاد الشام والعراق خاصة غموضاً، وأكثرها التباساً، وأعقدها تشابكاً في أحداثها، وما أسفر عنها من ملابسات وتقسيمات وتدخّلات في أوضاعها، ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأت التحالفات السياسية بين دول تلك المراحل توحي إلى أنّ العالم عامة سيشهد تبدّلات سياسية، وتغييرات جغرافيّة، ولسوف تبدو الاستعدادات الحربية لها الورقة الرابحة في منطقة حاكمها لايزال يتشدّق بماضيه البعيد.

وسط هذا التشابك في المصالح بدت الدولة العثمانية بمتلكاتها هي الساحة المناسبة لتصفية الحسابات، والأكثر ربحاً من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية، وأوسعها استهلاكاً لبضائع الدول الصناعية آنذاك.

إذا كانت الدول الأوروبية، ومنها روسيا قد أنهتْ مُجمَل المشكلات الداخلية في بلادها، فمن المؤكد أنّ الدولة العثمانية الحائزة على مناطق جغرافية وممرّات ومعابر مائية ونهرية وبرية هي الهدف الرئيس الذي يحقّق لها، ويضمن لها تكاليف استعداداتها الحربيّة، وينقذها من معاناتها السياسية ويحضّ صناعتها وتجّارتها على التباري في التصنيع والتصدير وجني ثمنه بوقت قصير، فضلاً عن رواج أفكارها وتصريف مختلف منتجاتها كافة.

والحديث عن المعابر في العالم قديماً، حديثٌ هامٌّ جدّاً، ومثير واستراتيجيّ، اتّخذته الأمم طريقاً لنقل تجّارتها واقتصادها من مكان إنتاجه وتصديره وعبوره إلى أماكن أخرى بأمان وأريحيّة، ممّا دعاها للاقتتال والصراع مع الدول المالكة لهذه المعابر، والممرّات المائية منها والبرية.

ومن هذه المعابر الإسكندرية في مصر، فهي مرفأ استراتيجي في ظلّ الأمواج الصاخبة، والتي تعلوها السفن القادمة من أصقاع الدنيا، ففي عهد ستراتس شيدت منارة الاسكندرية العظيمة، والتي ترتفع إلى ٥٠٠م لتكون هادية للسفن، ولجميع الملّاحين الضاربين في مياه البحر المتوسط، وللسفن التجارية، وعلى بعد ٥٠ ميلاً من الإسكندرية تقع مدينة نقراطيس القديمة التي اشتهرت بالصناعة، وقد سكنها اليونانيون بعد أن سيطروا عليها بعد فتحها، لكنّها ولأهميتها فقد صارعهم الفرس عليها فاحتلوها.

وفي غرب مصر الفرعونية كانت قبائل الليبو، ومنها البربر تسكن تلك المناطق، إلّا أنّ الإغريق عرفوا ليبيا فغزوها، واحتلوها، لأنّها الممرّ الآمن، ونقطة العبور إلى عمق أفريقيا حيث العاج والذهب والأخشاب والفضة، فما هدف احتلال المعابر من قبل المستعمرين إلا الوصول الى مكامن الذهب والفضة والعاج وشجر الأبنوس.

وقد أسّس الفينيقيون مراكز ومحطات تجارية كثيرة على طول الساحل، وطريق الشام، وربط الشرق مع إسبانيا، وقد ازدهرت تجّارة الفينيقيين على الساحل الغربي لليبيا للوصول الى أواسط أفريقيا الغنية بالمنتوجات، وخاصة الأحجار الكريمة، والرقيق، وكانت (جرمة) من أهمّ المدن في الساحل الإفريقيّ، ثمّ أصبحت (قرطاجة) من المدن الهامة، ومن ذوات القوة السياسية والتجارية في حوض البحر المتوسط، لكنّها دخلت في صراع مرير مع روما، فشنّ الرومان عليها الحروب التي سمّيت بالحروب البونية، ثم دمّرت قرطاجة عام ١٤٦ق٠م .

لكنّ الصراع على الشرق الليبي انتهى إلّا أنّ اليونانيين استولوا عليه، وما أشبه البارحة باليوم، فالصراع على ليبيا اليوم صراع مصالح بين الدول الغربية وتركية أردوغان من أجل المواد النفطية، والاستيلاء عليها، وعلى الآبار الغنية بالنفط والغاز والمواد المعدنية، فها هو قد نقل مرتزقته وسلاحه الى ليبيا؛ طمعاً بمنتوجاتها النفطية، وخاماتها المعدنيّة، ومنهم مرتزقة سورية الفارّين إليه.

ولننظر بتمعّن، لنجد خارطة الشرق الأوسط المرسومة، والمقايضات والتفاهمات بين الدول الكبرى من روسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا، وقد قسّمت دول الشرق الأوسط من سورية وليبيا بين تركية أردوغان وروسيا وإيران، وقد تسلّم كلٌّ حصّتَه، ونقل جيشه لحماية مصالحه رغم الحروب الشكلية التي ذهب ضحيتها الكثير من أبناء الشرق الأوسط من ليبيين أو سوريين وعراقيين أويمنيين.

ومن المعابر الهامة ذي الموقع الاستراتيجي التي تسيطر عليه وتتحكّم بملاحته؛ إيران هو مضيق

هرمز، فهو مرّ مهمّ يربط دول الخليج: قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عُمان بدول العالم من حيث تجارة النفط والغاز والمواد المعدنيّة الأخرى التي أصبحت عصب الحياة اليومية لجميع دول العالم المتحضّر.

تلعب إيران دوراً هامّاً في استغلال هذا المعبر، ومن خلاله تتهدّد دول المنطقة النفطية، ودول العالم برمّته، وتستغل موقعه أفضل استغلال؛ لتسويق مصالحها القومية والدينية والوطنية، فها هي قوّاتها اليوم في لبنان وسورية واليمن تعربد كما تشاء، وتشنّ الحروب على شعوب المنطقة، وتوفّر لعملائها الدعم التام من السلاح والفكر والقادة العسكريين والسياسيين ليسود مذهبها الشيعيّ العالمَ الإسلاميّ والعربيّ. لكنّ دول أوروبا وأمريكا لها بالمرصاد، ففي كانون الثاني عام ١٩٨٠ م أعلن الرئيس الأمريكي كارتر قائلاً: (تستخدم كافة الوسائل الضرورية، بما فيها القوّة العسكرية في حال التطاول على المصالح الأمريكية في الخليج العربيّ، كما أعلن كارتر عن ضرورة استعمال وسائل ضروريّة، وتوجيه ضربات إلى أهداف الخصم العسكريّة، وبناءً على ذلك قرّرت أمريكا الإنزال العسكريّ في السعودية في حالات منها:

1- وقوع انقلاب عسكري في الرياض.

2- محاصرة مضيق هرمز من قبل إرهابيين، أو معادين للسلطة السعودية، أو العراق لناقلات النفط الكبرى.

3- غزو القوات العراقية للكويت والسعودية، وقد تتالت الأحداث كما خطّط لها فيما بعد. ولا يقلّ أهمّيّة معبر البوسفور الرابط بين قارة آسية وأوروبا، والذي تتحكّم به الدولة الاستعمارية تركية أردوغان اليوم عن باقي المعابر من حيث الموقع وعبور قوافل السفن المحملة بالتجارة والعابرة بين الشرق والغرب.

فمياه مضيق البوسفور مصنّفة ضمن الملاحة الدولية وتعتبر حركة السفن بالمضيق واحدة من أهمّ نقاط الملاحة الدولية البحرية في العالم منذ القديم، وقد استغلّته الدولة العثمانية أيّما استغلال، وعزّزت بها موقعها بحماية جيوشها وقواتها العسكرية.

للمضيق شأن هام واستراتيجيّ بين دول اليونان وأوروبا وتركية، فقد تصارعت هذه الدول فيما بينها، ودامت حروب لسنوات من أجل عبور سفنها، وعقدت معاهدات هامة، وعقود، وعهود، من أجل عبور سفنها من هذا المضيق الهام؛ منها عام ١٨٥١م معاهدة الدولة العثمانية مع بريطانيا، وفي عام ١٨٥٦ حصل الروس على امتياز العبور من الدردنيل بعد انتصارهم على العثمانيين.

إنّ تحوّل التجارة العالمية من رأس الرجاء الصالح إلى المعابر الأخرى من هرمز والدردنيل وقناة السويس جعل الشرق الأوسط وموقعه الجغرافيّ الهام هدفاً للدول الطامعة لاستعماره وتقسيمه فيما بينها؛ لتنهب ثرواته الباطنية من نفط وغاز ومواد معدنية أخرى، وسيستمر الصراع على هذه البقعة مادام الانقسام والضعف ينخر جسم هذه الدول، بوجود حكام من أمراء وشيوخ ورؤساء عفنين عملاء للاستعمار.

المصادر

-1 امريكا وخفايا حرب الخليج – الدكتور نبيل السمان

-2 اتفاقية سايكس –بيكو ومنعكساتها – الاستاذة نائلة غانم

-3 حضارة طريق التوابل –محمد عبدالحميد الحميد الرقاوي

الشرق الأوسط الديمقراطي

لا يُمكنُ الاستخفافُ بعالَمِ العواطفِ والأفكارِ المتولِّدةِ من الحضورِ الثقافيِّ للقبيلة. إذ لا ينفكُّ الوعيُ الذي يُحافظُ على صمودِ البشريةِ مَشحوناً بالآثارِ العميقةِ لذاك الوجودِ الثقافيّ. حيث تكمنُ الثقافةُ القَبَلِيّةُ في ركيزةِ كافةِ أشكالِ الوعيِ الرئيسيةِ المذكورةِ والمحسوسةِ في حقولِ الفنِّ والمعرفةِ والفلسفةِ والدينِ والميثولوجيا. بمعنى آخر، ما مِن مدرسةٍ ميثولوجيةٍ أو دينيةٍ أو فلسفيةٍ أو فنيةٍ إلا وعبَّرت عن الثقافةِ القَبَلِيّةِ قولاً وعاطفةً. بل، وإذ ما بَحَثنا ونَبَشنا في أعماقِ الفوارقِ الميثولوجيةِ والدينيةِ والفلسفيةِ والفنية، فسنَعثرُ على الحضورِ القَبَلِيِّ في دعامةِ كلِّ فارقٍ منها. أما أشكالُ وعيِ القومِ والأمةِ اللاحقة، فهي مُشتقّاتٌ من أشكالِ وعيِ القبيلةِ المُطَوَّرةِ اعتماداً على الاتحاداتِ القَبَلِيّةِ التعددية

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين 148

رقم الإيداع
دار الكتب و الوثائق في بغداد 868 لسنة 2005

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب و الوثائق في القاهرة
رقم 24217